جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

الفقهاء المالكية والسلطة الموحدية في المغرب الإسلامي.

510-668هـ/1116-1269م

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط.

إعداد الطالب:

بن عياش الطاهر.

إشراف الأستاذ:

د/ الحاج عيفة.

السنة الجامعية:

1435- 1436هـ/2014- 2015م

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

الفقهاء المالكية والسلطة الموحدية في المغرب الإسلامي.

510-668هـ/1116-1269م

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط.

إعداد الطالب:

بن عياش الطاهر.

إشراف الأستاذ:

د/ الحاج عيفة.

السنة الجامعية:

1435- 1436هـ/2014- 2015م

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

الفقهاء المالكية والسلطة الموحدية في المغرب الإسلامي.

510-668هـ/1116-1269م

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط.

إعداد الطالب: بن عياش الطاهر.

إشراف الأستاذ: د/ الحاج عيفة.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بشار قويدر...رئيسا

د. الحاج عيفة...مقررا

أ.د. بلغيث محمد الأمين.................................عضوا

د. صاحي بوعلام...عضوا

السنة الجامعية:

1435- 1436هـ/2014- 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

[المجادلة:11].

الإهداء

إلى والدي ووالدتي رحمهما الله...

إلى إخوتي وأخواتي وزوجتي حفظهم الله...

عرفاناً مني ببعض حقوقهم عليّ.

أهدي هذا البحث المتواضع.

بن عياش الطاهر.

شكر وعرفان

أحمد الله تعالى على توفيقه وامتنانه، وعظيم فضله وتتابع إحسانه، وأشكره سبحانه على ما تفضَّل به عليَّ من نِعَمِهِ الوافرة .

وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكُرِ اللهَ من لا يشكر الناس."؛ فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى أصحاب الفضيلة أساتذتي الكرام، والشكر واجبٌ أولاً للأستاذ المشرف: د/ الحاج عيفة على جميل مساعدته، وحسن تعاونه حتى وصل هذا العمل إلى منتهاه، فله مني أغلى وأسمى عبارات الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل: د/ شريفي أحمد على ما تفضل به من نصائح وتصحيحات، على الرغم من كثرة مشاغله وتعدد مسؤولياته، فجزاه الله خيراً.

كما أنني أُزجي الشكر الجزيل والثناء الجميل إلى الأستاذة درفون س. التي كانت لي خير معين في إنجاز هذه المذكرة فلها مني كل التقدير والاحترام.

كما لا يفوتني أن أذكر بالشكر والامتنان كل من مدّ إليّ يد العون والمساعدة أو أسهم في إنجاز هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود.

وفَّق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

بن عياش الطاهر.

قائمة الرموز المستعملة في البحث:

ص............ صفحة.

ص ص.......... صفحتين فأكثر.

ج............. جزء.

مج............ مجلد.

هـ............ هجري.

م............. ميلادي.

ت............. توفي.

ط............. طبعة.

د.ط........... دون طبعة.

د.ت.ط......... دون تاريخ الطبع.

مقدمة:

إن المتتبع لتاريخ المغرب الإسلامي بصفة عامة وتاريخ الدولة الموحدية على وجه الخصوص، سيشدّ انتباهه ذلك العدد الكبير للعلماء في مختلف أصناف العلوم، وما تميزوا به من مستوى علمي راقٍ، والمعلوم أنّ فترة حكم الموحدين في المغرب الإسلامي (515-668هـ/1121-1269م)، شهدت حركة فقهية كبيرة، فكانت الصفة العلمية الأولى التي تَحلَّى بها هؤلاء العلماء هي الصفة الفقهية، فكان لهم -بذلك- الدور الريادي في شتى المجالات؛ دينيةً كانت أم سياسية.

والمقصود بالمغرب الإسلامي: المفهوم الواسع الذي يشمل المغرب الإسلامي بأقطاره الثلاث: الأدنى، والأوسط، والأقصى، بالإضافة إلى الأندلس، فالمعروف أنَّ تأثير الأندلس الفقهي في المغرب أبْيَنُ من تأثُّر الأندلس بالمغرب، بينما كان التأثير السياسي للمغرب في الأندلس أقوى من التأثير الأندلسي في المغرب، ومع ذلك فهما يُعدَّانِ قطرا واحدا، من حيث الامتداد الجغرافي، والمناخ السياسي والانتماء الديني، وإن أمكن فصلهما سياسيا في بعض الفترات التاريخية، إلا أنَّه من العسير فصلهما فكريا وعلميا، لأن بين علمائهما من التداخل والترابط والتواصل ما يتعذر معه الفصل .

وانصبَّت الدراسة على الفترة الموحدية أساساً، وشملت أيضا نهاية العصر المرابطي، والأهم من ذلك أنَّ الأوضاع المذهبية التي انتهى إليها العصر الموحدي

ورسَّمتها السلطة، وانتصر لها الفقهاء هي نفسها الأوضاع المذهبية التي استقرَّت عليها الدويلات الإسلامية بالمغرب الإسلامي بعد سقوط الموحدين.

ولأن العصر الموحدي عصر ازدهار المعارف وتنوعها، فقد كان للفقهاء المالكيين المعاصرين لهذه الفترة يد طولى في تطوير هذه المعارف، والخروج بها إلى حيِّز الحياة العلمية الراقية، ولم يمنع تباين المشارب الدولة الموحدية من تبني أفكار وآراء هؤلاء الفقهاء، رغم العداء الذي كانوا يكِنّونه للفقه المالكي وفروعه وممثليه، بل تعدى ذلك إلى تشجيعهم ورعايتهم لهؤلاء الفقهاء والأدباء، وهذا راجع إلى التحرر الفكري الذي تحلّى به الحكام الموحدون، وتبنيهم للعلوم النقلية والعقلية –على حد سواء–، حتى اشتهرت الفترة التي حكمها الموحدون بالمغرب الإسلامي باسم فترة العصر الذهبي للعلوم النقلية.

وتكاد تُجمع المصادر التاريخية المختلفة على أن الفقه المالكي ازدهر ازدهارا كبيرا في فترة حكم الموحدين، عكس الجانب العقدي الذي اتخذ منحى آخر غير المنحى الذي كان عليه في القرون التي سبقت الدولة الموحدية، والملفت للنظر أيضا أن هذا الفقه شاع في مذهبين: المذهب الظاهري، الذي كان سائدا ومفضلا لدى أغلبية الحكام الموحدين، والمذهب المالكي، الذي كانت له الريادة في كامل المغرب والأندلس، وكان يمثله جُلُّ الفقهاء والطبقة الشعبية، ولم يتمكن أحدٌ من طمسه ومحوه، رغم الفترات العصيبة التي مرّ بها.

ومن المعلوم أن الدولة الموحدية قامت أول الأمر على أساس محاربة التقليد والجمود والاحتكار والتعصب المذهبي، وهذا ما كان يدعو به المهدي بن تومرت أول الأمر، لكنّه لم يجد لذلك صداً، إلاّ بعد تولي المنصور الموحدي لزمام أمور الدولة، وكان هدفهم من ذلك تقليص نفوذ الفقهاء المالكية، الذي كان قد استفحل في عهد الدولة المرابطية، وقد كانت هذه المحاولة هي الأولى من نوعها في تاريخ المذهب المالكي منذ قدومه وانتشاره في المغرب الإسلامي.

وبما أنّ العداء بين الفقهاء المالكية وحكام الدولة الموحدية قائم في هذه الفترة، فإنّ الصدام بين الطرفين سيكون لا محالة، والصراع الفكري الذي سيدور بينهم هو موضوع الحديث في هذه الدراسة، وللخوض في ذلك وَجَبَ تحديد إشكالية للموضوع: تنطلق من رفض كلا الطرفين لمنهج غريمه، ومحاولة كل منهما تقويض أسس مذهب الطرف الآخر، فكانت هذه انطلاقة هذا البحث.

وعلى هذا الأساس قمت بطرح عدة تساؤلات اجتهدْتُ في الإجابة عليها في هذه الدراسة ومنها:

- وضعية الفقه والفقهاء المالكية في الدولة الموحدية التي تبنت مذهبا مخالفا، وفي المقابل ما هو المذهب الذي حاول الموحدون تطبيقه واعتماده كمذهب رسمي لدولتهم القائمة آنذاك؟.
- ما هو تأثير السلطة والفقهاء في توجيه الحركة المذهبية في المغرب الإسلامي خلال العصر الموحدي؟.

- أما الإشكال الأساسي، والذي فرض نفسه على الدراسة فهو: متعلق بطبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة وهي الدولة الموحدية مُمَثَّلَةً في حكامها، والسلطة الدينية المِمَثَّلَة في الفقهاء المالكية، وكيف واجهت هذه الطبقة الأخيرة تحدي الطبقة الحاكمة؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها، وجدتُ نفسي مُتَّبِعا المنهج الوصفي التحليلي، والاستقرائي اللذين أراهما مناسبين لطبيعة هذا البحث، إن لم أقل فُرِضا عليَّ تلقائيا خلال خوضي في غمار هذا الموضوع.

وحتى أضفي على البحث طابع البساطة، والبعد عن كل ما يسبب إشكالا لدى القارئ الكريم، ارتأيت أن يكون العمل مقسما إلى مقدمة وثلاثة فصول؛ فخاتمة، مع ذيل يتضمن ملاحق متنوعة وفهارس لها علاقة بالموضوع المتنَاول.

استهللت الدراسة بمقدمة، تناولتُ فيها أهمية الموضوع وإشكالياته المتعددة، والمنهج المتبع في الدراسة، مع عرض مختصر لعناصر البحث، كما أشرت فيها إلى الدراسات السابقة التي اعتنت بالموضوع من قريب أو من بعيد، وكأي مقدمة لبحث علمي؛ فقد تضَمَّنَتْ مقدمة بحثي أسبابا كانت هي الدافع لاختياري هذا الموضوع، كما لا تخلو المقدمة من إشارات إلى أهم الصعوبات التي واجهتني خلال إعداد هذا البحث، وكغيرها من الدراسات فقد جاءت المقدمة مشتملة على عنصر تقييم المصادر والمراجع المستخدمة في الدراسة.

ثمّ أفردت الفصل الأول للمذهب المالكي وفقهائه، قبل قيام الدولة الموحدية، كما ضمّنتُه مفهوما لمصطلح المذهب وبداية ارتباطه بالفقهاء، وبروز ظاهرة التعصب إليهم، وكان هذا كله موضوع حديث المبحث الأول من هذا الفصل.

ولأنّ نشأة المدرسة المالكية كانت في المشرق الإسلامي؛ فقد عرّجت في هذا الفصل بمبحث ثانٍ ضمَّنْتُهُ تاريخ المدرسة المالكية في المشرق، مع تعريف بشخصية مالك بن أنس صاحب المذهب، وأهم أصوله، وتطرقتُ في المبحث الثالث إلى كل ما له علاقة بالمذهب المالكي في المغرب الإسلامي، من بداية دخوله وانتشاره إلى قبيل قيام الدولة الموحدية، منوّها في ذلك بالمكانة التي كان يحظى بها الفقهاء المالكية قبل الفترة المدروسة -(فترة حكم الموحدين)-.

أما الفصل الثاني الذي عنونته بالدولة الموحدية والمذهب المالكي، فقد قسّمته إلى مبحثين رئيسيين: الأول بعنوان: قيام الدولة الموحدية في المغرب الإسلامي،، جاء كتعريف للطرف الأول والأساسي في الموضوع وهم الموحدون، أما المبحث الثاني: والذي هو بعنوان: مكانة الفقهاء المالكية عند السلطة الموحدية، فقد تناولتُ فيه هذه المكانة بالدراسة، متّبعا في ذلك تسلسل الخلفاء الموحدين، وجاء التركيز فيه -خاصة- على الخلفاء الثلاثة الأُوَلْ: عبد المؤمن بن علي، وابنه أبو يعقوب يوسف، وأخيرا حفيده المنصور بن يوسف بن عبد المؤمن، مع إشارات مختصرة لهذه المكانة في عصر بقية الخلفاء الموحدين.

أمـا فيمـا يخـص الفصـل الثالـث –والـذي يُعتـبر صـلب موضـوع الدراسـة– فقـد جـاء بعنـوان: طبيعـة العلاقـة بـين الفقهـاء المالكيـة والسـلطة الموحديـة، وقسّـمته هـو بـدوره إلى مبحثـين أساسـيين تناولـتُ في أولهمـا: مظـاهر عـداء السـلطة الموحديـة لطبقـة الفقهـاء المالكيـة، مـن خـلال دعـوة الحكـام الموحـدين لهـم بـالرجوع إلى الكتـاب والسـنة، ومـا انجـرَّ علـى ذلـك مـن حـرقٍ لأمهـات كتـب الفـروع المالكيـة، وامتحـان للفقهـاء، واتهـامهم بشـتى الـتهم، كمـا أشـرت في هـذا المبحـث إلى قضـية انتصـار الدولـة الموحديـة للعقيدة الأشعرية والمذهب الظاهري، ورفضها للمذهب المالكي وفروعه.

أمـا المبحـث الثـاني مـن هـذا الفصـل المهـم، فقـد جـاء كنتيجـة حتميـة للمبحـث الـذي سـبقه، فكانـت فكرتـه الأساسـية تـدور حـول ردود فعـل الفقهـاء المالكيـة مـن سياسـة السـلطة الموحديـة؛ كعـزوفهم عـن تـولي الخطـط الحكوميـة، وتـزعمهم لأهـم الثـورات ضـدهم، وتنشـيط حركـة التـأليف المضـادة للمشـروع الموحـدي الرامـي إلى طمـس المـذهب المـالكي، وأخـيرا –ولـيس أخـيرا– مشـاركة الفقهـاء في النزاعـات السياسية القائمة آنذاك في البيت الموحدي حول أحقية كل واحد في تولي العرش.

وجـاءت خاتمـة البحـث لعـرض أهـم مـا يمكـن أن نستخلصـه مـن هـذا البحـث كإجابـة علـى مـاورد في أَوَّلِـهِ مـن إشكاليـات، كمـا تضـمَّن البحـث سـبعة (07) ملاحق رأيتها وظيفية وهادفة، تخدم الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع:

أولا: جاء اختياري لهذا الموضوع نابعا -ابتداءً- من ميولات شخصية للبحث في المواضيع الفكرية والمذهبية على وجه الخصوص.

ثانيا: ظلت فكرة التأثير والتأثر -وقبلها الصراع- بين الفقهاء المالكية والسلطة الموحدية تراودني منذ السنوات القليلة الماضية، وبعد الإطلاع على بعض المصادر والمراجع، رأيت أن في الموضوع ثغرة لابد أن تُسد ، وأنه موضوع يستحق البحث، فالمتأمل في حال المذهب المالكي -الذي يمثل المذهب السني في المغرب- سيجد أنه ابتداءً من القرن السادس الهجري بدَأَت تشوبه بعض الشوائب وخاصة في باب العقيدة وشيء منها في جانب الفروع.

ثالثا: رغبتي في الإطلاع على الأصول التي اعتمدها الموحدون في تكوين فكرهم ومن ثمة دولتهم، وكيف أصبحوا مؤثِرين في غيرهم، بعد أن كانوا في جملة المتأثرين؟.

رابعا: قضية إحراق الكتب المالكية وما اكتنفها من غموض جعلني أبحث في الموضوع، بحكم أنه جزء لا يتجزأ من الصراع القائم بين السلطة الموحدية والفقهاء المالكية آنذاك.

الدراسات السابقة:

بين موقفين -ناقم ومدافع- عن المالكية، نجد بعض الدراسات التي بذلت جهدا في بيان الدور الذي قام به المالكية، وتوحيدهم لبلاد المغرب الإسلامي في

إطـار المـذهب الواحـد، هـذا مـا نلمسـه في كتابـات نجـم الـدين الهنتـاتي، ومحمـد المـامي، اللـذين تطرقـا مـن خلالهـا إلى الصـراع بـين المالكيـة والموحـدين، لكنّهـا تبقـى مجـرد إشـارات، كمـا لا ننسـى أبحـاث محمـد المغـراوي ومقالاتـه في هـذا الشـأن، ومـن أهمهـا مقالـه في مجلـة آفـاق الثقافـة والـتراث بعنـوان: " **تطـور علاقـة السـلطة الموحديـة بفقهـاء المـذهب المـالكي إلـى عهـد يعقـوب المنصـور**"، وكتابـات عمـر الجيـدي الـذي وضّـح مـن خلالهـا مقاومـة المالكيـة ، وأن الفضـل يرجـع إلـيهم في توحيـد المغـرب الإسـلامي في إطـار المـذهب الواحـد (المـالكي)، كمـا أفادنـا عبـد السـلام شـقور: الأسـتاذ بكليـة تطـوان المغربيـة ببحـث عنوانـه: "**جهـود المالكيـة فـي مواجهـة الفـرق المخالفـة**"، ولا ننسـى جهـود الأسـتاذ لخضـر بولطيـف سـليل الجامعـة الجزائريـة، وبحوثـه المفيـدة في هـذا المجـال –بحكـم تخصصـه– ومنهـا: مُؤَلَّفُـه المشـهور والمفيـد الموسـوم بــ: " **فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي**".

وفي المجـال الجـامعي –وأعـني بـه المـذكرات الجامعيـة–، فقـد قـام الطالـب يـونس بحـري مـن كليـة العلـوم الإسـلامية بخروبـة بإنجـاز بحـث قـيِّم عنوانـه: " **الفقـه المـالكي فـي عصـر الموحـدين**"، ورغـم سَـبْقِه للموضـوع، إلاّ أنّ الطالـب اقتصـر في دراسـته هاتـه علـى الجانـب الفقهـي، وأَوْلَى كـل اهتمامـه لدراسـة الفقـه كعلـم قـائم بذاتـه في تلـك الفترة، مهملا بذلك علاقة الفقهاء بالسلطة الموحدية.

تقييم المصادر والمراجع:

ولتحرير العمل تتبعتُ مادة الموضوع في مضانِّها، لاسيما المصادر الموحدية، وكتب التراجم والطبقات، بالإضافة إلى كتب العقائد والملل والنحل وغيرها من المصادر، إلى جانب جملة من المراجع العربية والاستشراقية، والمذكرات الجامعية والمقالات في الدوريات والدراسات غير المنشورة، وهي في مجموعها تتطلب تتبعًا واستقراءاً واستنتاجًا، لانتقاء ما يُمكن أن يخدم الموضوع.

ويليق بي بدايةً أن أعترف بتوفر المادة التاريخية المتعلقة بالتاريخ المذهبي للمغرب الإسلامي في العصر الموحدي، وسهولة الوصول إليها، بين مخطوطات محققة، ومصادر مخرّجة، ودراسات متجددة؛ عربية واستشراقية، إلاّ أنني حاولت الاقتصار على ما يخدم الموضوع ويفي بالغرض المقصود.

بعد جمع قدر معتبر من المادة التاريخية كان من الطبيعي أن ينصبَّ الاهتمام على المصادر المعاصرة للأحداث أو القريبة منها، ويأتي في مقدمة هذه المصادر: "**أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين**" لأبي بكر الصنهاجي المكنى بالبيذق (ت. أواخر القرن 6هـ/12م)، ورغم ما يتلمسه القارئ من سذاجة الكاتب، إلا أنه أفاد في كشف بعض جوانب شخصية ابن تومرت الغامضة وما كان يُسِرّهُ به للمقربين من أتباعه، وما كان يعتقده أتباع ابن تومرت فيه من خوارق وكرامات، وكتاب " **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار**

الزمـــان " لابـــن القطـــان المراكشـــي المتـــوفى منتصـــف القـــرن7هـــ/13م، ورغـــم ولائـــه المطلـــق للتوجـــه الموحـــدي سياســـيا ومـــذهبيا، إلاَّ أنـــه أمـــدّنا بمعلومـــات قيِّمـــة ونصـــوص ثمينـــة عـــن ســـير خلفـــاء الدولـــة الموحديـــة، وعلاقـــتهم بالفقهـــاء والصـــلحاء، ومثـــل ذلـــك نجـــده في كتـــاب " **المـــنّ بالإمامـــة، علـــى المستضـــعفين بـــأن جعلهـــم الله أئمـــة وجعلهـــم الـــوارثين** " لعبـــد الملـــك بـــن صـــاحب الصـــلاة (ت.578هـــ/ 1182م)، وكـــلا المـــؤلِّفيْن تمرّسا في البلاط الموحدي طويلا.

أمـــا عبـــد الواحـــد المراكشـــي (ت.647هـــ/ 1249م)، فقـــد عاصـــر الموحـــدين قبـــل رحلتـــه إلى المشـــرق، وألَّـــف كتابـــه "**المعجـــب فـــي تلخـــيص أخبـــار المغـــرب**" بعيـــدا عـــن الـــبلاط الموحـــدي، مـــا أضـــفى عليـــه مصـــداقية أكثـــر جعلـــه أهـــم المصـــادر الـــتي اعتمدت عليها.

كمـــا أنـــه وجـــب الاهتمـــام بمـــا خلّفـــه ابـــن تـــومرت مـــن كتابـــات، والـــتي جـُــمعت في مجمـــوع "**أعـــز مـــا يـــُطلب**"، لأتبـــيَّن مـــن خلالهـــا أُســـس المـــنهج التـــومرتي عقيـــدة وفقهـــا وسلوكا، ذلك المنهج الذي اِلْتزمه خلفاؤه من بعده إلى أن انحلَّ عقدة عقدة.

كمـــا أنـــني وجـــدْتُ مـــادة غزيـــرة في بعـــض المصـــادر المرينيـــة، المعاديـــة للتوجُّـــه التـــومرتي كـ"**الأنـــيس المطـــرب بـــروض القرطـــاس فـــي أخبـــار ملـــوك المغـــرب وتـــاريخ مدينـــــة فـــــاس**"لابـــن أبي زرع (ت.728 هـــ/1328م)، الـــذي صنَّـــفهُ صـــاحبه للتقـــرُّب مـــن الأمـــراء المـــرينيين، وقريـــبٌ منـــه كتـــاب "**بيوتـــات فـــاس الكبـــرى**" لإسماعيـــل بـــن الأحمر(ت.807هـ/1405م) الذي عاش في البلاط المريني أيضًا.

كما انصبَّ اهتمامي على الجزء السادس من تاريخ العلاّمة ابن خلدون (ت.808هـ/1406م) الذي ظفرتُ منه بمادة لا غنى لي عنها، مع أن ابن خلدون لم يلتزم تمام الالتزام بما أوصى به المؤرخين في مقدمته؛ بتجنُّب التشيع للآراء والمذاهب، والاستقلال عن السلطة، والتزام الحياد في الكتابة التاريخية، وظهر منه شيء من ذلك باعتباره رجل سياسة ودين قبل أن يكون مؤرخًا.

أما المادة الثمينة لهذا البحث فقد وجدتها في كتب التراجم، وأهمها: كتاب" **التكملة لكتاب الصلة** "لابن الأبار القضاعي البلنسي (ت. 658هـ/1259م)، وكتابه الآخر "**الحلة السيراء**"، ثم كتاب " **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** " لابن عبد الملك المراكشي (ت.703هـ/1303م)،كما استعنت بكتاب "**الملل والنحل**" للشهرستاني (ت.548هـ/1153م).

ومن كتب التراجم المغربية أيضًا كتاب" **عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية** "، لأبي العباس الغبريني (ت.704هـ/ 1304م)، الذي عاصر سقوط الموحدين، وتتبَّع في كتابه أخبار الفقهاء والصالحين في بجاية بالمغرب الأوسط، ومنَ وفَدَ عليها منهم مغاربةً وأندلسيين، ومن أبرز كتب التراجم الأندلسية –أيضا التي لا غنى للباحث عنها–، كتاب: "**تاريخ علماء الأندلس**" لابن الفرضي (ت.403هـ/ 1012م)، وكتاب "**تاريخ قضاة الأندلس**" (المرقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا)، لأبي الحسن النباهي (المتوفى: نحو 792هـ/1389م).

وضِمن كتب التراجم كانت استفادتي –أيضًا- من كتب الطبقات، وفي مقدمتها طبقات المالكية، أذكر منها: " **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**"، للقاضي عياض اليحصبي (ت.544هـ/ 1149م)، و"**الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب**" لابن فرحون المالكي (ت.799هـ/1396م)، وذيل الكتاب : "**نيل الابتهاج بتطريز الديباج**" لأحمد بابا التنبكتي (ت.963 هـ/1036م)، أما أبو العباس المقري (ت.1041هـ/1632م) فقد عطَّر أرجاء المذكرة، وزاد من عبقها، من خلال موسوعته الشهيرة بـ: "**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**".

أما المراجع فقد كانت استفادتي الكبرى من دراسات ومؤلفات الباحث التونسي المتخصِّص عبد المجيد النجار، من خلال دراساته حول: " **المهدي بن تومرت، حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية بالمغرب** "، و" **تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، الحركة الموحدية بالمغرب أوائل القرن السادس الهجري** ".

ومن أهم الدراسات الحديثة التي أفادتني في البحث دراسة الباحث الجزائري: لخضر محمد بولطيف، الموسومة بـ:"**فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي**"، التي لا ينكر أهميتها إلاّ مغالب.

وعن المراجع باللغة الأجنبية فقد كانت استفادتي منها يسيرة اقتَصَرَتْ على كتاب : ***L'Aube du malikisme ifriqiyen***، للمستشرق هادي روجي إدريس، وعن الدراسات التي تناولت تاريخ المهدي بن تومرت والدولة الموحدية، استعنت بكتابي: ***Sur la doctrine du Mahdi Ibn Tumert*** للباحث: روبار رونشفيغ، وكتاب: ***Les Almohades, Histoire d'une dynastie Berbère*** لصاحبه: روني مييه.

ومن جملة الدراسات التي استفدت منها، الرسائل الجامعية وفي مقدمتها رسالة الماجستير للطالب يونس بحري تحت عنوان:"**الفقه المالكي في عصر الموحدين**"، والتي كانت لي خير معين في تتبع الفقه المالكي في الفترة المدروسة.

هذه أسماء بعض ما أفاد موضوع البحث من مصادر ومراجع، أما البقية فيجدها القارئ الكريم مُثْبَتة في آخر المذكرة ضمن قائمة المصادر والمراجع.

أما الصعوبات التي واجهتني أثناء إنجازي لهذا العمل فأجملها فيما يلي:

- صعوبة التحكُّم في الموضوع والسيطرة عليه لِسِعته وتشعبه.
- الفرق الشاسع بين ما احتوته المصادر المعاصرة للأحداث والمحسوبة على الموحدين، والمصادر المالكية السنِّية، في نقلها للحوادث التاريخية مع الكثير من الذاتية، مما يتطلب من الباحث استعمال الحيطة والحذر عند تعامله مع مثل هذه المصادر.

- انفراد بعض المؤرخين المعاصرين للفترة بروايات لها علاقة بصميم الموضوع، وغيابها عند غيرهم من معاصريهم؛ مثل شهود عبد الواحد المراكشي لحادثة حرق المنصور لكتب الفروع المالكية، وهو الوحيد الذي يروي لنا ذلك، وهذه من الصعوبات التي تجعل الباحث مترددا في تصديق مثل هذه الأخبار.
- قضيةُ مُعَاصَرة العديد من الفقهاء لفترتين: المرابطية والموحدية مع بعض، وتداخل الفترات يجعل –أيضا– الباحث يتردد في الحكم على مذهبية أحدهم، ومدى ميوله لعقيدة دولة معينة.

تلك بعض الصعوبات التي واجهتني عند كتابة هذا البحث، أحببت الإشارة إليها، وذلك ليُقدِّر القارئ هذه المحاولة مني في الكتابة في تاريخ المغرب الإسلامي، وليلتمس لي العذر عند مصادفته لبعض الهفوات، التي لا يخلو منها عملُ بشر.

وأخيراً لا يفوتني أن أقف وقفة اعترافٍ وتقدير، لأَخُصَّ بالتحية والشكر الجزيل كل من أشرف على هذا البحث متابعةً أو مساعدةً أو مناقشةً.

الفصل الأول: المذهب المالكي وفقهاؤه قبل قيام الدولة الموحدية:

المبحث الأول: المذهب المالكي والتعصب المذهبي:

1-مفهوم المذهب :

أ- لغـــة: مـــن ذهـــب يـــذهب ذهابـــا , والمـــذهب: مصـــدر كالـــذهاب، وهـــو: المعتقـــد الـــذي يُذهب إليه.[1]

ب- اصـــطلاحا: انتشـــر لـــدى كثـــير مـــن النـــاس قـــديما وحـــديثا معـــنى المـــذهب علـــى أنّـــه: مجموعـــة الفـــروع الفقهيـــة الـــتي يختلـــف فيهـــا مجموعـــة مـــن الفقهـــاء, علـــى أســـاس الاســـتنباط بطريقـــة الاجتهـــاد, وبفهمهـــم هـــذا يقصـــدون أن المـــذهب هـــو: التركـــة الفقهيـــة الـــتي أورثهـــا الفقهـــاء مـــن كـــل مـــذهب, ويكونـــون بـــذلك قـــد ربطـــوا بـــين الفقـــه-بصـــفة عامـــة- والمـــذهب, لكـــن-في حقيقـــة الأمـــر- الفقـــه شـــيء، والمـــذهب شـــيء آخـــر؛ لأن الفقـــه[2] أعـــمُّ مـــن المـــذهب؛ فكـــل المـــذاهب قائمـــة علـــى الفقـــه، ولـــيس كـــل فقـــه يقتضـــي مـــذهبا[3],

---

[1] ابـــن منظـــور، أبـــو الفضـــل محمـــد بـــن مكـــرم: **لســـان العـــرب**, تحقيـــق: عبـــد الله الكبـــير وآخـــرون, دار المعـــارف, القـــاهرة, د.ط.،1981, ص.1522؛ الفيروزآبـــادي، مجـــد الـــدين أبـــو طـــاهر محمـــد بـــن يعقـــوب الشـــيرازي:**القـــاموس المحـــيط**، تحقيـــق: محمـــد العرقسوســـي وآخـــرون، مؤسســـة الرســـالة، بـــيروت، ط.8، 2005، ص.86.

[2] الفقـــه في اللغـــة: العلـــم والفهـــم، قـــال تعـــالى: **{وَلَقَـــدْ ذَرَأْنَـــا لِجَهَـــنَّمَ كَثِيـــرًا مِـــنَ الْجِـــنِّ وَالْإِنْـــسِ لَهُـــمْ قُلُـــوبٌ لَا يَفْقَهُـــونَ بِهَـــا...}**، ســـورة: الأعـــراف، الآيـــة: 179، أمـــا اصـــطلاحا فهـــو: العلـــم بالأحكـــام الشـــرعية العمليـــة المكتســـبة مـــن أدلتهـــا التفصـــيلية.(انظـــر: الحجـــوي، أبـــو عبـــد الله محمـــد بـــن الحســـن الثعـــالبي الفاســـي: **الفكر السامي في الفقه الإسلامي**، مطبعة النهضة، تونس، د.ط، د.ت.ط، ج.1، ص.2.).

[3] بـــن زغيبـــة عـــز الـــدين: بـــين الفقـــه والمـــذهب وحقيقـــة الإشـــكال الموهـــوم, **مجلـــة آفـــاق الثقافـــة والتـــراث**, العدد: 70, قسم الدراسات والنشر, جمعية الماجد, دبي, يونيو, 2010, ص.04.

والعامل الأساسي لتكوين المذاهب في الأمصار الإسلامية هو: تفرُّق الصحابة رضي الله عنهم فيها, ومضى ذلك إلى فقهاء التابعين, ولم يكن هذا التسلسل-من لدن الصحابة إلى التابعين- هو المذاهب بعينها؛ لأن استقرار المذهب لم يكن إلا في عهد تابعي التابعين؛ أي في أوائل القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي.[1]

إذاً فالمقصود بالمذهب هو: الأصل الذي يعتمده الفقيه (صاحب المذهب)، لاستخراج الأحكام من أدلتها التفصيلية؛ فعندما تقول: مذهب الإمام مالك – مثلا-, فإنك تعني بذلك الأصول التي اعتمدها الإمام مالك في اجتهاده لاستنباط الأحكام التي تُنسب إلى مذهبه, وكذلك الأحكام التي استنبطها تلاميذه وبقية الفقهاء من بعده, والذين اعتمدوا على نفس أصول المجتهد الأول.

ومعنى المذهب لم يكن موجودا ولا معروفا بين المسلمين في عصر الأئمة- أصحاب المذاهب-؛ فمالك وغيره من أئمة الاجتهاد لم يكونوا يعرفون معنى المذهب بمفهومه الحالي, فما كان مالك ولا غيره يدعون أحدا إلى التمسك بمنهجهم في الاجتهاد.

واستمر الحال كذلك إلى القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، عندما دعت الظروف إلى هذا النوع من الالتزام بمنهاج معين في الفقه والتشريع، "مع أن بذرة المذاهب قد بدأت قبل هذا التاريخ بزمان طويل؛ كأخذ أهل المدينة بفتاوى بن

[1] بن زغيبة: نفس المرجع، ص.04.

عبـــاس (ت.68هـــ/678م), وأهـــل الكوفـــة بفتـــاوى بـــن مســـعود (ت.32هـــ/652م), ...إلخ, فكان هذا أول غرس لأصل (التمذهب) بالمذاهب."[1]

2- التعصب المذهبي:

الملاحـــظ في المجتمعـــات الإســـلامية أنهـــم يقلـــدون مـــذهبا معينـــا, ويتعصـــبون إليـــه, وهـــم في الحقيقـــة مقلـــدون لشـــخص مفســـر لمـــا ورد في الأصـــلين: القـــرآن والســـنة, ومســـتنبطا منهمـــا للأحكـــام، ولم يـــأت بشـــيء جديـــد مـــن عنـــده, فهـــو إنْ أَعْطـــى رأيـــه في مســـألة يـــأتي بـــدليل, وإن حكـــم حكمـــا أعطـــى الحجـــة عليـــه وعللـــه, والله عـــز وجـــل يقـــول: {**اتَّبِعُـــوا مَـــا أُنْـــزِلَ إِلَـــيْكُمْ مِـــنْ رَبِّكُـــمْ وَلَا تَتَّبِعُـــوا مِـــنْ دُونِـــهِ أَوْلِيَـــاءَ قَلِـــيلًا مَـــا تَـــــذَكَّرُونَ**}[2], وأصـــحاب المـــذاهب أنفســـهم كـــانوا يحـــذرون مـــن التقليـــد والتعصـــب الأعمـــى إلى أشـــخاص معينـــين، ولم يَهْجَـــسْ بخـــاطر واحـــد مـــنهم هـــاجس بـــإلزام أحـــد مـــن المســـلمين باتبـــاع مذهبـــه[3]؛ فهـــذا مالـــك يقـــول: " إنمـــا أنـــا بشـــر أخطـــئ وأصـــيب, فـــانظروا في رأيـــي؛ فكـــل مـــا وافـــق الكتـــاب والســـنة فخـــذوه, وكـــل مـــا لم يوافـــق الكتـــاب والســـنة

---

[1] الجيـــدي, عمـــر: **مباحـــث فـــي المـــذهب المـــالكي بـــالمغرب**, مطبعـــة المعـــارف الجديـــدة, الربـــاط, ط.1، 1993, ص.09.

[2] سورة: **الأعراف**, الآية:03.

[3] وجـــدي، محمـــد فريـــد: **دائـــرة معـــارف القـــرن العشـــرين**، دار الفكـــر، بـــيروت، د.ط.، د.ت.ط.، ج.4، ص.134.

فاتركوه."[1], وهذا الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/718-720م) يقول: " لا رأي لأحد مع سنَّة سنَّها رسول الله صلى الله عليه وسلم."[2]

وروى الحاكم و البيهقي عن الشافعي أنه كان يقول: "إذا صح الحديث فهو مذهبي."[3], وكان أحمد بن حنبل (ت.241هـ/855م) يقول: "ليس لأحد مع الله ورسوله كلام.", وقال أيضا لرجل: "لا تقلدني, ولا تقلد مالكا, ولا الأوزاعي, ولا الثوري, وخذ من حيث أخذوا."[4]

وقال أحمد بن حنبل:"رأي الأوزاعي, ورأي مالك, ورأي أبي حنيفة كله رأي, وهو عندي سواء, وإنما الحجة في الآثار."[5]

ورغم هذا كله نجد أئمة الفقه المالكي المجتهدين من بعد مالك يحاولون جاهدين لإقناع العامة من الناس بالتقليد، ووصل بهم الحال إلى تقليد الأئمة من بعد مالك والتعصب لآرائهم، حتى أنهم ألَّفوا في ذلك مؤلفات كثيرة خالفوا فيها منهج الإمام مالك نفسه؛ وتكفي أسماء الكتب المؤلفة دليلا على ذلك؛ فهذا محمد التنبكتي يخرج بكتاب اسمه " نهاية العدل في أدلة السدل"، مخالفا بذلك منهج مالك

---

[1] ابن عبد البر, أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي: **جامع بيان العلم وفضله**, تحقيق: أبو الأشبال الزهيري, دار ابن الجوزي, المملكة العربية السعودية, ط.1، 1994, ج.1, ص.775.

[2] ابن عبد البر: نفس المصدر, ج.1, ص.781.

[3] الشعراني, أبو عبد الرحمن عبد الوهاب بن أحمد المصري: **الميزان**, تحقيق: عبد الرحمن عميرة, عالم الكتب, بيروت, ط.1، 1989, ج.1, ص.213.

[4] ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: **إعلام الموقعين عن رب العالمين**, تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, د.ط.، 1987, ج.2, ص.182.

[5] ابن عبد البر: نفس المصدر, ج.1, ص.1082.

والأحاديث التي رواها في موطئه في مسألة القبض (وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة)، وكذلك بالنسبة لمحمد المهدي الوزاني وكتابه " الحجة البيضاء على إثبات استحباب السدل وكراهية القبض في الصلاة".[1] وفي نفس المسألة انبرى عدد كبير من الفقهاء لنصرة هذه السنة؛ فكتب في ذلك الإمام محمد بن محمد المسناوي كتابه الموسوم بـ:"نصرة القبض والرد على من أنكر مشروعيته في الصلاة الفرض".[2]

3- مرحلة التحول المذهبي وبداية ارتباطه بالفقهاء:

كان المذهب الفقهي في عهد الدولة الأموية (40-132هـ),(661-750م) مرتبطا باسم الإقليم الذي ظهر فيه؛ من ذلك مثلا: مذهب الكوفة, ومذهب البصرة, ومذهب المدينة,...إلخ, وربما تعود أول بذرة لنسبة المذهب إلى الأشخاص أواخر القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي؛ فأول إمام نُسب إليه المذهب هو الإمام الشافعي (ت204هـ/820م) بحكم انتقاله من مَصْرٍ إلى آخر، وعدم استقراره في إقليم معين؛ بدءً من مكة ومرورا ببغداد، إلى أن استقر أخيرا في مِصرَ, فاقتضى ذلك أن يُنسب المذهب إليه شخصيا أول الأمر, واقتفى أثره

[1] بشير ضيف، أبو عاصم بن أبي بكر الجزائري: **مصادر الفقه المالكي أصولا وفروعا في المشرق والمغرب قديما وحديثا**، دار ابن حزم، بيروت، ط.1، 2008، ص ص.62، 63.

[2] نفسه.

أصحاب المذاهب الأخرى, وبذلك "يتم التحول من مرحلة المذاهب الإقليمية, إلى مرحلة المذاهب الشخصية."[1]

والملاحظ أيضا أن كلمة "المذهب" غائبة في كتب الفقه القديمة؛ فهذه المدونة -أقدم أمهات الكتب المالكية- تخلو من عبارة "مذهب مالك"، أو"المذهب المالكي", بل كل ما في الأمر أن عبارة "قول مالك" تجلب انتباه كل من تصفح أوراق المدونة, ومن ذلك مثلا: ماراوه سحنون[2] عن عبد الرحمن بن القاسم[3] في

[1] الهنتاتي, نجم الدين: **المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري,** تبر الزمان, تونس, د.ط.، 2004, ص.26.

[2] هو أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي, ولد سنة 160هـ, أصله من الشام, قدِم أبوه سعيد مع جند حمص,كان حافظا للعلم لم يكن يهاب سلطانا,كان شديدا على أهل الأهواء والبدع, لقي بن القاسم وأشهب وسفيان بن عيينة...,ولي القضاء سنة234هـ/849م, قال فيه سعيد بن الحداد:"جالست الناس بهذا البلد منذ بلغت الحُلم ما رأيت أصح غريزة من سحنون بن سعيد.", روى المدونة عن بن القاسم عن مالك بن أنس, توفي سنة240هـ/855م. (أنظر: أبو العرب، محمد بن أحمد التميمي القيرواني: **طبقات علماء إفريقية,** دار الكتاب اللبناني, بيروت, د.ط.، د.ت.ط., ص ص.101،102؛ المالكي, أبو بكر عبد الله بن محمد: **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم,** تحقيق: بشير بكوش, دار الغرب الإسلامي, بيروت, ط.2، 1994, ص ص. 346، 347.).

[3] هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جُنادة العتقي, الفقيه المالكي, صحب مالكا عشرين سنة, صاحب المدونة التي رواها عنه سحنون , كان مولده سنة 132هـ/750م, روى عن مالك والليث بن سعد وبن الماجشون, و روى عنه أصبغ و سحنون وغيرهم, توفي بمصر سنة 191هـ/807م. (أنظر: الشيرازي, أبو إسحاق إبراهيم بن علي: **طبقات الفقهاء,** تحقيق: إحسان عباس, دار الرائد العربي, بيروت, د.ط.، د.ت.ط., ص.150؛ ابن خلكان, أبو العباس أحمد بن محمد البرمكي الإربلي: **وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان,** تحقيق: إحسان عباس, دار صادر, بيروت, د.ط.، د.ت.ط., ج.3, ص.129؛ ابن فرحون، أبو الوفا إبراهيم بن علي اليعمري المدني

صلاة الخوف , قال: "قلت-أي سحنون يسأل بن القاسم- ما قول مالك في صلاة المغرب في الخوف؟, قال: - أي بن القاسم- يصلي الإمام بالطائفة الأولى ركعتين، ثم يتشهد بهم ثم يقوم...." وسرد صفتها.[1]

المبحث الثاني: المذهب المالكي في المشرق الإسلامي:

1- شخصية الإمام مالك:

المشهور في كتب المذاهب والفِرَق أنها تتناول صاحب المذهب أو الفِرقة بالتعريف, وهذا ما جرى عليه الباحثون قديما وحديثا, ولولا هذا التمسك بهذه العادة لَمَا تَعَرَّضْت للتعريف بالإمام مالك, لأن الكتابة في هذا المجال لا تأتي بجديد, وإنما هي مجرد تكرار لمعلومات تناولها السابقون لا غير, وللجمع بين الأمرين ارتأيت أن أُعرِّف به تعريفا مختصرا يمس مختلف الجوانب المتعلقة بسيرته:

اختلف العلماء في تحديد السنة التي ولد فيها الإمام مالك؛ فقيل سنة 93هـ/712م، في خلافة الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي (86-96هـ),(705-715م)[2], وحيكت حول مولد مالك بعض الخرافات التي هي من

المالكي: **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**, تحقيق: محمد الأحمدي, دار التراث العربي, القاهرة, د.ط.، 1976, ص.365 فما بعدها).

[1] سحنون بن سعيد التنوخي: **المدونة الكبرى**, نشر: محمد ساسي المغربي, مطبعة السعادة, مصر, ط.1، 1905, ج.1, ص ص.160،161.

[2] عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي السبتي: **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**, تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي, مطبعة وزارة الأوقاف, الرباط, ط.2، 1983, ج.1, ص.118.

قبيل اللامعقول؛ مفادها ما رواه الواقدي (ت.207هـ/823م)، عن مالك أنه قال: "قد يكون الحمل ثلاث سنين, وقد حُمل ببعض الناس ثلاث سنين, يعني نفسه."[1] فكان هذا الخبر مادة يستدل بها بعض المؤرخين , لكن الخبر يبقى مجرد أسطورة؛ لأن السُنَّة تنفي ذلك, والدليل ما رواه عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق: **{إن خلق أحدكم يُجمع في بطن أمه أربعين يوما نطفة, ثم يكون علقة مثلُ ذلك, ثم يكون مضغة مثلُ ذلك, ثم يُبعث إليه ملك، فيُؤمر بأربع كلمات؛ فيكتب رزقه وأجله وعمله, ثم يكتب شقي أو سعيد, ثم ينفخ فيه الروح...}**[2], أضف إلى ذلك ما أثبته الطب الحديث من أن الحمل لا يبقى في البطن أزيد من سنة واحدة لثقله وكِبَرِ حجمه.

وتَجدُر الإشارة -هنا- إلى الأثر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل عالِم المدينة وهو قوله: (**يوشك أن يَضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم- وفي رواية: يلتمسون العلم-فلا يجدون أعلم من عالِم المدينة-وفي رواية: أفقه من عالم المدينة-.**)[3], ولقد حَمَلَ كثير من العلماء هذا الحديث على أنَّ المقصود به: الإمام مالك؛ لأنه لم يكن في عصره بالمدينة مثله, وهو قول منقول عن

---

[1] ابن سعد، محمد بن منيع الزهري: **الطبقات الكبرى**, تحقيق: علي محمد عمر, الشركة الدولية للنشر, القاهرة, ط.1، 2001, ج.7, ص.570.

[2] مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري: **الجامع الصحيح**, نُشر بعناية: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط.1، 2006، مج.2، ص.1220.

[3] القاضي عياض: نفس المصدر, ج.1, ص ص.68، 69.

كبار السلف آنذاك؛ كسفيان بن عيينة (ت.198هـ/814م), وبن جريج (ت.150هـ/767م), وعبد الرزاق (ت.211هـ/827م)...إلخ[1].

أما نسبه فهو: مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غَيْمان بن خُثَيْل بن عمرو بن الحارث-وهو ذو أصبح- بن حِمْيَر, وعداده في بني تيم بن مُرَّة بن قريش إلى عبد الرحمن بن عثمان التيمي.[2]

طلب مالك العلم وهو بن بضع عشرة سنة, وتأهل للفتيا وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة, وحدَّث عنه جماعة وهو حي شاب طري, وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة المنصور العباسي وما بعد ذلك, وازدحموا عليه في خلافة هارون الرشيد , إلى أن مات سنة 179هـ/796م.[3]

كان مالك وحيد زمانه, عالم بلا منافس, لم يكن أحد يشبهه في مكانته العلمية والفقهية وقدرته على الحفظ, فكان " مثل سعيد بن المسيب (14-94هـ/637-715م) بعد الصحابة."[4]

[1] القاضي عياض: نفس المصدر, ج.1, ص.70.

[2] ابن سعد الزهري: نفس المصدر ج.7, ص.570؛ القاضي عياض: نفس المصدر, ج.1, ص.104 فما بعدها؛ ابن ماكولا, أبو نصر: **الإكمال في رفع الارتياب عن المُؤتَلف والمُختَلف في الأسماء والكنى و الأنساب**, تحقيق: عبد الرحمن اليماني, دار الكتاب الإسلامي, ط.2، 1966, ج.1, ص ص. 98، 99.

[3] الذهبي, شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد التركماني الدمشقي: **سير أعلام النبلاء**, تحقيق: شعيب الأرناءوط و صالح السمر, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط.1، 1982, ج.8, ص.55.

[4] نفس المصدر, ج.8, ص.58.

عاش مالك في المدينة ولم يغادرها إلا حاجًّا, ولم يسكن غيرها من البلدان, ولم يخرج منها دارسا أو طالبا للعلم, عكس أبي حنيفة النعمان فقيه الكوفة (ت.150هـ/767م), وتلميذه محمد بن إدريس الشافعي (ت.204هـ/820م), لكن –ورغم ذلك كله– كان مُعَلِّما للمذاهب الأخرى, وللأئمة أنفسهم؛ فالشافعي تلميذه, وأحمد تلميذٌ للشافعي, وإذا لم يكن مالك قد أثَّر في أبي حنيفة ذاته, فقد ترك في مدرسته أعظم الأثر, فكاتب المذهب الحنفي القاضي محمد بن الحسن الشيباني الكوفي (ت.189ه/805م) هو تلميذٌ لمالك.

أخذ مالك العلم عن شيوخ ثقاتٍ, وَرِعين, ذَوُو فهم ورأي ومنهم: ربيعة[1] الذي تأثر به أشد التأثر؛ إلى حد تأثره بهندامه ومظهره, وقد أخذ مالك عنه فقه الرأي الذي عُرف ربيعة به (ربيعة الرأي), مما جعل مالكا رحمه الله كلما ذكره قال:" ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة."[2], ومن هؤلاء أيضا: عبد الله بن هرمز[3]؛ وقد

[1] هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن, مولى آل المنكدر, المعروف بربيعة الرأي, فقيه أهل المدينة, أدرك جماعة من الصحابة, أخذ عنه مالك, توفي سنة 136هـ/754م. (انظر: ابن سعد: نفس المصدر، ج.7, ص.509 فما بعدها؛ ابن خلكان: نفس المصدر، ج.2, ص.288 فما بعدها.).

[2] ابن خلكان: نفس المصدر, ج.2, ص.290.

[3] فقيه المدينة, أبو بكر عبد الله بن يزيد بن هرمز الأصم, عداده في التابعين, جالسه مالك 13 سنة وأخذ عنه, وكان يستحلفه أن لا يذكر اسمه في الحديث, كان قليل الفتيا, شديد التحفظ, مات سنة 148هـ/765م. (انظر: الشيرازي: نفس المصدر، ص.66؛ الذهبي: نفس المصدر, ج.6, ص ص.379، 380.).

أخــذ عنــه مالــك العقيــدة وتــاريخ الفِــرق وعقائــدها, ومــنهم بــن شــهاب[1] الــذي علّمــه رواية الحديث, وعلم الدراية والسند, وغيرهم كثير.

للإمــام مالــك مؤلفــات متعــددة في فنــون مختلفــة؛ مــن أشــهرها: كتــاب الموطــأ؛ الــذي مــلأ الــدنيا وشــغل النــاس, ولم يــترك صــغيرة في الفقــه إلا وعرّفهــا, ولا مســألة أشــكلت إلا ويسّــرها, أمــا بقيــة المؤلفــات"...رواهــا عنــه مــن كَتَــبَ بهــا إليــه, أو ســأله إياهــا..., ولم ترْوِهــا الكافّــة."[2], ومنهــا رســالة إلى الخليفــة العباســي هــارون الرشــيد (170-193هــ/786-808م) في الآداب والموعظــة, وكتــاب التفســير وغريــب القرآن, ورسالة إلى الليث بن سعد[3] في إجماع أهل المدينة[4]...إلخ.

كــان الإمــام مالــك في الفقــه والــورع بمكــان, وقــد أثــنى عليــه العلمــاء الثنــاء الكثــير؛ الــذي لــو اسْــتُطْرِدَ في ذكــره لطــال بنــا الوقــت, ويكفــي مــن ذلــك قــول الإمــام الشــافعي:

---

[1] هــو أبــو بكــر محمــد بــن مسـلم بــن عبيــد الله بــن شــهاب الزهــري القرشــي المــدني, نزيــل الشــام, سمــع الحــديث مــن بــن عمــر, قــال عنــه عمــر بــن عبــد العزيــز: لا أعلــم أحــدا أعلــم بسـنة ماضــية منــه, وقــال أيــوب الســختياني: مــا رأيــت أحــدا أعلــم مــن الزهــري, تــوفي في شــهر رمضــان ســنة 124هــ/742م. (انظــر: الشيرازي: نفس المصدر، ص ص.63، 64؛ الذهبي: نفس المصدر, ج.5, ص.326 وهنا وهناك).

[2] القاضي عياض: نفس المصدر، ج.2, ص.90.

[3] هــو أبــو الحــارث الليــث بــن ســعد بــن عبــد الــرحمن، إمــام أهــل مصــر في الفقــه والحــديث، أصــله مــن أصــبهان، قــال عنــه الشــافعي: أنــه أفقــه مــن مالــك، سمــع مــن نــافع مــولى بــن عمــر، ولــد ســنة 94هــ/713م، وتوفي سنة 175ه/791م بمصر. (أنظر: بن خلكان: نفس المصدر، ج.4، ص.127، 128.).

[4] القاضي عياض: نفس المصدر, ج.2, ص.90 فما بعدها بعدة صفحات.

"إذا ذُكر العلماء- وفي رواية: الأثر- فمالكٌ النجم."[1], وقول الإمام أحمد:"مالكٌ أَتْبَعُ من سفيان, وإذا رأيت الرجلَ يُبغض مالكاً فاعلم أنه مبتدع."[2]

اشتهر بعد مالك فقهاء من تلامذته، واحتلوا مكانته العلمية بعد وفاته، وهم تلامذةٌ كُثُر منهم: عثمان بن كنانة[3]، وعبد الملك بن الماجشون[4]، وهؤلاء وغيرهم هم حملة الفقه المالكي بعد مالك بن أنس، وهو ما عُرِف - فيما بعد- بالمدرسة المدنية؛ نسبة إلى المدينة المنورة، والذي يبدو أن هذه المدرسة بدأ يقلُّ عطاؤها، ويأفل نجمها بموت صغار أصحاب مالك، الذين لم تسعفنا كتب الطبقات والتراجم بوفيات أكثرهم، حتى يتم تحديد المدى الزمني للمدرسة المدنية وما قدمته للإسلام، إلاَّ أن الغالب على الظن – وهو ما رجَّحه القاضي عياض- أن المدرسة استمرت في عطائها لأكثر من ستين(60) سنة بعد وفاة مالك[5]؛ يؤيد ذلك ما ذكره

---

[1] نفس المصدر، ج.1, ص.149.

[2] ابن فرحون: نفس المصدر، ج.1, ص.115.

[3] هو عثمان بن عيسى بن كنانة، وكنانة مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه، من فقهاء المدينة أخذ عن مالك، وغلب عليه الرأي، وليس له في الحديث ذكر، كان مجلسه عن يمين مالك لا يفارقه، توفي سنة185هـ/801م. (انظر: القاضي عياض: نفس المصدر ، ج.3، ص.21؛ بن فرحون: نفس المصدر ، ج.2، ص.84.).

[4] هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون (كلمة معناها المورَّد لحمرة في وجهه)، كان فقيها مفتيا فصيحا، ضرير البصر، تفقه بأبيه عبد العزيز ومالك، توفي سنة 212هـ/827م. (انظر: بن فرحون: نفس المصدر ، ج.2، ص.6.).

[5] المامي، محمد المختار: **المذهب المالكي، مدارسه ومؤلفاته وخصائصه وسماته**، مركز زايد للتراث، الإمارات، ط.1، 2001، ص.51.

القاضي عياض في ترجمة الفقيه أبي عبد الله التستري المالكي (ت.245هـ859م)، أنّ هذا الأخير أقام بالمدينة فقيها زمنا طويلا [1].

أما عن وفاة الإمام مالك: "...فالصحيح منه ما عليه الجمهور من أصحابه، ومَنْ بَعدَهم من الحُفَّاظ وأهل الأثر...، أنه توفي سنة تسع وسبعين ومائة (179هـ795م)، واختلفوا في أي وقت منها؛ فالأكثر على أنه في ربيع الأول، ....واختُلف على هذا في سنِّه؛ فقال بن نافع الصائغ (ت.186هـ/802م)– أحد تلامذة مالك – وغيرُه، أنّه توفي وسِنُّه خمس وثمانون(85) ، و قاله سحنون ، وقال الواقدي: تسعون(90)..."[2]

2- أصول المذهب المالكي:

مما ينبغي التنبيه عليه هنا قبل الشروع في بيان هذه الأصول أنها لم تُستَنبَط في حياة مالك, ولا كان للإمام يد في إخراجها, بل فعل ذلك تلاميذه من بعده ممن كانوا على رأس كل مدرسة, وقد اخترتُ أن أُلخِّصها من كتاب الموافقات للإمام الشاطبي المالكي (ت. 790هـ/1388م)[3]، مع بعض التصرُّف وهي كالآتي:

---

[1] القاضي عياض: نفس المصدر ، ج.5، ص.269.

[2] القاضي عياض: نفس المصدر، ج.1، ص.118 فما بعدها.

[3] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي: **الموافقات في أصول الشريعة**، تقديم: بكر أبو زيد، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، دار بن عفان، المملكة العربية السعودية، ط.1، 1997، ج.1، ص.32 وهنا وهناك؛ ج.2، ص.63 وهنا وهناك.

أ- القرآن: وهو كلام الله غير مخلوق، نزل به الروح الأمين على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم على فترات, وهو الأصل الأول من أصول المذهب المالكي كما هو أصل لسائر المذاهب.

ب- السنّة: وهي مجموع أقوال وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذا تقريراته, وكان مالك يقول:" السنة سفينة نوح من ركبها نجا, ومن تخلّف عنها غرق.".

ج- الإجماع: هو اتفاق أهل الحل والعقد من الأمة الإسلامية في أمر من الأمور, ونعني بالاتفاق: الاشتراك إما بالقول أو العمل أو الاعتقاد, وبأهل الحل والعقد: المجتهدين في أحكام الشريعة.

د- عمل أهل المدينة: كان مالك يأخذ بهذا الأصل لأن المدينة هي: مهبط أغلب الوحي, وفيها عاش الصحابة والتابعون, وأجمعوا؛ فكان إجماعهم ما اصطُلح عليه لاحقا بعمل أهل المدينة, وكان مالك كثير التشدد في بيان أن عمل أهل المدينة حجة فوق كل الحجج, وإنْ خالَفَته البقاع الإسلامية كلها، وبهذا الأصل أضفى مالك على نفسه صفة رائد مدرسة الحديث[1].

هـ- القياس: إذا استُنبط فرع من أصل بالقياس فقد صَلُح هذا الفرع أن يكون أصلا يُقاس عليه فيما بعد, والقياس على الكتاب والسنة والإجماع أولى, فإن تعذر

---

[1] التواتي بن التواتي: الإمام مالك رائد مدرسة المدينة، بحث مقدم في: **الملتقى الوطني الثالث للمذهب المالكي؛ المذهب المالكي في طور التأسيس، أعلامه، وخصائصه، ومدوناته**، تنظيم: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بالتعاون مع ولاية عين الدفلى، دار الثقافة، عين الدفلى، الجزائر، من: 17 إلى: 18 أفريل 2007، ص. 47.

ذلـك فتُقـاس المسـائل الفرعيـة بعضـها بـبعض؛ هـذا مـا ميَّـز قيـاس مالـك عـن بقيـة الأقيسة.

و- المصـالح المرسـلة: اجتمعـت الأدلـة الشـرعية علـى تأكيـد كـل مـا هـو خـير للأمـة, كمـا اجتمعـت علـى منـع كـل مـا هـو مضـرّة لهـا كجمـع المصـحف وكتابتـه...,

فكانـت المصـالح المرسـلة الـتي هـي: جلـب كـل منفعـة ودرأ كـل مفسـدة؛ فيكـون بـذلك المحافظة على مقاصد الشريعة الخمسة (الدين والنفس والعقل والنسل والمال).

ز- الاستحسان: هو الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلي.

ح- العـرف: هـو الأمـر الـذي تتفـق عليـه الجماعـة مـن النـاس, أو مـا تعـارف عليـه الناس, وإذا اعتادت الجماعة أمرا صار عرفا لها.

ط- سـد الـذرائع: مفادهـا أن الوسـيلة إلى الحـرام حـرام و الذريعـة إلى الفـرض فـرض, أو هي الطرق المفضية إلى حلال أو حرام, وحكمها حكم ما أفْضَت إليه.

ي- الاستصـحاب: هـو اسـتدامة إثبـات مـا كـان ثابتـا, أو نفـي مـا كـان منفيـا حـتى يقـوم دليـل بتغيـير الحالـة؛ فهـذه الاسـتدامة لا تحتـاج إلى دليـل, بـل تسـتمر لعـدم وجـود دليل.

المبحث الثالث: المذهب المالكي في المغرب الإسلامي:

تم تحـول سـكان بـلاد المغـرب إلى المـذهب المـالكي بـوتيرة بطيئـة، بعـد مراحـلَ مـن الصـمود والمعانـاة، و رغـم ظهـوره في المشـرق إلاَّ أن المـذهب كُتـب لـه أن ينتشـر في

هذه البلاد بإسهامٍ من طبقةٍ من أبناء هذه المنطقة، الذين رحلوا إلى المدينة، وسمعوا عن إمامها، ثم عادوا إلى بلادهم ينشرون مذهب مالك.

1- بواكير دخول المذهب المالكي و انتشاره في بلاد المغرب الإسلامي:

إذا ما أُلْقِيَتْ نظرة على المذاهب المنتشرة في بلاد المغرب قبيل انتشار المالكية؛ فإنه سيُلاحَظ أن المذاهب الإسلامية المشرقية بدأت تأخذ طريقها إلى المغرب أواسط القرن الثاني الهجري؛ فالمذهبين: الأوزاعي والحنفي، كان لهما السبق في الدخول، تحت ظل الدولتين الأموية والعباسية، وظلَّ معمولٌ بهما مدة من الزمان، أما المذهب الظاهري فقد انتشر في المغرب بين أهل العلم كأفراد وليس كطائفة، وقد وجد هذا المذهب دعما قويا -فيما بعد- من طرف الموحدين، ومن أشهر أعلامه: بن حزم الأندلسي (ت.456هـ/1064م)، والفقيه أبو الحسن علي بن عبد الله المعافري، قاضي إشبيلية (ت.629هـ/1232م)...إلخ.

...وأما إفريقية وما وراءها من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين، إلى أن دخل علي بن زياد، وبن أشرس، والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات، وغيرهم بمذهب مالك، فأخذ به كثير من الناس، ولم يزل يفشو إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه وفضَّ حِلق المخالفين،[...]، وكان بالقيروان قوم قلة في القديم ، أخذوا بمذهب الشافعي، ودخلها شيء من مذهب داود-(الظاهري)-، ولكن الغالب عليها إذ ذاك مذهب المدينة

والكوفـة، وكـان الظهـور فـي دولـة بنـي عبيـد لمـذهب الكـوفيين لمـوافقتهم إيـاهم في مسألة التفضيل – (تفضيل علي)-.[1]

يـذكر المـالكي أن أوّل[2] مـن أدخـل موطـأ الإمـام مالـك إلى المغـرب، وفسَّـر لهـم قولـه هـو: علـي بـن زيـاد[3] [4]، وذهـب أَلْفـرِدْ بَـلْ إلى أنّ دخـول المـذهب المـالكي كـان في القـرن الثالـث الهجـري/التاسـع المـيلادي[5]، لكـن بـالرجوع إلى روايـة المـالكي السـابقة يمكـن رد ما ذهب إليه أَلْفرِدْ؛ إذ أن عليا بن زياد من علماء القرن الثاني الهجري.

وهـذا لا يعـني أن بـن زيـاد انفـرد بهـذا الـدور الريـادي، فـالبهلول[6] وابـن فـروخ[1] وبـن غـانم[2] كانـت لهـم إسـهامات ولـو يسـيرة في نشـر المـذهب، بحكـم أنهـم عاصـروا

---

[1] القاضي عياض: نفس المصدر، ج.1، ص ص.25، 26.

[2] H.R.Idris : ***L'Aube du malikisme ifriqiyen, stvdia islamica, XXXlll***, 1971, p.pp.25, 30.

[3] هـو أبـو الحسـن علـي بـن زيـاد العبسـي التونسـي، سمـع مـن مالـك والثـوري والليـث، لم يكـن في عصـره بإفريقيـة مثلـه، سمـع منـه البهلـول وسـحنون وأسـد بـن الفـرات، هـو أول مـن أدخـل الموطـأ إلى بـلاد إفريقيـة، لـه كتـاب معـروف سمـاه خـير مـن زنتـه، تـوفي سـنة183هــ/799م. (انظـر: المـالكي: نفـس المصـدر، ج.1، ص.234 فما بعدها؛ وأبو العرب: نفس المصدر، ص.251 فما بعدها.)

[4] المالكي: نفس المصدر، ج.1، ص.234.

[5] ألفـرد بـل: **الفِـرَق الإسـلامية فـي الشـمال الإفريقـي**، ترجمـة: عبـد الـرحمن بـدوي، دار الغـرب الإسـلامي، لبنان، ط.3، 1987، ص.114.

[6] هـو البهلـول بـن راشـد الحَجْـري الـرعيني، سمـع مـن مالـك والليـث وسـفيان، وسمـع منـه سـحنون ، كـان مولـده عـام 128هــ/746م، تـوفي بعـد بـن زيـاد بخمسـة وثلاثـين يومـا سـنة 183هــ/799م. (أنظـر: المالكي: نفس المصدر، ج.1، ص ص.200، 201).

مالكا وسمعوا منه، لتأتي طبقة ثانية هم من خيرة طلبة الأعلام السابِقِ ذكرُهم، ليكملوا ما بدأ به أساتذتهم، ويأتي في مقدمة هؤلاء أسد بن الفرات[3] وسحنون بن سعيد[4].

ساعَدَتْ على انتشار واستقرار المذهب المالكي في بلاد المغرب عوامل عديدة؛ منها ماهو ديني، ومنها ماهو سياسي وآخر جغرافي؛ ولكثرتها فإن المجال لا يتسع لسردها بالتفصيل، وإنما يمكن إجمالها في الآتي:

ـ الآثار الواردة في السنة والتي تشهد لمالك بالسبق في المجال العلمي والفقهي؛ ويُقصد بذلك الحديث السابق الذكر (**يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل...**)[1]،

---

[1] هو أبو محمد عبد الله بن فروخ الفارسي، كان حافظا للفقه والحديث، رحل إلى المشرق، وسمع من مالك وسفيان، كان مالك يقول فيه هذا فقيه أهل المغرب، ولد سنة115هـ/733م بالأندلس ثم سكن القيروان، توفي حوالي سنة185هـ/801م. (أنظر: المالكي: نفس المصدر، ج.1، ص ص.176، 177).

[2] هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن غانم بن شرحبيل الرعيني، قاضي إفريقية ، صاحب مالك وسفيان ، ولد سنة 128هـ/746م، وكانت وفاته سنة 190هـ/806م، صلى عليه إبراهيم بن الأغلب أمير إفريقية. (أنظر: المالكي: نفس المصدر، ج.1،ص.215).

[3] هو أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان مولى بني سُلَيْم، ولد بخراسان سنة 142هـ759م، دخل مع أبيه القيروان في جيش بن الأشعث، سمع الموطأ من بن زياد ثم ارتحل إلى المشرق وسمعه من مالك، ولاَّه زيادة الله الأغلبي قضاء إفريقية، وأمَّره على الجيش الذي شارك في فتح صقيلية سنة 212هـ/827م، وإليه تُنسب الأسدية التي هي مجموع أسئلته على بن القاسم في الفقه، توفي سنة213هـ/828م. (أنظر: المالكي: نفس المصدر، ج.1، ص ص.254، 255؛ ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي: **الحلة السيراء**، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط.2، 1985، ج.2، ص ص.380، 381).

[4] أنظر ترجمته ص. 24.

وبيَّن القاضي عياض أن هذا الحديث سبب كافٍ للتفقه على مذهب مالك؛ فهاهو يبين لطالب العلم ذلك بقوله:"...فحُقَّ على طالب العلم، ومُريد تَعرُّفِ الصواب والحق، أن يعرف أولاهم بالتقليد، ليعتمد على مذهبه، ويسلك في التفقه سبيله، وها نحن نبين أن مالكا رحمه الله هو ذاك.".[2]

_ شخصية الإمام مالك المعروفة بالتمسك التام بالسنة، ومحاربة البدعة، والتشبه بالصحابة، والتأني في إصدار الأحكام، وعلو سنده، ويشهد لهذا كثرة رواياته في جامع البخاري (ت.256هـ/870م).

_ من الأسباب التي ساعدت على انتشار المذهب أيضا: كتاب الموطأ الذي ملأ الدنيا بشهرته، كما اشتهر مالك به في مشارق الأرض ومغاربها؛ فدفعت هذه الشهرة بطلبة العلم إلى الرحلة إليه للأخذ عنه، فكان من بينهم البهلول بن راشد وعلي بن زياد وغيرهم من علماء إفريقية والمغرب.

_ من الأسباب الجغرافية التي ساعدت على انتشار المذهب: المدينة المنورة وموقعها المهم؛ فقد كانت بلاد الحجاز قبلة للمسلمين؛ سواء إلى مكة للحج أو إلى المدينة للزيارة، وقد أشار بن خلدون في مقدمته إلى أهمية الموقع الجغرافي في نشر المذهب المالكي قائلاً:

---

[1] سبق تخريجه في الصفحة 26.

[2] القاضي عياض: نفس المصدر، ج.1، ص.67.

[...]وأما مالك رحمه الله تعالى، فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم -(كالبصرة وبعض أطراف الجزيرة)-، إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، لِمَا أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خُرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة يومئذ، وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلاميذه من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه، دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته. [1]

ـ كما لا ننسى الدور الذي قام به تلاميذ الإمام مالك من خلال التأليف والدعوة إلى المذهب.

ـ ومن الأسباب السياسية: الموقف المشَرِّف للإمام مالك من بيعة محمد النفس الزكية أخ إدريس الذي حمل الأدارسة على اعتناق مذهبه، كما أن رواية مالك عن عبد الله الكامل والد إدريس زادت من ثقة الأدارسة في هذا الإمام.

[1] ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي: **المقدمة**، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط.1، 2004، ج.2، ص ص.190، 191.

_ طبيعة المذهب نفسه الذي يعتمد على النقل والرواية والأثر، وهو بذلك يوافق طبيعة المغاربة الذين ينفرون من الغموض والإبهام، ويميلون إلى البساطة واليسر والواقعية.[1]

_ ومنها أيضا: تبني الكيانات السياسية للمذهب، واتخاذه كمذهب رسمي للدولة؛ فقد تبنته الدولة الأموية في الأندلس، ثم توسع أكثر في بلاد المغرب على يد الدولة الزيرية(405هـ-1014م/547هـ-1153م)؛ إذ تبنته رسميا نحو سنة 443هـ/1051م، ثم ازداد المذهب قوة وانتشارا زمن المرابطين.

2- مكانة الفقهاء المالكية قبل قيام الدولة الموحدية:

لا أحد ينكر المكانة العالية التي تبوَّءها المذهب المالكي وفقهاؤه في المغرب والأندلس ، والتي كانت بفضل جهود ومساندة الدول المتعاقبة على الحكم حيث كانت تَشُدُّ من أزره؛ فدولة الأغالبة ورغم تمسكها بمذهب الإمام أبي حنيفة، واتخاذه مذهبا رسميا للدولة، إلا أنها أعطت للمذهب المالكي وفقهائه مرتبة سمحت لهم بتقلد المناصب العليا في الدولة.

وهذه المرتبة التي تبوءها راجعة إلى قوة انتشار المذهب وتغلغله في أوساط المغاربة، فنراها في عام 204هـ/820م، تُرغم الفقيهين المالكيين: أسد بن الفرات

[1] الغرياني، محمد عز الدين: **المذهب المالكي، النشأة والموطن، وأثره في الاستقرار الاجتماعي،** جمعية الدعوة الإسلامية، ليبيا، د.ط.، 2010، ص.62.

بـــن ســـنان (ت.213هــ/828م) ، وكـــذلك أبـــو مُحـــرِز محمـــد بـــن عبـــد الله الكنـــاني (ت.214هــ/829م) علـــى تقلـــد منصـــب القضـــاء في أيـــام عِزِّهـــا ومجـــدها، وذلـــك تَقَمُنًـــا منهـــا لمســـرّات عامـــة المغاربـــة الـــذين ابتهجـــوا كثـــيرا بهـــذه الولايـــة، وتشـــبثوا بالمـــذهب ولم يَـــرَوْ لـــه بـــديلا ، فكـــان لزامـــا عليهـــا ذلـــك، مـــع الاحتفـــاظ بالمـــذهب الحنفـــي الـــذي تَقَلَّدَتْـــهُ السلطة والنخبة[1].

تخبرنـــا المصـــادر –أيضـــا– أن الفقهـــاء المالكيـــة شـــغلوا مركـــز الصـــدارة في أيـــام الدولـــة الأمويـــــة بالأنـــــدلس (138-422هـــــ/755-1031م)، بعـــــد أن كـــــان المـــــذهب الأوزاعـــي ضـــاربا بجـــذوره في أيـــام الخليفـــة الأمـــوي عبـــد الـــرحمن بـــن معاويـــة – الـــداخل- (138-172هــ/756-789م)؛ وهـــذا بـــن عـــذارى المراكشـــي يقـــول: "...وإنمـــا كَثُـــرَ القضـــاة في أيامـــه- يعـــني عبـــد الـــرحمن بـــن الحكـــم بـــن هشـــام الأمـــوي (206-238هــ/822-853م)- لأن المشَـــاوَرَ في عـــزلهم وولايـــتهم يحـــيى بـــن يحـــيى الليثـــي[2]؛

[1] الثعـالبي، عبـد العزيـز: **تـاريخ شـمال إفريقيـا مـن الفـتح الإسـلامي إلـى نهايـة الدولـة الأغلبيـة**، تحقيـق: أحمد بن ميلاد ومحمد إدريس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.2، 1990، ص.213.

[2] هـو الفقيـه المـالكي يحـيى بـن يحـيى بـن كثـير الليثـي، سمـع الموطـأ مـن زيـاد بـن عبـد الـرحمن، ثم رحـل إلى المشـرق وسمعـه مـن مالـك، وسمـع مـن سـفيان بـن عيينـة والليـث بـن سـعد وعبـد الـرحمن بـن القاسـم، قـدم الأنـدلس فعـادت الفتيـا إليـه بعـد القاضـي عيسـى بـن دينـار، تـوفي سـنة: 234هــ/849م. (انظـر: ابـن الفرضـي، أبـو الوليـد عبـد الله بـن محمـد الأزدي القـرطبي: **تـاريخ العلمـاء والـرواة للعلـم بالأنـدلس**، نشـر وتصحيح: عزت العطار، مطبعة المدني، القاهرة، ط.2، 1988، ج.2، ص ص.176، 177.).

فكـان لا يـولِّي رجـلا إلا برأيـه."[1]، وهـذا إثبـات منـه للمكانـة الـتي كـان يتبوؤهـا الفقـه المالكي وأعلامه أيام حكم الأمويين في الأندلس.

مـن جانـب آخـر أراد الأمـراء أن يسـتفيدوا مـن مكانـة هـؤلاء الفقهـاء في نفـوس النـاس فقربـوهم إلـيهم، واختـاروا عـددا مـنهم وجعلـوهم مشـاوَرين، وكانـت مكـانتهم تعـدل الـوزراء[2]، وفي تـاريخ علمـاء الأنـدلس لابـن الفرضـي يوجـد مـا يشـفي الغليـل عـن هـؤلاء الفقهـاء الأعـلام، وخـذ هـذه العبـارات مثـالا:"...فعـادت فُتيـا الأنـدلس بعـد عيسـى بـن دينـار (ت.212هـ827م) إلى رأيـه وقولـه- يقصـد الليثـي- وكـان يفـتي بـرأي مالـك بـن أنـس...)[3]، ويقـول أيضـا:"...وانصـرف إلى الأنـدلس – يقصـد عيسـى بن دينار- فكانت الفتيا تدور عليه لا يتقدمه في وقته أحد."[4]

وعلـى يـد أولئـك الفقهـاء والـرواد ذاع صـيت مـذهب مالـك بالأنـدلس منـذ عصـر هشـام بـن عبـد الـرحمن (172-180هـ/789-796م)، وكـان هشـام نفسـه

[1] ابـن عِـذاري، أبـو العبـاس أحمـد بـن محمـد المراكشـي: **البيـان المُغـرب فـي أخبـار الأنـدلس والمغـرب**، تحقيق: ج.س.كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط.3، 1983، ج.2، ص.80.

[2] حسين مؤنس: **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، دار الرشاد، مصر، د.ط.، 2004، ص.330.

[3] ابن الفرضي: المصدر السابق، ج.2، ص.176.

[4] ابن الفرضي: نفس المصدر، ج.1، ص.374.

كثير الإجلال لمالك ومذهبه، فزاد ذلك في ذيوع المذهب[1]، وفي تمكين مكانته بالأندلس.[2]

كما أن من مظاهر استفحال المذهب المالكي ورُقِيِّ مكانته لدى الحكام؛ ما نقله الونشريسي عن متقدميه في قوله: "....ولغيره عن الخليفة الحكم المستنصر بالله- (350-366هـ/961-977م)-: من خالف مذهب مالك بالفتوى، وبلغنا خبره، أنزلنا به من النكال ما يستحقه، وجعلناه عبرة لغيره..."[3]، وقال في موضع آخر:"....فإن إتِّباع أهلها لمذهب مالك والتزامهم الأخذ بقوله وقول أصحابه، ومَنْعِ ملوكها وأمرائها الناس من الخروج عنه، أمر هو من الشهرة بحيث لا يحتاج إلى استشهاد عليه."[4]

---

[1] قمّان، كمال: **الدور السياسي للفقهاء في الأندلس خلال عهد ملوك الطوائف، القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي**، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: خالد كبير علال، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2009/2008، ص.71.

[2] عنان، محمد عبد الله: **دولة الإسلام في الأندلس**، مطبعة المدني، القاهرة، ط.4، 1997، ج.2، ص.692.

[3] الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى التلمساني: **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تخريج: محمد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د.ط.، 1981، ج.12، ص.26.

[4] نفس المصدر، ج.2، ص.169.

وعلى عكس المكانة التي كان يحظى بها الفقهاء في السابق، فقد انتُزعت منهم في عصر الحكام الفاطميين، "...ثم انقرض فقه أهل السنة من مصر بظهور دولة الرافضة...فنَفَقَتْ سوق المالكية بمصر قليلا"[1].

كانت علاقة الفقهاء المالكية بالسلطة الموحدية علاقة صراع ومقاومة وامتحان؛ تصدّوا خلالها بالتأليف والمناظرات، بل تعدت إلى المقاومة المسلحة والثورات، وحاول من خلالها أبو عبد الله الشيعي (ت.297هـ/910م) السيْر في أهل إفريقية بِسيرة حسنة، وحَرَص على أن لا يصارحهم بالدعوة الشيعية، وأراد للدعوة أن تنتشر بأسلوب الإقناع؛ فدارت مجالس مشهورة بين أعلام المذهب المالكي، ودعاة المذهب الفاطمي، فكان من أبطال هذا الجدال: سعيد بن محمد المشهور بابن الحداد (ت.302هـ915م)، والملقب بابن حنبل المغرب، الذي كان يناظر الفاطميين حتى أنه ناظر أبا عبد الله الشيعي نفسه[2]، وكان الفاطميون أيضا يتّبعون سياسة التعذيب والتنكيل في حالة عدم جدوى الأسلوب السِلْمي.[3]

قاوم المالكية وأصرّوا على مواقفهم تجاه الفاطميين بتأليب الرأي العام[4]؛ ومن ذلك أن الفقيه المالكي عبد الله بن التبآن (ت.377هـ/987م) سُئل حينما

---

[1] ابن خلدون: **المقدمة**، ج.2، ص.190.

[2] تفاصيل هذه المناظرات في: المالكي: نفس المصدر، ج.2، ص.60 فما بعدها بعدة صفحات.

[3] بوعقادة عبد القادر: التحول المذهبي في العهد الصنهاجي – الحمادي الزيري- وأثره على بلاد المغرب الأوسط، **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، العدد: 74، قسم الدراسات والنشر, جمعية الماجد, دبي, يونيو, 2011, ص.9.

[4] نفس المرجع، ص.10.

رآه الناس يبكي فأجاب: "خشيت أن يَشُكَّ الناس في كفر بني عبيد فيدخلوا النار"[1]، كما أيَّدوا كلَّ ثائرٍ في وجههم وحملوا السلاح ضدهم؛ ومن ذلك أنهم انضموا إلى ثورة الخارجي أبي يزيد مخلد بن كيداد (ت.336هـ/948م).

كان الفقهاء يُخَيَّرون بين الدخول في طاعة العبيديين أو القتل، فكانوا يختارون القتل، لأنهم يعدُّونه استشهادا في سبيل الله[2]، ومن بين هؤلاء أبي الفضل عباس بن عيسى الممسي (ت.333هـ/945م) الذي كان يرى أن قتال بني عبيد فرضُ عين، وكان يُسَوِّيهم بالمجوس[3]، ومن هؤلاء أيضا: الفقيهين: إبراهيم بن محمد الضبي المعروف بابن البرذون (ت.297هـ/910م)، وأبو بكر بن هذيل (ت.297هـ/910م) الشهيدين اللذين رُبطا إلى سند بغل بعد قتلهما، ثم صُلبا من قبل: ابن أبي خنزير والي القيروان بأمر من أبي العباس وأخيه أبي عبد الله الشيعي (المتوفيان سنة 297هـ/910م)، ومن الذين آثروا الهجرة نجد الفقيه أحمد بن علي الباغائي المقري (ت.401هـ/1011م) من باغاية -(خنشلة حاليا)- إلى قرطبة بالأندلس، حيث كان مقرئا بمسجدها الجامع ثم مدرسا للفقه على مذهب مالك[4].

---

[1] الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري القيرواني: **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، د.ط.، 1978، ج.3، ص.91.

[2] بوعقادة: نفس المرجع ، ص.10.

[3] الدباغ: المصدر السابق، ج.3، ص.29.

[4] هيصام، موسى: **المذهب السني في المغربين الأدنى والأوسط، 296-547هـ/909-1153م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: بن عميرة محمد، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2011/2010، ص.173.

بعد تحول بلاد المغرب من مذهب العبيدين إلى مذهب أهل السنة-وذلك بعد رحيل الفاطميين سنة 361هـ/972م إلى القاهرة- حافظ الزيريون شكليا على الولاء للعبيديين إلى غاية عهد الأمير المعز بن باديس (407-455هـ/1016-1063م)، الذي كانت له آراء مختلفة ومواقف عديدة تجاه المالكية؛ فتراه تارة يسعى في غدْرهم وقتلهم، وتارة أخرى يوقِّرهم ويجلُّهم ويسعى لإرضائهم؛ ومن ذلك موقفه من الفقيه المالكي أبا عمران الفاسي (ت.430هـ/1039م)الذي كان يحظى بمرتبة عالية لديه. ومعروفةٌ هي قصته مع الطبيب بن عطاء اليهودي الذي أرسله المعز ليستفتي له في مسألة أشكلت عليه، فرفض الفقيه إجابته، وأمر بإخراجه من بيته، فخرج وهو يرتعد وكان هذا الفعل من المعز عن قصد؛ بغية إظهار مكانة العلماء، ورغبةً منه في إسلام طبيبه بن عطاء اليهودي[1].

أما الموقف العدائي للمعز تجاه الفقهاء فتجلى في: قتله للفقيه الحسن بن خلدون البلوي (ت.407هـ/1017م)، لما ثارت العامة على الشيعة في القيروان وقتلوهم وأحرقوهم بالنار، وقطعوا تبعيتهم للدولة الفاطمية، فكان من المعز أن دبَّر لقتل زعيم أهل السنة الحسن بن خلدون لكسر شوكة العامة[2]، لكن تبقى هذه الحادثة محصورة في سبب وقوعها لا تتعداه، وبما أن الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (386-411هـ/996م-1020م) أرسل إلى المعز بلقب شرف الدولة في سنة

[1] انظر تفاصيل القصة في الملحق رقم: 01.

[2] الدباغ: نفس المصدر، ج.3، ص.154.

407هـ/1017م، فقد كانت هذه الحادثة تَقَمُنًا منه لإرضاء الفاطميين، أضفْ إلى ذلك أن المعز بن باديس تربى على يد الوزير أبي الحسن علي بن أبي الرجال (ت. بعد 432هـ/1041م)، وحرص على تأديبه، ودلَّه على المذهب المالكي، فنشأ المعز محباً للسنة منصرفا عن الشيعة[1]، ويُذكر عنه أنه أول من اعتمد المذهب المالكي، ودعا إليه ولَبِسَ السواد وخطب للعباسيين وذلك سنة 443هـ/1051م[2]، فكيف يستمر في التنكيل بمن يحب؟.

وبما أن الولاء في الغرب – الدولة الحمادية (408-547هـ/1018-1152م)- توطّد للأمويين، فقد كان لزاما عليهم النزوع إلى المذهب المالكي، وصارت الرعية على العهد الحمادي على المذهب المالكي، تَدرُس موطأه ومدونة سحنون[3]، وفي الدولة أيضا تقلَّد الفقهاء المالكية المناصب الراقية كالقضاء والإفتاء ونذكر منهم:

أبو الفضل يوسف بن محمد المعروف بالنحوي التوزري (ت.513هـ/1119م) الذي انتصر لأبي حامد الغزالي (ت.505هـ/1112م) في حادثة إحراق كتابه "إحياء علوم الدين"، ومنهم أبو علي الحسن بن علي المسيلي قاضي بجاية المعروف بأبي حامد الصغير (ت. بعد 580هـ/1184م)

[1] ابن عِذاري: نفس المصدر، ج1، ص.272.
[2] نفس المصدر، ج.1، ص.280.
[3] بوعقادة: نفس المرجع، ص.14.

صاحب كتاب "النبراس في الرد على منكِر القياس"، وبهؤلاء العلماء وأعمالهم تمسك الحماديون بالمذهب المالكي وسعوا إلى نشره.[1]

وفي دولة الفقهاء -كما اصطُلح عليها- المرابطية، كان للفقهاء باعٌ طويل في اتخاذ القرارات السياسية والدينية، والتي كانوا يملونها على الأمراء وفقا للاتجاه الذي يرونه مناسبا مع اتجاهاتهم الدينية، المتلخصة في منع التأويل وعلم الكلام، والاهتمام بكتب الفروع (فروع مالك)، وهذه المكانة راجعة إلى حب الأمراء للعلماء وتقريبهم لهم، يقول بن أبي زرع "...وكان-يعني يوسف بن تاشفين- محبا للفقهاء والعلماء الصلحاء؛ مقرّبا لهم صادرا عن رأيهم مكرما لهم..."[2].

تمكّن بعدها الأمير يوسف بن تاشفين المرابطي (454-500هـ/1062-1106م) -، الذي خُلق للزعامة على حد قول أشباخ[3]- من تكوين الوحدة

---

[1] نفسه.

[2] ابن أبي زرع، أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي: **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ط.1، 1972، ص.137.

[3] أشباخ، يوسف: **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ترجمة: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.2، 1996، ج.1، ص.71.

السياسية والمذهبية للمغرب الإسلامي على هذا الأساس[1]، ولكن –مع هذا- يبقى عبد الله بن ياسين[2] واضعُ هذا الهدف بتوجيه من فقيه القيروان أبا عمران الفاسي[3].

ولأن الدولة قامت على هذا الأساس الفقهي بالدرجة الأولى؛ فقد كان للفقهاء فيها نفوذ واضح في شتى المجالات، "...فكان –يعني علي بن يوسف بن تاشفين- إذا ولَّى أحداً من قضاته، كان فيما يعهد إليه ألا يقطع أمرا ولا يبتُّ حكومة في صغير من الأمور ولا كبير، إلا بمحضر أربعة من الفقهاء، فبلغ الفقهاء

---

[1] النجار، عبد المجيد: **تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، الحركة الموحدية بالمغرب أوائل القرن السادس الهجري**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط.2، 1995، ص ص. 46، 47.

[2] هو الفقيه عبد الله بن ياسين الجزولي، المجاهد المرابط، مهدي المرابطين، صاحب دعوتهم، اجتمع له من أشراف صنهاجة في رابطته ألف رجل فسماهم المرابطين، جاهد في لمتونة وجدالة ومسوفة حتى بايعته، وملك جميع بلاد الصحراء، تولى أمر المرابطين دينيا بجانب الأمير يحيى بن عمر اللمتوني الذي تولى أمور حروبهم، استُشهد في معركة مع برغواطة سنة 541هـ/1146م. (انظر: ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.124 فما بعدها.).

[3] هو أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي حاج الفاسي الغفجومي الزناتي البربري الفقيه المالكي، نزيل القيروان، تفقه على يد الفقيه أبي الحسن المعافري القابسي (ت.403هـ/1013م)، ولد سنة 368هـ/979م، وتوفي سنة 430هـ/1039م. (انظر: الضبي، أبو جعفر أحمد بن يحيى اللورقي: **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت و دار الكتاب المصري، القاهرة، ط.1، 1989، ج2، ص.606، 607؛ الذهبي: نفس المصدر، ج.17، ص.545، 546؛ ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن بن يوسف الأتابكي: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط.1، 1992، ج.5، ص.33؛ ابن فرحون: نفس المصدر، ج.2، ص ص.337، 338.).

في أيامه مبلغا عظيما، لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس."[1]، ولم يكن عبور الأمير يوسف بن تاشفين إلى الأندلس، إلا بعدما أفتى له الفقيه يوسف بن عيسى (ت.492هـ/1099م) بجواز ذلك[2].

إلى جانب المكانة الدينية التي كان يحظى بها الفقهاء في البلاط المرابطي؛ استأثروا كذلك بالأموال والمكاسب الوافرة، وفي هذا يقول صاحب القرطاس "...أجرى-أي يوسف بن تاشفين- عليهم الأرزاق من بيت المال طول أيامه"[3]، وخيرُ من صوَّر لنا هذه الحالة الشاعر أبو جعفر بن محمد المعروف بابن البنّي (000هـ) في قصيدةٍ له يقول في مطلعها:

أهل الرياء لبستمو ناموسكم كالذئبِ أدلجَ في الظلام العاتم

فملكتم الدنيا بمذهب مالك وقسمتمو الأموال بابن القاسم

وركبتمو شُهب الدواب بأَشهب وبأُصبُغَ صُبغت لكم في العالَمِ[4]

وفيما يخص العلوم العقلية -ومنها علم الكلام- ؛ فقد كانت كلها منبوذة في عهد المرابطين، "...ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علوم الكلام، وقرر الفقهاء عند أمير المسلمين تقبيح علم الكلام وكراهة

---

[1] عبد الواحد المراكشي، أبو محمد بن علي التميمي: **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط.، 1963، ص.235.

[2] ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف الأنصاري: **بيوتات فاس الكبرى**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ط.1، 1972، ص15.

[3] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.137.

[4] المراكشي: نفس المصدر ، ص ص.235، 236.

السـلف لـه، وهجْـرِهم مـن ظَهَـرَ عليـه شـيء منـه، وأنـه بدعـة في الـدين، وربمـا أدى أكثـره إلى اختلاف في العقائد."[1].

وفي المقابـل كـان إيثـارهم لعلـم الفـروع علـى مـذهب مالـك جَلِيّـاً، ممـا أدى بـالمجتمع المغـربي إلى تَبَنِّيـه للفكـر القـائم علـى التقليـد، وبُعْـدِهِ عـن الأصـليْن: الكتـاب والسـنة، و-بطبيعـة الحـال- أقـوال مالـك نفسـه، واقتصـارهم علـى مـا نقلـه أتبـاع مالـك واسـتنبطوه، وهـو الملاحـظ في المجتمعـات المغربيـة منـذ القـرن الثالـث الهجـري حـتى الآن؛ فبعـد وفـاة مالـك (ت.179هـ795م)، وبـالرجوع إلى تـاريخ العلمـاء في تلـك الفـترة نجـد أن عملهـم كـان يـدور حـول مدونـة الإمـام سـحنون بـن سـعيد، اختصـارا وتهـذيبا، وشـرحا وتعليقـا، فأصـبحت المدونـة تفـوق الموطـأ شـهرة، وتَلَتهـا رسـالة بـن أبي زيـد القـيرواني (ت.386هـ/996م)[2]، وبعـدها مختصـر خليـل (776هـ/1375م)[3]...إلخ، و هكـذا كلمـا جـاء فقيـه برسـالة أو مختصـر اِنْقـادتْ لـه العقـول والأذهـان،

---

[1] نفس المصدر، ص ص.236، 237.

[2] هـو أبـو محمـد عبـد الله بـن أبي زيـد عبـد الـرحمن القـيرواني المـالكي، نفـزاوي النسـب الإمـام القـدوة الفقيـه، يقـال لـه: مالـك الصـغير، لـه كتـب عديـدة في الفقـه المـالكي منهـا النـوادر والزيـادات والرسـالة...، كـان علـى طريقـة السـلف في الأصـول، مجتنبـا لعلـم الكـلام، لا يتـأول، تـوفي سـنة 386هـ/996م.(انظـر: الـذهبي: نفـس المصـدر، ج.17، ص.10 ومـا بعـدها؛ ابـن فرحـون: نفـس المصـدر، ج.1، ص.327 ومابعدها.).

[3] هـو خليـل بـن إسـحاق بـن موسـى بـن شـعيب المعـروف بالجنـدي ضـياء الـدين أبـو المـودة، الإمـام العلامـة العـالم، حامـل لـواء المـذهب المـالكي في زمانـه بمصـر، ألّـف شـرح بـن الحاجـب، ومختصـرا في الفقـه كثـرت عليـه الشـروح والتعـاليق حـتى بلغـت السـتين، تـوفي خليـل سـنة 776هـ/1375م علـى الأرجـح. (انظـر: بـن فرحـون : المصـدر السـابق، ج.1، ص ص.357، 358؛ التنبكـتي، أبـو العبـاس أحمـد بابـا بـن أحمـد الصـنهاجي الماسـي: **نيـل الابتهـاج بتطريـز الـديباج**، تقـديم عبـد الحميـد الهرامـة، كليـة الـدعوة الإسـلامية،

حتى أصبح يتردد على أفواه المغاربة -حاليا- قول: "سيدنا خليل" و "مختصره" أكثر من "مالك" و "موطئه"، بعد أن كان مرجع الفقهاء بالأمس القرآن والسنة، ويؤيد هذا القول ما أورده التنبكتي قائلا: "...حتى لقد آل الحال في هذه الأزمنة المتأخرة إلى الاقتصار على المختصر في هذه البلاد المغربية مراكش وفاس وغيرهما، فقلَّ أن ترى أحدا يعتني بابن الحاجب (ت.646هـ/1249م)، فضلا عن المدونة بل قصاراهم [هكذا] الرسالة وخليل."[1]، وينقل أيضا عن أحد شيوخه قوله:" نحن أناس خليليون، إن ضلَّ ضللنا."[2]

ويأتي عام 503 هـ/1110م؛ وهو التاريخ الذي شهد حدث إحراق كتاب إحياء علوم الدين للغزالي من طرف الأمير علي بن يوسف بن تاشفين، بإيعاز من بعض الفقهاء وفي مقدمتهم: قاضي قرطبة محمد بن علي بن عبد العزيز بن حمدين (ت.508هـ/1115م)، الذي أصدر فتواه بجمع نُسَخِه من الآفاق وحَرَّض على إحراقها، واعتقد حرمة الإطلاع على مثل هذه الكتب[3].

طرابلس ليبيا، ط.1، 1989، ص.168 وما بعدها بعدة صفحات؛ مخلوف، أبو الفضل محمد بن محمد: **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، المطبعة السلفية، القاهرة، د.ط.، 1349هـ، ص.223.)

[1] التنبكتي: نفس المصدر، ص.171.

[2] نفسه.

[3] انظر تفاصيل الحادثة في: ابن القطان، حسن بن علي الكتامي المراكشي: **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، تحقيق: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ط.2، 1990، ص.3 وما بعدها.

والحقيقــة أنَّ هــذه الحادثــة كانــت ســببا كافيــا لإلصــاق تهمــة التعصــب المــذهبي بفقهــاء الدولــة المرابطيــة، في حــين كــانَ الصــواب عــدم احراقــه؛ لأن الحرمــة الشــرعية ليســت في الفكــر كفكــرٍ؛ وإنمــا الحرمــة في نــوع هــذا الفكــر، وعليــه يمكــن اســتعمال الفكــر الصــحيح لــرد الفكــر الباطــل، وهــذا مــا لــوحظ في طريقــة الــرد عنــد كبــار العلمــاء في المشــرق كأحمــد بــن حنبــل (ت.241هــ/855م) والبخــاري (ت.256هــ/870م) و شــيخ الإســلام بــن تيميــة (ت.728هــ/1328م) وغــيرهم مــن العلمــاء الــذين استخدموا فلسفة صحيحة لرد المذاهب الكلامية والفلسفية الباطلة.

بعـد هـذه المرحلة التي قوبـل فيهـا نـص الإحيـاء بشـتى أصـناف القمـع والتضـييق مـن طـرف سـلطات الحكـم المرابطـي، ولجـوء المـدافعين عنـه إلى المقاومـة السـرية المتحديـة، تـأتي الفـترة الموحديـة الـتي ستشـهد انفتاحـا علـى المـذهب الأشـعري، وكتـاب الإحيـاء وغـير ذلـك مـن كتـب العلـوم العقليـة الأخـرى؛ فعُقِـدت لـذلك المجـالس، وظهـر انتصـار واضـح لهـا، حـتى أصـبح المـذهب الأشـعري[1] عقيـدةً يُحـتج بهـا في المغـرب الإسـلامي وسـلاحاً للـرد علـى المخـالفين لهـم، وفي هـذا

[1] يُنســب إلى الإمــام أبي الحســن علــي بــن إسماعيــل بــن أبي بشــر البصــري الأشــعري، ولــد ســنة 266هـــ/880م وقيــل 270هـــ/884م، وتــوفي ســنة324هـــ/936م، مــرَّ الأشــعري في حياتــه بــثلاث مراحــل فكريــة (المعتزلــة و الكُلَّابيــة وانتهــت بــه في الأخــير إلى تبــني المــذهب الســني الــذي دوَّنــه في كتابــه" الإبانــة عــن أصــول الديانــة")، دخــل المــذهب الأشــعري إلى المغــرب وفــق المرحلــة الثانيــة عــن طريــق أبي الوليــد البــاجي (ت.474هـــ/1082م) وأبي عبــد الله المــازري (ت.536هـــ/1168م) وأبي بكــر بــن العــربي (ت.543هـــ/1148م)، وتبنتــه الدولــة الموحديــة فيمــا بعــد، وجعلتــه مــذهب الدولــة الرسمــي (انظــر: الشهرســتاني، أبــو الفــتح محمــد بــن عبــد الكــريم: **الملــل والنحــل**، تصــحيح: أحمــد فهمــي محمــد، دار الكتــب العلميــة، بــيروت، ط.2، 1992، ص.81 وهنــا وهنــاك؛ بــن تيميــة، أبــو العبــاس أحمــد بــن عبــد الحلــيم

الصدد يقول القاضي عياض:" فأهل السنة من المشرق والمغرب بِحُجَجِهِ-يعني المذهب الأشعري- يحتجون، وعلى منهاجه يذهبون.".[1]

الحراني: **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بِدَعِهم الكلامية**، تحقيق: يحي بن محمد الهنيدي، مجمع الملك فهد للطباعة، المملكة العربية السعودية، د.ط.، 1426هـ، ج.1، ص.103؛ الصفدي، أبو الصفا صلاح الدين خليل بن أيبك: **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.1، 2000، ج.20، ص.137 فما بعدها.)

[1] القاضي عياض:نفس المصدر، ج.5، ص.57.

الفصل الثاني: الدولة الموحدية والمذهب المالكي:

المبحث الأول: قيام الدولة الموحدية:

1- مرحلة الدعوة والتأسيس: فترة حكم المهدي بن تومرت:

أ- نسبه:

قامت الدولة الموحدية أول الأمر على أسس دينية إصلاحية على يد المهدي بن تومرت[1]؛ الذي كان يدَّعي النسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت.40هـ/660م) فكان يقول أن اسمه: محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن هود بن خالد بن تمام بن عدنان بن صفوان بن سفيان بن جابر بن يحي بن عطاء بن رباح بن يسار بن العباس بن محمد بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[2]، أما البيذق وبن القطان فيُفَنِّدان هذا النسب ويجعلانه كالآتي: "محمد بن عبد الله بن

---

[1] حظيت الدولة الموحدية وفكر المهدي بن تومرت باهتمام من قِبل العديد من الباحثين الغربيين على غرار: I.Goldziher : ***Mohamed ibn Tumert et la theologie de l'Islam dans le nord de l'Afrique au XI^{e} siecle***, Imprimerie orientale, Piere Fontana, Alger, 1903 ; Brunschvig, Robert : ***Sur la doctrine du Mahdi Ibn Tumert***, Arabica, tome 2, 1955.

[2] ابن خلكان: نفس المصدر، ج.5، ص.46؛ ابن القطان: نفس المصدر، ص.87؛ ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ضبط ومراجعة: خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، د.ط.، 2001، ج.6، ص.301.

وجليد بن يامصل بن حمزة بن عيسى بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه"[1]

وبالرجوع إلى مثل هذه المصادر وغيرها، فإنه يُلاحَظُ اختلاف كبير بين المؤرخين والنسَّابة في شخصية بن تومرت؛ فمَنْ قائل أن نسبه صحيح، وأنّ "الناس مصدّقون في أنسابهم" وهو قولٌ مشهورٌ لابن خلدون؛ الذي وافق المراكشي في ذلك[2]؛ وكان هذا الإثبات منهما معتدلا، القصد منه عدم الاعتراض بالطعن[3]، كما أُثبت له هذا النسب من طرف المحسوبين على الموحدين؛ المنتصرين لهم كابن القطان[4]، ومن قائل أنّه ادَّعى هذا النسب الشريف لأغراض سياسية؛ ومنهم بن أبي زرع (ت.741هـ/1341م)، الذي أردف سلسلة نسبه بقوله: "...وقيل هو دَعِّيٌ في هذا النسب الشريف."[5] ووافقه لسان الدين بن الخطيب[6](ت.776هـ/1375م)،

---

[1] البيذق، أبو بكر بن علي الصنهاجي: **المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ط.1، 1971، ص.12؛ ابن القطان: نفس المصدر، ص.88.

[2] المراكشي: نفس المصدر، ص.245.

[3] النجار، عبد المجيد: **المهدي بن تومرت، حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية بالمغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط.1، 1983، ص.26.

[4] ابن القطان: نفس المصدر، ص.87.

[5] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.172.

[6] ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الغرناطي: **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، القسم الثالث، نشر بعنوان: **تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط**، تحقيق: أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، د.ط.1964، ص.266.

وقالا: هو من هرغة[1] إحدى قبائل المصامدة البربرية في جبل السوس من بلاد المغرب[2]؛ ويظهر هذا جليا في تلقيبه بمحمد بن تومرت[3] الهرغي[4]، لقَّبه أصحابه العشرة بالمهدي بعد مبايعته، وكان يُلقَّب قبل ذلك بأمغار (الشيخ) وآسفو (الضياء)[5].

ب- مولده:

تعتبر حياة بن تومرت في صباه وشبابه فترة غامضة، إذ لا تسعفنا المصادر بالمادة الكافية التي تبين لنا تفاصيل حياته قبل رحلته إلى المشرق، وقد اختُلِف في السنة التي ولد فيها، وبعد الدراسة والنقد خرج عبد المجيد النجار بنتيجة مفادها أن

---

[1] هرغة بفتح الهاء وسكون الراء وغين معجمة، وهي قبيلة كبيرة من المصامدة في جبل السوس في أقصى المغرب، تُنسب إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. (انظر: بن خلكان: نفس المصدر، ج.5، ص.55، وأصل الكلمة -حسب رأيي- معناها "المحترقة" أو"احترقت"، وهي باللسان البربري، والكلمة مازالت متداولة في اللهجة الشاوية بالشرق الجزائري، وتكتب أيضا هكذا " ثرغة"،والهاء أوالثاء في بداية الكلمة تفيد التأنيث، كما يقال للمذكر "يرغة" بالياء. والله أعلم.)

[2] ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الشيباني الجزري: **الكامل في التاريخ**، مراجعة وتصحيح: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.4، 2003، ج.9، ص.195.

[3] تومرت لقب عُرف به أبوه عبد الله، والكلمة أصلها بربري، واحتمال أن يكون لها معنى الشقاء-حسب رأيي-؛ فهي متداولة في اللهجة العامية بالغرب الجزائري بكثرة بصيغة "التَمَارَة"، ويتضح معنى الكلمة إذا نسبناها إلى امرأة، فنقول "امرأة مْتُومْرَة"، وتزداد وضوحا إذا طبقنا عليها قواعد الصرف في الأمازيغية، بإضافة تاء التأنيث فنقول أَمْغَارْثْ (امرأة) اِمْتُومَرْثْ؛ أي الظاهر عليها علامات الشقاء، أما الذي ذكره عبد المجيد النجار أن والدة بن تومرت قالت عند ولادته " آتومرت إينويسك أييوي" ومعناها يافرحتي بك يا بني فيفتقر إلى الحجة؛ فلا هو عزّاه إلى مصدر ولا هوأيَّده بالدليل (انظر: النجار: **المهدي بن تومرت**، ص.35.).

[4] ابن أبي زرع، نفس المصدر، ص.172.

[5] ابن القطان: نفس المصدر، ص.88.

السنة التي ولد فيها بن تومرت تتراوح بين 469هـ و474هـ/1077م و1082م، وبعد الترجيح يتأكد أن السنة الأكثر احتمالا لميلاد بن تومرت هي سنة 473هـ/1081م[1]، ولما كانت عادة أهل المغرب تعليم أبنائهم القرآن حفظا ورسما وقراءة؛ فقد كان من نصيب بن تومرت شيء من هذا التعليم؛ فقد حفظ القرآن في الكتاتيب بقريته، ونظرا لفاصحته وتضلعه في اللغة العربية فلا يمكن استبعاد تلقيه لبعض علومها في مرحلة مبكرة من عمره قبل قيامه بالرحلة المعروفة.

ج- رحلته إلى المشرق:

كانت بداية رحلته[2] العلمية إلى قرطبة بالأندلس، ومنها إلى المشرق عبر ألمرية[3] في الساحل الشرقي للجزيرة، وذلك سنة 500هـ[4]/1107م، وفي هذه الرحلة التقى بمجموعة من العلماء منهم أبا حامد الغزالي (ت.505هـ/1112م) والكيا الهراسي الشافعي (ت.504هـ/1111م) بالعراق، والفقيه الطرطوشي المالكي (521هـ/1127م) بالإسكندرية وغيرهم[5]، وفي إفريقية مرَّ بالمهدية وأخذ العلم عن

---

[1] النجار: نفس المرجع، ص.33.

[2] انظر خط سير الرحلة في الملحق رقم: 02.

[3] ابن القطان: نفس المصدر، ص.62.

[4] مجهول، أندلسي: **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط.1، 1979، ص.103.

[5] ابن خلكان: نفس المصدر، ج.5، ص.46؛ النويري، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الوهاب القوصي: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق: عبد المجيد ترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2004، ج.24، ص ص.152، 153.

عن أبي عبد الله المازري (ت.536هـ/1142م)، ثم انتقل إلى الإسكندرية[1] ومنها إلى مكة حيث أدى فريضة الحج على حد قول ابن خلدون: " ثم أجاز إلى الإسكندرية وحج ودخل العراق"[2].

أما قضية اِلتِقائه بأبي حامد الغزالي ففيها من الشك ما فيها؛ فأقوال المؤرخين القدامى تتراوح بين الإثبات والنفي، والرواية الوحيدة التي أثبتت لقاء الرجلين نجدها في كتاب "سر العالَميْن وكشف ما في الداريْن" للغزالي نفسه؛ الذي جاء فيه ما لا يدع مجالا للشك في اِلتقاء الرجلين بصريح العبارة قائلا: "...وقرأه عليَّ بالمدرسة النظَّامية سرّا من الناس...رجل من المغرب يقال له محمد بن تومرت من أهل سلمية وتوسمت منه الملك[3]."، لكن الكثير من المؤرخين شككوا في نسبة الكتاب المذكور إلى أبي حامد الغزالي، لأن الكتاب جاء في طيَّاته العديد من آراء وأفكار الغزالي والتي تخالف منهجه جملة وتفصيلا؛ رغم ما احتواه الكتاب من أسماءٍ لكتبه ينسبها إلى

---

[1] الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم: **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، ط.2، 1966، ص.4؛ ابن قنفذ، أبو العباس أحمد بن الحسن القسنطيني: **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تقديم وتحقيق: محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، د.ط.، 1968، ص.100.

[2] ابن خلدون: **العبر**، ج.6، ص.301.

[3] الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغرناطي: **سر العالمين وكشف ما في الدارين، تحقيق**: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، القاهرة، د.ط.، 1968، ص ص.5، 6.

نفســه[1]، وذهــب حســين مــؤنس إلى القطــع بعــدم التقائــه بــالغزالي؛ بــل تعــدى ذلــك إلى التشكيك في وصول بن تومرت إلى بغداد.[2]

د- مسيرة العودة:

بعـدما نهـل بـن تـومرت مـن علـم هـؤلاء مـا يكفيـه لتغيـير المظـاهر السـلبية، الـتي كانــت تَطْبــع علــى أهــل المغــرب، قــرر أن يقفــل عائــدا إلى ديــاره، فكانــت ســنة 510هـ/1116م، بدايـة مسـيرة العـودة[3] حسـب مـا ذكـره بـن أبي زرع[4]، ودامـت هـذه المسـيرة حـوالي خمـس (05) سـنوات؛ إذا مـا اخترنـا التـاريخ الـذي أورده الزركشـي حـول وصــول بــن تــومرت إلى مــراكش وهــو ســنة 515هــ/1121م[5]، وأثنــاء هــذه الرحلــة اســتغل محمــد الفرصــة للأمــر بــالمعروف والنهــي عــن المنكــر، وتجريــب قدراتــه اللغويــة والعلميــة، مــع الحــرص علــى التقشــف والزهــد، وكانــت أول محطــة لــه في رحلــة العــودة هــي الإســكندرية بمصــر، وذلــك ســنة 511هــ/1117م، حســب روايــة الســلاوي[6]، ومــن الإســكندرية ركــب البحــر إلى إفريقيــة، وفي طريقــه مــرَّ بطــرابلس، وأقــام مدرّســا في أحــد مســاجدها، الــتي تناولهــا التجــاني بالوصــف خــلال رحلتــه قــائلا: "...أشــاد بــذكره-أي

[1] النجار: **المهدي بن تومرت،** ص.75.

[2] مؤنس: نفس المرجع، ص ص.203، 204.

[3] انظر الملحق رقم: 02.

[4] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.173.

[5] الزركشي: نفس المصدر، ص.5.

[6] السـلاوي، أبـو العبـاس أحمـد بـن خالـد الناصـري: **الإستقصـا لـدول المغـرب الأقصـى**، تحقيـق: جعفـر ومحمد وَلَدَيْ المؤلف، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط.1، 1954، ج.2، ص.72.

المسجد- حلول الإمام المهدي رحمه الله تعالى به حين جوازه بطرابلس..."[1]، ثم انتقل إلى المهدية التي كانت تحت إمرة علي بن يحيى بن تميم بن المعز الصنهاجي (509-515هـ/1116-1121م)، وفي هذه المدينة -وعلى عادته- غيَّر المنكر وأمر بالمعروف، فبلغ ذلك إلى الأمير الصنهاجي فاستدعاه، فلمَّا رأى منه الورع والزهد طلب منه الدعاء وسرَّحه[2].

بعد هذا اللقاء السِّلمي الذي تم بين علي بن يحيى وبن تومرت، أقام هذا الأخير أياما يسيرة في المهدية؛ وبعدها قصد بجاية فدخلها سنة 511هـ/1117م[3]، وكانت آنذاك تحت العزيز بالله بن المنصور بن الناصر بن علناس الحمادي (498-515هـ/1105-1121م)[4]، فدرَّس فيها أياما لكن طريقته في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أدت إلى انزعاج حاكم بجاية والائتمار عليه بالسوء، مما أدى به إلى الخروج منها قاصدا رباط ملالة القريب من بجاية، وهناك التقى بصاحبه والقائم بأمره من بعده عبد المؤمن بن علي[5]، الذي كان في رحلة لطلب العلم برفقة

[1] التجاني، أبو محمد عبد الله بن محمد التونسي: **الرحلة**، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، د.ط.، 1981، ص.245.

[2] ابن خلكان: نفس المصدر، ج.5، ص.47.

[3] ابن القطان: نفس المصدر، ص.76.

[4] نفسه.

[5] سلطان المغرب الذي يلقب بأمير المؤمنين، الكومي القيسي المغربي، مولده بأعمال تلمسان، يقول عبد عبد المؤمن: إنما نحن من قيس بن غيلان بن مُضر بن نزار، ولكومية علينا حق الولادة، والمنشأ فيهم، وهم أخوالي، كان مولده سنة: 487هـ/1094م، بايعه الموحدون البيعة العامة قيل في 20 ربيع الأول سنة 526هـ/1132م، وقيل 527هـ/1133م، وذلك بجامع تينملل، وكان بن تومرت يقول لأصحابه:

عمِّــه، والسـبب في رحلتـه هـذه هـو سماعـه بفقيـه عـالم بأصـول الـدين قـد دخـل بجاية وهـو بـن تـومرت؛ فشـد إليـه الرحـال، أمـا مـا يـذكره بعـض المـؤرخين أنـه رحـل إلى المشـرق للحـج وطلـب العلـم؛ وفي الطريـق التقـي بـابن تـومرت، فهـي روايـة مرجوحـة بالنسـبة للروايـة الأرجح، التي أَخْبَرَ بها عبد المؤمن عن نفسه[1].

وفي طريـق العـودة أيضـا اختـار بـن تـومرت أصـحابه المقـربين؛ ومـنهم عبـد الواحـد الشـرقي، وأبـو عبـد الله بـن محسـن الونشريسـي المكـنى بالبشـير، فواصـل معهـم السـير إلى تينملـل وفي الطريـق مـروا بمتيجـة وتلمسـان في المغـرب الأوسـط ووجـدة وفـاس ومكنـاس وسـلا ومـراكش في المغـرب الأقصـى، وفي مدينـة مـراكش حـدث لـه ولأصـحابه لقـاء مـع أمـير المـرابطين علـي بـن يوسـف بـن تاشـفين، فـأنكر عليـه بعـض الأمـور منهـا بيـع الخمـر والاخـتلاط...إلخ، فـأمر الأمـير بإخراجـه مـن المدينـة وكـان ذلـك بإيعـاز مـن الفقيـه مالـك بـن وهيـب الإشـبيلي المـالكي (ت.525هـ/1131م)، فخـرج منهـا قاصـدا أغمـات[2]

صـاحبكم هـذا غـلاّب الـدول وكـان يعمـل علـى أن يكـون عبـد المـؤمن صـورة حقيقيـة لـه ولـذلك أعـدّه الإعـداد الـلازم للقيـادة والزعامـة والرياسـة، تـوفي عـام 558هـ/1163م. (انظـر: الـذهبي: الأعـلام، ج.20، ص.367 وما بعدها بعدة صفحات).

[1] ابـن القطـان: نفـس المصـدر، ص.176. يقـول النجـار أنـه يمكـن الجمـع بـين الـروايتين إذ لا يـؤدي ذلـك إلى تناقض. (النجار: **المهدي بن تومرت**، ص.93.)

[2] أغمـات عبـارة عـن مـدينتين سـهليتين، إحـداهما تسـمى أغمـات أن ايـلان والأخـرى أغمـات (ن) وريكـة، يفصـل بينهمـا نهـر حولـه بسـاتين ونخـل، سـكانها مصـامدة، لهـا سـاحل علـى البحـر المحـيط (الأطلسـي)، بينهـا وبـين مدينـة نفـيس 30مـيلا. (أنظـر: البكـري، أبـو عبيـد الله عبـد الله بـن عبـد العزيـز: **المغـرب فـي ذكـر بـلاد إفريقيـة والمغـرب**، تحقيـق: البـارون دوسـلان، مطبعـة الحكومـة، الجزائـر، د.ط.، 1857، ص.153.)، وكلمـة أغمـات في الأمازيغيـة بإبـدال الغـين جيمـا وميمـا مشـددة "أجمَّـات" معناهـا: الجهـة المقابلـة، وسـبب

ومنها إلى تينملل التي عرّفها لهم عبد الحق بن إبراهيم الفقيه المصمودي الذي صادفوه في أغمات ، وأقام بها يبث منها علومه، وهناك أظهر دعوته وادّعى المهدوية، وبايعه أتباعه وكان أول من بايعه أصحابه العشرة، وكان على رأسهم عبد المؤمن بن علي وذلك سنة 515هـ/1121م[1].

هـ- ظهور دعوة بن تومرت:

استهل بن تومرت دعوته بخلع طاعة علي بن يوسف، وأعلن الجميع بخلعه[2]، وبذلك تبدأ بذرة الثورة في نفسه، ومازالت تنمو من خلال إيمانه العميق بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى آلت آخر الأمر إلى الظهور[3]، ولإحكام السيطرة عليهم وتنفيذ مخططه قام بن تومرت برسم خطة محكمة قائمة على تقسيم أتباعه لحصرهم نظرا لتزايدهم، فكانت جماعة العشرة وهم المقربون إليه، ثم أهل الخمسين وأهل السبعين وهم ممثلون للقبائل المجاورة[4].

وليكون أكثر مَنَعَةً من جيوش المرابطين، انتقل إلى مدينة جبلية حصينة تسمى تينملل، وما يميِّزها -أيضا- عن باقي المدن المغربية؛ أنها كانت كثيرة السكان،

تسميتها بهذا الاسم-حسب رأيي- أنها تقع في ضفة النهر وسكان الضفة المقابلة يطلقون عليها هذا الاسم لأنها تقابلهم، فهي "أجمّات" بالنسبة إليهم.والله أعلم.

[1] البيذق: أبو بكر بن علي الصنهاجي: **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ط.1، 1971، ص ص.34، 35؛ ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.176؛ أنظر خطبة البيعة في الملحق رقم: 03.

[2] ابن القطان: نفس المصدر، ص.83.

[3] النجار: **المهدي بن تومرت**، ص.112.

[4] ابن القطان: نفس المصدر، ص.126 فما بعدها.

ممـا مهَّـد لابـن تـومرت فرصـةً لاسـتكمال مـا بـدأ بـه، وكـان أهـل هـذه المدينـة قـد بعثـوا لـه برسـائل يدعونـه للإقامـة بيـنهم[1]، فـتَّم لهـم ذلـك ورحـل إلـيهم سـنة 518هــ/1124م، وبـايعوه وأطـاعوه، واتخـذها معسـكرا لتـدريب الجيـوش الـتي سـتغزو المـرابطين، فبـدأ بـأقرب القرى والقبائل التي تُكِّنُّ الولاء والطاعة للمرابطين.

ولم يقتصـر المهـدي بـن تـومرت علـى القبائـل المجـاورة فحسـب، بـل تطلـع إلى غـزو مـراكش مركـز السـلطة المرابطيـة، وبعـد التعـزز بـالموقع والخـبرة العسـكرية الـتي اكتسـبها أصـحابه، رأى أن يسـير إلى عاصـمة المـرابطين، فجهـز عـام 524هــ/1130م جيشـا مـن أربعـين ألـف مقاتـل، وأمَّـر عليـه أبـا محمـد البشـير ولكـن الحـظ لم يكـن حليفـه، فـانهزم وقُتل قائده، وأكثر جنده، وعرفت الموقعة بموقعة البحيرة.

و– وفاته:

لم يعمِّـر بـن تـومرت بعـد موقعـة البحـيرة كثـيرا حـتى تـوفي يـوم الأربعـاء –وقيـل الخمـيس– الخـامس والعشـرين(25) –وقيـل الرابـع عشـر (14)– مـن شـهر رمضـان مـن عـام أربعـة وعشـرين وخمسـمائة (524هــ/1130م)، وبويـع عبـد المـؤمن بـن علـي خليفـة لـه يـوم السـبت الأقـرب مـن هـذا التـاريخ[2]، وتـذكر المصـادر الموحديـة وغيرهـا أن

---

[1] نفس المصدر، ص.139.

[2] البيذق: **أخبار المهدي**، ص.43.؛ ابن القطان: نفس المصدر، ص.167.

أصـــحابه وأهـــل داره كتمـــوا موتـــه الى ســـنة 529هــ/1135م[1]، ويـــذكر البيـــذق أن المهدي شعر بقرب أجله؛ وذلك أنه سمع ذات ليلة هاتفا يقول:

كَأَنِّي بِهَذَا البَيْتِ قد بَادَ أَهْلُهُ وقد دُرِسَتْ أَعْلامه ومنازله.

فأجابه المهدي:

كذاك أمورُ الناس يبَلْىَ جديدها وكل فتًى حقًا ستُبْلى خَصَائِلُه.

فقال له:

تَزَوَّدْ من الدنيا فإنك راحلٌ وإِنَّك مسؤول فما أنت قائله.

فأجابه المهدي:

أقول بأن الله حقٌ شَهِدتُهُ وذلك قول ليس تَخْفَى فَضَائِلُه.[2]

ز– معتقده ومذهبه:

يمكـــن القـــول بـــأن بـــن تـــومرت اســـتفاد مـــن المـــذاهب المنتشـــرة في المشـــرق والمغـــرب الإســـلاميين آنـــذاك، وزاد عليهـــا مـــن عنـــده شـــيئا ممـــا يخـــدم ميولـــه ويحقـــق أهدافـــه؛ ولـــذلك جـــاءت الأســـس الفكريـــة لدعوتـــه خليطـــا مـــن العقائـــد والآراء المختلفـــة؛ وذلـــك مـــا جعـــل البـــاحثين يطلقـــون علـــى مذهبـــه اســـم المـــذهب التـــومرتي، وذلـــك أن بـــن تـــومرت لمـــا أظهـــر الـــدعوة ادَّعـــى العصـــمة، وروى في ذلـــك أحاديـــث كثـــيرة، وقـــال عـــن نفســـه: بأنـــه هـــو المهـــدي المعصـــوم، ثم أشـــاع ذلـــك بـــين أتباعـــه حـــتى أصـــبحوا يطلقـــون عليـــه لفـــظ العصـــمة

[1] نفس المصدر، ص.170.

[2] البيذق: **أخبار المهدي** ، ص.42.

دون حرج أو تردد[1]، وأكّد ذلك هو بنفسه في مؤلفاته، ومما جاء فيها: " ...ولا يكون الإمام إلا معصوماً من الباطل ليهدم الباطل، ...وأن يكون معصوما من الجور..."[2].

أصبحت بذلك العصمة اتجاهاً قوياً من اتجاهات دعوة بن تومرت الفكرية، وقد تمكن من تأصيل هذا الأمر عند أتْباعه؛ حتى أطلقوا عليه لقب المعصوم، وأصبح هذا اللقب من أشهر ألقاب بن تومرت، لدرجة أنهم كانوا يطلقونه عليه دون ذكر لاسمه بسبب اشتهاره به[3]، ويكون بذلك قد وافق الرافضة الاثنى عشرية، الذين قالوا بالعصمة لأئمتهم، حيث يقولون بوجوب عصمتهم من الكبائر والصغائر والخطأ والنسيان.

كما ادّعى بن تومرت أنه هو المهدي الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بخروجه في آخر الزمان، وأظهر ذلك بجلاء في خطبته حين مبايعته عام 515هـ/1121م[4]، ولم يكتف بهذا فحسب؛ بل أكّد لهم هذا الاتجاه الفكري في مؤلفاته التي طالب أتباعه بحفظها، والعمل بما جاء فيها، ومما جاء فيها عن قضية

---

[1] يظهر ذلك جليا في كتابات بن القطان والبيذق والدليل على ذلك كثرة استعمالهما لعبارة "الإمام المعصوم".

[2] ابن تومرت، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الهرغي السوسي: **أعز ما يطلب**، تحقيق: عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، د.ط، 1997، ص.297.

[3] السحيباني، حمد بن صالح: الاتجاه الفكري لدعوة بن تومرت (دراسة تاريخية)، **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد: 06، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1413هـ، ص ص.533 فما بعدها بعدة صفحات.

[4] انظر الخطبة في الملحق رقم 03.

المهـدي: " يُعـرف المهـدي رضـي الله عنـه بسـتة أشـياء، الحَسَـبُ والنَسَـبُ والزمـان والمكـان والقـول والفعـل؛ فأمـا الحَسَـبُ فَحَسَـبُ حِـزْب الموحـدين، وأمـا النسـب فإنـه مـن ذريـة فاطمة، وأما الزمان فيأتي في آخر الزمان،...إلخ"[1].

يـروي لنـا المراكشـي أخبـارًا عـن بـن تـومرت في شـأن العصـمة والمهدويـة فيقـول : " فلمـا قـرر في نفوسـهم فضـيلة المهـدي ونَسَـبِه ونَعْتِـه، ادَّعـى ذلـك لنفسـه، وقـال أنـا محمـد بـن عبـد الله...ورفـع نسـبه إلى النـبي صـلى الله عليـه وسـلم، وصـرَّح بـدعوى العصـمة لنفسـه، وأنـه المهـدي المعصـوم..."[2]، ولأن هـذا الإدعـاء فيـه مخـاطرة بـالمنهج الفكـري الـذي يحـاول بـن تـومرت إقـراره بـين أصـحابه؛ فقـد خطّـط لضـمان سـيرورته بأحكـام صـارمة؛ فرضـها علـى المعارضـين لـه مثـل حادثـة التمييـز[3] الـتي راح ضـحيتها الكثـير مـن أتباعه الموحدين.

كـذلك تـأثر بـن تـومرت بمـذهب المعتزلـة[4] حيـث قـال بـبعض آرائهـم؛ فـتراه يـنهج مـنهجهم في نفـي الصـفات الإلهيـة؛ حيـث نفـى كـل مـا يُـوهِم الشـبه والمثليـة لله سـبحانه؛

---

[1] بن تومرت: نفس المصدر، ص.400.

[2] المراكشي: نفس المصدر، ص ص.254، 255.

[3] حول هذه الحادثة، انظر الملحق رقم 04.

[4] المعتزلـة فرقـة إسـلامية نشـأت أواخـر العصـر الأمـوي، وازدهـرت في العصـر العباسـي، تعتمـد علـى العقـل المجـرد في فهـم العقيـدة الإسـلامية، أُطلـق عليهـا عـدة أسمـاء منهـا: القدريـة والعدليـة وأهـل العـدل والتوحيـد والمقتصـدة...، هـم القـائلون بخلـق القـرآن، ظهـرت علـى يـد واصـل بـن عطـاء (ت.131هـ/749م) الـذي اعتـزل حلقـة الحسـن البصـري (ت.110هـ/728م)، مـن أبـرز مفكـري المعتزلـة: أبـو الهـذيل العـلاف (ت.226هـ/841م)، والقاضـي عبـد الجبـار الهمـداني (ت.414هـ/1023م). (انظـر: الشهرسـتاني، أبـو الفـتح محمـد بـن عبـد الكـريم: **الملـل والنحـل**، تحقيـق: أمـير علـي مهنـا وعلـي حسـن فـاعود، دار المعرفـة،

حتى ولو كان ذلك من الأسماء والصفات الثابتة لله في الكتاب والسنة، وعدَّ ذلك من التوحيد اقتداءً في ذلك بالمعتزلة، يقول بن تيمية(ت.728هـ/1328م): "فنُفاة الجهمية من المعتزلة وغيرهم سموا نفي الصفات توحيدا،...وصاحب المرشدة –يعني بن تومرت– لقّب أصحابه موحدين اتباعا لهؤلاء..."[1].

بعد الانتصار لمذهب المعتزلة، نجد بن تومرت يحاول توطيد العقيدة الأشعرية[2] في بلاد المغرب، فحمل أهلها على القول بالتأويل والأخذ بمذاهب الأشعرية في كافة العقائد[3]، وكان المرابطون قد "مُلِئُوا منه حسدا وحفيظة، لِما كان ينتحل مذهب الأشعرية في تأويل المتشابه، وينكر عليهم جمودهم على مذهب السلف في إقراره كما جاء"[4]، و"...كان جُلُّ ما يدعو إليه علم الاعتقاد على طريق الأشعرية"[1]، وكان على مذهب أبي الحسن الأشعري في أكثر المسائل[2].

بيروت، ط.3، 1993، ج.1، ص.56؛ الجهني، مانع بن حماد: **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، دار الندوة العالمية للنشر، المملكة العربية السعودية، ط.4، 1420هـ، ج.1،ص.64.).

[1] ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني: **مجموع الفتاوى**، اعتنى به: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط.3، 2005، ج.11، ص.266.

[2] الأشاعرة فرقة كلامية تُنسب إلى أبي الحسن الأشعري (ت.324هـ/936م)، الذي خرج على المعتزلة، واعتقد معتقد الكُلاّبية في إثبات الصفات السبعة، ثم سلك طريق أحمد بن حنبل في إثباتها كلها، وعلى المرحلة الثانية سار أتباعه، من أبرز شخصياتهم: الباقلاني (ت.403هـ/1013م)، وأبو المعالي الجويني (ت.478هـ/1085م)، وأبوحامد الغزالي (ت.505هـ/1112م). (انظر: الشهرستاني: نفس المصدر، ج.1، ص.106.).

[3] ابن خلدون: **العبر**، ج.6، ص.302.

[4] نفس المصدر، ج.6، ص.303.

وبتتبع تاريخ المهدي بن تومرت، يتبين أنه قد تأثر بكثير من آراء الخوارج؛ لا سيما في التساهل بسفك الدماء، ومقاومة السلطان والخروج عليه؛ حتى جعله ضرباً من ضروب الجهاد في سبيل الله، كما أخذ برأيهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها[3]، وكفَّر من لم يؤمن به، واستباح دمه حتى ولو كان من أتباعه، كما قال بكفر دولة المرابطين، ووجوب جهادهم، ونَعَتَهُمْ بأوصاف كثيرة منها: الملثمين (لتغطيتهم وجوههم كالنساء)، والمارقين، والزراجنة-(نسبة إلى الزرجان وهو طائر أبيض الريش أسود البطن، لأنهم بيض الثياب سود القلوب)[4]-، والمجسمين (يثبتون الجسمية لله عز وجل)[5].

[1] المراكشي: نفس المصدر، ص.251.

[2] نفس المصدر، ص.255.

[3] علام، علي عبد الله: **الدعوة الموحدية بالمغرب**، دار المعرفة، القاهرة، ط.1، 1964، ص.

[4] ابن القطان: نفس المصدر، ص.132.

[5] يقول ألفرد بل "...وبدا له –أي لابن تومرت- فقه الفروع وتشبيه الله بالإنسان لدى فقهاء المغرب كفرا غليظا، يجب مقاومته بالقول والقلم والسيف".(انظر: ألفرد بل: **الفرق الاسلامية**، ص ص.252،251.)، وهنا يجب التنبيه على شيء مهم وهو تشبيه الله بالإنسان؛ فالمؤرخ الفرنسي ألفرد بل فَهِم من بن تومرت أن المرابطين يشبهون الله بالإنسان، فكلما ذُكرت صفة من صفاته وأُثبتت من قِبَل هؤلاء؛ يتبادر إلى أذهان مخالفيهم تجسيمٌ لله عز وجل، وهذا خطأ؛ فتنزيه الله من النقص ليس بنفي الصفات عنه أو تأويلها؛ وإثباتها ليس تشبيها له بالإنسان، خذ مثلا استواء الله عز وجل على العرش؛ لماذا كلما ذُكِرَ الاستواء تبادر إلى الأذهان استواء السلاطين والملوك على عروشهم؟، فالخلل يكمن في عقول هؤلاء، وليس في النص القرآني؛ فالله عز وجل يقول:{ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**}.طه، الآية: 5، ولم يقل فلان على العرش استوى، وإن قيل كيف استوى فيُقال: {**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**}.الشورى، الآية: 11، ولم يُرَ له شبيه حتى يُقاس عليه أو يُشَبَّه به.

ومع هذا كله تشبّث بن تومرت ببعض آراء أهل السنة، وحاول جاهدا لتغيير المفهوم السائد في بلاد المغرب آنذاك (وهو الالتزام بكتب الفروع وترْك كتب الأصول للمجتهدين)، فقرّر أن يعود بالناس إلى كتب الأصول، وخاصة القرآن والسنة النبوية، مبيِّنا في ذلك فساد منهج الإتباع، وإهمال الأصول، ولكي يرسِّخ هذه الفكرة؛ أرغم أتباعه بحفظ القرآن، وألَّف مختصرين هامين هما: مختصر الموطأ للإمام مالك، ومختصر صحيح مسلم، واقتصر فيهما على النص دون السند؛ تسهيلا لشيوعهما بين الناس حفظا وتداولا[1].

2- تبني ابن تومرت للمذهب المالكي:

وفي علاقة المهدي بن تومرت بالفقه المالكي تضاربت الآراء في تحقيقها، فبينما يذهب البعض إلى القول بمالكية ابن تومرت، وأنه كان معجباً بالمذهب المالكي مفتتناً به، غير أنه كان يكره علماء المرابطين، ورماهم بالجهل والطغيان والتجسيم والكفر، ولذلك هاجم سلفية الإمام مالك في التوحيد، ولم يهاجمها علانية في الفقه[2]، وكان يسْبَح في خضم المالكية[3].

في حين ذهب البعض الآخر إلى التشكيك في مالكية ابن تومرت، وأنه كان يهدف من وراء دعوته في التوحيد إلى محو مذهب مالك من المغرب، وحمل الناس

[1] René Millet : ***Les Almohades, Histoire d'une dynastie Berbère***, société d'édition geographique, maritimes et coloniales, Paris, 1923, p.pp.13-23.

[2] علام: نفس المرجع، ص.304 فما بعدها.

[3] بن تومرت: **أعز ما يطلب**، ص.29.

على الظاهر من الكتاب والسنة[1]، وأن مسألة الظاهرية ليست آتية من عبد المؤمن ثم يوسف فقط، وإنما منشؤها الأصلي من ابن تومرت.

3- مرحلة الدولة والتوسع: عبد المؤمن بن علي وخلفاؤه:

بايع أصحاب ابن تومرت المقربين له عبد المؤمن بن علي[2] في شهر رمضان 524هـ/1130م ، وقد أطلق المؤرخون عليها البيعة الخاصة[3]؛ لأن موت ابن تومرت ظلّ في طي الخفاء أكثر من سنتين، ثم بايع الموحدون عبد المؤمن البيعة العامة في: 20 ربيع الأول سنة 526هـ/1132م، وقيل 527هـ/1133م، وذلك بجامع تينملل، وقد اختار الموحدون عبد المؤمن لزعامتهم لما عرفوه من تخيير بن تومرت له وتقريبه إليه وتقديمه إياه في الصلاة، وكذا رجاحة عقله وشجاعته[4].

كما أن هناك سبباً آخر جعل زعماء الموحدين يبايعون عبد المؤمن؛ ألا وهو أن عبد المؤمن كومي وليس من المصامدة، وهذا يضع حداً لتطلع زعماء القبائل إلى

---

[1] الحجوي: الفكر السامي، ج.2، ص.171.

[2] هو أبو محمد عبد المؤمن بن يعلا بن مروان بن نصر بن عامر، وينتهي نسبه إلى قيس بن عيلان من ولد عدنان-مع ما في هذه السلسلة من أقوال-، فهو زناتي الأصل من تاجرة موضع قريب من كومية - بالغرب الجزائري-، بويع للخلافة سنة 524هـ/1130م، وحّد بلاد المغرب بعد أن خضعت له الأقاليم في أقل من ثلث قرن، توفي عام 558هـ/1163م وسِنُّه ثلاث وستون. (انظر: ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.183 وهنا وهناك؛ ابن صاحب الصلاة، عبد الملك بن محمد الباجي: **المنّ بالإمامة، على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين**، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.3، 1987، ص ص.154، 155.).

[3] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.185.

[4] حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام، السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط.14، 1996، ج.4، ص.208.

هذه الخلافة، وبالتالي ستقضي على النزاعات التي كان وقوعها محتملاً بين قبائل المصامدة في سبيل الزعامة[1].

كان على عبد المؤمن بن علي أن يعيد الثقة إلى نفوس الموحدين، وأن يعيد تنظيم صفوفهم تمهيداً للمعركة المقبلة الفاصلة، ولهذا السبب انشغل طوال الشهور الأولى من خلافته في رأب الصدع، وتأليف القلوب وتعبئتها لمحاربة المرابطين، فلما تم له ذلك اعتزم مواصلة القتال ضدهم، فكانت أُولى غزواته كخليفة، موجهة إلى مدينة مراكش؛ فقد هاجمها أياماً ثم ارتحل عنها إلى تادلة، وغيرها من المدن المجاورة[2].

وفي عام 539هـ/1145م نجح الموحدون في إسقاط دولة المرابطين بمراكش، بعد سلسلة طويلة من الصراعات بين الطرفين، وتلتها فاس ومكناسة عام 540هـ/1146م، والعديد من المدن المغربية[3]. وبعد مبايعة أهل مراكش وما جاورها لعبد المؤمن بن علي، وجّه الأخير نظره إلى الأندلس؛ وكانت كثيرٌ من مدنها قد استغلت الصراع بين المرابطين والموحدين، فأعلنت ثوراتها وانفصالها عن المرابطين، وزادت هذه الثورات عنفاً بعد وفاة الأمير تاشفين بن علي المرابطي في عام 539هـ/1145م[4].

---

[1] الصلابي، علي محمد: **صفحات من التاريخ الإسلامي في الشمال الإفريقي، دولة الموحدين**، دار البيارق، عمان، ط.1، 1998، ص.99.

[2] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.187؛ مجهول: **الحلل الموشية**، ص.144.

[3] ابن غازي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الكتامي المكناسي: **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، مطبعة الأمنية، الرباط، د.ط.، 1952، ص.7.

[4] نفسه.

وفي الأندلس كانت إشبيلية من أول المدن التي تم دخولها من قبل الموحدين؛ ومنها خرج وفدٌ برئاسة أبي بكر بن العربي[1] يحمل بيعة أهلها إلى عبد المؤمن، وبالتعاون مع أبناء عبد المؤمن-أبو سعيد عثمان و بن أبي حفص ويوسف- تمكّن الموحدون من فرض السيطرة على الأندلس، وخلا الجو لهم نسبياً وذلك عام 546هـ/1151م؛ ليعود عبد المؤمن إلى مراكش موجّها أنظاره إلى المغربين الأوسط والأدنى؛ اللذين تطاول العرب من بني سليم وهلال[2] فيهما بالعبث والفساد.

كما بلغه استيلاء النورمانديين[3] على سواحل إفريقية؛ فتحرك بجيوشه لفك الخناق عليها، وفي الطريق امتلك بجاية من حاكمها يحي بن العزيز بن المنصور بن

---

[1] محمد بن عبد الله بن عبد الله بن أحمد المكنى بأبي بكر بن العربي المعافري، قاضي قضاة إشبيلية، كان مولده في شعبان سنة 468هـ/1075م، رحل إلى المشرق سنة 485هـ/1092م، ودخل الشام والعراق وبغداد، ثم حج في 489هـ/1096م، وعاد إلى بغداد، ثم خرج إلى دمشق سنة 491 هـ/1098م، ثم عاد إلى الأندلس 493هـ/1100م مرورا بمصر ، وقدم إشبيلية بعلم كثير، وكان موصوفاً بالفضل والكمال، وولي القضاء بإشبيلية، توفي بمدينة فاس، سنة 543هـ/1148م. (انظر: المقري، أبو العباس أحمد بن محمد القرشي التلمساني: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذِكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط.، 1968، ج.2، ص. 26 فما بعدها بعدة صفحات.

[2] هم قبائل من هلال بن عامر، خرجوا إلى بلاد المغرب حينما خلاً بنو عبيد بينهم وبين الطريق إلى المغرب، فعاثوا في القيروان عيثا شديدا، أوْجَبَ خرابها، ودوّخوا مملكة بني زيري بن مناد، وهذا بعد موت المعز بن باديس، تمكن عبد المؤمن من إخضاعهم لسيطرته، وتجنيدهم في صفوف جيشه الغازي لبلاد الأندلس، فجعل بعضهم في قرطبة وبعضهم الآخر في إشبيلية، فهم بها باقون-يقول المراكشي- إلى يومنا هذا.(انظر: المراكشي: **المعجب**، ص ص. 294، 295.).

[3] النورمانديون: وتعني السكان الشماليون أو رجال الشمال، كما يُطلق عليهم اسم النورمان، وهم جنس آري قديم، سكن البلاد الإسكندنافية وما يجاورها من جزر، توسعوا منذ القرن 3هـ/9م نحو بلاد الإنجليز وفرنسا والأندلس وبعض المناطق في روسيا، وكذلك الجزر الإيطالية. كانت صقلية قاعدة ملكهم في

الناصر بن علناس الحمادي (515هـ-547هـ/1121م-1152م)، كما دخل مدينة الجزائر بسِلْمٍ، واستلمها من الأمير الحسن بن علي بن يحيى بن تميم بن المعز (515-547هـ/1121-1152م) ، وواصل سيره نحو المهدية، فدخلها بعد حصار طويل في المحرم من عام 555هـ/1160م، وبذلك يكون عبد المؤمن بن علي قد استكمل السيادة الموحدية على سائر نواحي إفريقية[1]، واستحق بذلك لقب موحد بلاد المغرب ومؤسس دولة الموحدين[2].

ولأن عبد المؤمن انشغل هذه السنوات الأخيرة في بلاد المغرب؛ فقد طمع النصارى في مُلكه بالأندلس، ففي عام 556هـ/1161م انهزم ابنه يعقوب الذي ولاّه إشبيلية أمام جيوش النصارى، وكذا ولده أبو سعيد عثمان والي غرناطة؛ فخرج عبد المؤمن بجيوشه لنصرتهما، واسترجاع المدينتين، لكن ما لبث أن أقعده المرض في الفراش، فعاد إلى مدينة سلا حيث توفي يوم 27 جمادى الثانية سنة

البحر المتوسط؛ ومنها أغاروا على البلاد الإسلامية في شمال إفريقيا فاحتلوا المهدية، وأغاروا على بجاية. (انظر: سالم، السيد عبد العزيز والعبادي، أحمد مختار العبادي: **تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس**، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط.، 1969، ص ص.152، 153.).

[1] عنان، محمد عبد الله: **دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.2، 1990، ص.377.

[2] بن قربة، صالح: **عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط.، 1991، ص.44.

558هـ/1163م، ونقلت جنازته إلى تينملل، فدفن بجوار قبر أستاذه ومعلمه محمد بن تومرت[1].

المبحث الثاني: مكانة الفقهاء المالكية عند السلطة الموحدية:

بظهور الدولة الموحدية عرف المغرب الإسلامي مذهبا جديدا مغايرا تماما لِماَ دأبوا عليه من المذهب المالكي قبل قرون، وبذلك تتطور علاقة جديدة بين الطرفين: الفقهاء المالكية والدولة الموحدية، ويتجلى موقف كل طرف من نظيره؛ كما يتبين الموقف من الدولة الموحدية، سواء المساند أو المناهض لهم، وهل يعتبر اندماج بعضهم في البلاط الموحدي قبولا أم تسليما بالأمر الواقع أم خوفا من ذهاب المكانة المرموقة التي كانوا يتبوءونها على عهد المرابطين؟.

1- الفقهاء وعبد المؤمن بن علي (524-558هـ/1130-1163م):

كان محمد بن تومرت قد وطد طريقة الإصلاح بالرجوع إلى المصادر الأصلية في الأمور الفقهية وحتى السياسية، وقد حاول خلفاؤه الالتزام بها، لغرض التغيير، لكن كان عليهم أخذ الحيطة والحذر مراعاة للمتغيرات التي كانت الدولة تمر بها آنذاك،

[1] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.202.

وهذا ما دفع بالحكام الموحدين أن يتبنوا آراءً متأرجحة بين التردد والاستفزاز للمذهب المالكي وفقهائه[1].

ولاستيعاب العدد الكبير من النخبة المقبلة على علوم المهدي؛ ابتكر عبد المؤمن طريقة شبيهة بالتي اعتمدها بن تومرت سابقا، وهي هيئة طلبة الحضْر الذين كانوا يتعلمون ما يلزمهم لتولي الوظائف الشرعية، ولكلِّ صِنْفٍ من الطلبة رئيس أو مقدم يسمى مزوار[2] الطلبة أو شيخ الطلبة، يُنتخب لعام عادة، والواضح أنّ طلبة الحضر كانوا على درجات؛ فمنهم الأعيان أو الجموع ومنهم العموم[3]، وشيئا فشيئا حتى صاروا جلساء للخلفاء في مجالس علمهم والمشرفين على نشر العلم وتدريسه وخاصة التوحيد على مذهب ابن تومرت.[4]

كانت هيئة طلبة الحضر تحوي الكثير من العلماء والفقهاء أمثال: أبي محمد بن المالقي (ت.574هـ/1179م)، وأحمد بن عتيق بن جرج الذهبي (ت.601هـ/1205م)، وبما أن تلك الهيئة ذات نزعة أصولية عقلية، تسعى لتحرير العقل الفقهي من الجمود والتقليد؛ فقد وجب أن تصطدم بأصحاب النزعة الفروعية

[1] المغراوي محمد: تطور علاقة السلطة الموحدية بفقهاء المذهب المالكي إلى عهد يعقوب المنصور، **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، العدد: 31، قسم الدراسات والنشر، جمعية الماجد، دبي، أكتوبر، 2000، ص. 24.

[2] كلمة مزوار هنا ربما يقصد بها "امزوارو" وتعني الأول باللسان الأمازيغي والله أعلم.

[3] المراكشي: **المعجب**، ص. 425.

[4] عز الدين موسى، أحمد عمر: **تنظيمات الموحدين ونظمهم في المغرب**، رسالة مقدمة للحصول على درجة أستاذ، غير منشورة، دائرة التاريخ في الجامعة الأمريكية ببيروت، بيروت، ط.1، 1969، ص. 119.

المقلِّدة من الفقهاء المالكية وغيرهم، ومما ينبغي التنبيه عليه أن المذهب المالكي في هذه الفترة أصبح متلازما مع العقيدة الأشعرية، التي تبنتها السلطة الموحدية آنذاك، وظلت قلة قليلة من الفقهاء وفيَّة لمذهب السلف في العقيدة[1].

لَقِيَتْ آراء بن تومرت استحسانا لدى تلميذه عبد المؤمن، الذي نقلها بدوره إلى ابنه وخليفته يوسف، فكان من المنطقي أن (يُعادي) المذهب المالكي وفقهاءَه؛ ومع ذلك لم يذهب بعيدا في محاربة فقه الفروع، وعلى عكس ما رُوِّج له في المصادر المختلفة من إحراق عبد المؤمن لكتب الفروع؛ فقد شهدت فترته اجتماعات عديدة بكبار الفقهاء المالكية، وقد عبّر من خلالها عن موقفه النقدي من فقه الفروع، ومن الطبيعي أن يلقى معارضة من الطرف الآخر، ومن ذلك تصدي الفقيه الأندلسي أبو محمد بن زرقون (ت.586هـ/1190م) لآرائه والرد على انتقاداته، ومثل هذه المقابلات أدت بعبد المؤمن إلى التحفظ في القيام بخطوة خطيرة كهذه، مع العلم – أيضا– أن بعض المؤرخين أحاط الموضوع بالمبالغات التي هي من قبيل الأسطوغرافيا اللاحقة لعصر الموحدين فيما بعد[2].

ونجد في المقابل بعضهم يؤكد أن عبد المؤمن جمع الناس على مذهب الإمام مالك في الفروع، وعلى المذهب الأشعري في العقيدة والأصول، وهذا ما ذهب إليه

[1] المغراوي: نفس المرجع، ص ص. 25، 26.

[2] المغراوي: نفس المرجع، ص. 26.

النـــويري[1]، لكـــن يجـــب الـــتحفظ في ذكـــر مثـــل هـــذه الأخبـــار؛ لأن جَمْـــعَ النـــاس علـــى المـــذهب المـــالكي لا يُعـــزى إلى عبـــد المـــؤمن، فقـــد رأينـــا أن المـــذهب معمـــول بـــه مـــن قبـــل أيـــام الزيـــريين، وربمـــا أبعـــدَ مـــن ذلـــك، ومـــن جهـــة أخـــرى هـــذا لا يعـــني أن عبـــد المـــؤمن هـــو مـــن جمعهـــم علـــى ذلـــك، وإنمـــا ســـاعد علـــى ذلـــك عوامـــل فكريـــة وسياســـية واجتماعيـــة تـــرتبط بطبيعة المذهب نفسه[2].

توجـــد أســـباب أخـــرى وراء تحفـــظ عبـــد المـــؤمن في محاربـــة فقـــه الفـــروع؛ ومـــن أبرزهـــا الثـــورات والفتوحـــات الـــتي شـــهدتها فـــترة حكمـــه، والـــتي دفعـــت بـــه إلى التعـــاطف مـــع الفقهـــاء لكســـب ثقـــتهم، وبالتـــالي تشـــجيعهم للعامـــة علـــى الوقـــوف بجنبـــه في الحركـــة التوســـعية، وصد الهجمات المعادية والمهددة لسلطته الواسعة.

ومـــن جهـــة ثانيـــة اســـتطاع عبـــد المـــؤمن أن يكســـب ودّ الكثـــير مـــن الفقهـــاء المالكيـــة، ومـــنهم القاضـــي عيـــاض (ت.544هـــ/1149م)، الـــذي يحكـــي لنـــا ابنـــه ابـــن عيـــاض (ت.575هـــ/1179م) روايـــة مفادهـــا أن القاضـــي عيـــاض دخـــل في طاعـــة الموحـــدين بمحـــض إرادتـــه، فهـــاهو يقـــول عـــن والـــده أنـــه: "...بـــادر بالمســـابقة إلى الـــدخول في نظـــام الموحـــدين والاعتصـــام بحـــبلهم المتـــين، فـــأقرّه أمـــير المـــؤمنين -(عبـــد المـــؤمن)- علـــى

---

[1] النويري: نفس المصدر، ج. 24، ص. 175.

[2] المغراوي: نفس المرجع، ص. 26.

ما كان عليه، وصرف أمور بلده -(سبتة)- إليه،...ثم رحل إليه واجتمع به في مدينة سلا..."[1].

في المقابل يمكن رد هذه الرواية ونفيها كما فعل لخضر بولطيف مبررا ذلك بسببين اثنين؛ أحدهما: أن ابن عياض كان في معرض الدفاع عن والده، وتبرئته من الانقلاب-إن صح التعبير- الذي حصل من قِبَل أهل سبتة ضد الموحدين، والسبب الثاني هو عدم جدوى مقاومة أهل سبتة للحصار المفروض عليهم ، فقاموا بتكليف القاضي عياض بحمل بيعتهم إلى عبد المؤمن؛ الذي بدوره فرح بقدوم القاضي فأجزل صلته وأوجب برّه وأقرّه في منصبه[2].

وبما أن بيعة أهل سبتة كانت مؤقتة، ودافِعُها الخوف والاضطرار؛ فقد أدّى ذلك بالقاضي عياض إلى تبوئ دور ريادي في الأحداث الموالية، ويؤكد هذا إبحاره إلى الجزيرة الخضراء القريبة من جبل طارق، حيث قابل الأمير المرابطي يحي بن غانية المسُّوفي (ت.543هـ/1148م)، وتفاوُضِه معه على تعيين والٍ من قِبَله على سبتة[3].

---

[1] ابن عياض، أبو عبد الله محمد بن عياض اليحصبي السبتي: **التعريف بالقاضي عياض**، تحقيق: محمد بن شريفة، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ط.2، 1982، ص ص.11، 12.

[2] بولطيف، لخضر محمد: **فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي(510-668هـ/1116-1269م)**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، و.م.أ.، ط.1، 2009، ص.145.

[3] بولطيف: نفس المرجع، ص. 146.

والملاحظ أيضا -وهو ما تذكره المصادر- أن الدولة الموحدية اتخذت إجراءات مشددة على القاضي عياض وتتبعته بحذر، بل ووصل بها الحال إلى نفيه عن مدينة سبتة وإلزامه سكنى مراكش[1].

وعلى الرغم من الجملة المختصرة التي استعملها صاحب بغية الرواد (ت.780هـ/1378م) خلال ترجمته لعبد المؤمن بن علي، إلا أننا نفهم من كلامه أن القاضي عثمان بن صاحب الصلاة التلمساني (ت. بعد 550هـ/1155م) دفع حياته ثمنا لتصديه للمد الموحدي، عملا بوصية إمامه المهدي، فقد كان يقول له إذا أمكنك الله من ابن صاحب الصلاة فاقتله[2].

وفي الجهة المقابلة بالأندلس نجد أن ضَمَّ الموحدين لمدينة إشبيلية[3] كان فاتحة خير لهم، ومع ذلك وُجِّهت أصابع الاتهام لحكامهم؛ وذلك باضطلاعها في التنكيل بالفقهاء ومحنتهم؛ ويكفي القاضي أبو بكر بن العربي (ت.543هـ/1148م) مثالا على ذلك، فبعد دخول الموحدين مدينة إشبيلية بأشهرٍ قليلة، حمل ابن العربي ومعه وفد من المدينة بيعتهم لعبد المؤمن إلى مراكش عام 541هـ/1147م، ورغم ذلك أُلقي القبض عليهم بما فيهم ابن العربي، وسُجنوا أياما ثم عُفِيَ عنهم، ولا شك أن المحنة التي تعرض لها الفقيه وهو في هذه السن

[1] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.191.

[2] ابن خلدون، أبو زكريا يحيى بن محمد الحضرمي: **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، تحرير وترجمة: ألفرد بل، مطبعة بيار فونتانا، الجزائر، 1903، مج.1، ص.87.

[3] انظر موقعها على الخريطة، الملحق رقم: 05.

المتقدمة، قد عجّلت بموته في شهر جمادى الآخرة سنة 543هـ/1148م، ووُجِّهت التهمة للموحدين بأن دسوا له السم في الطعام[1].

من جملة الفقهاء الذين كان لهم ذكر في الدولة الموحدية؛ أو بعبارة أخرى من شملتهم رحمة عبد المؤمن بن علي؛ نذكر: الفقيه أبا محمد بن جبل الهمداني الوهراني (ت.557هـ/1162م)، والفقيه أبو محمد بن الأشيري الصنهاجي (ت.561هـ/1166م)، والفقيه ميمون الهواري (ق.06هـ/12م)؛ وهؤلاء الثلاثة كلهم كانوا كُتَّابا لعبد المؤمن بن علي الموحدي، والفقيه أبو بكر بن ميمون القرطبي (ت.567ه/1173م).

كما يوجد ذكر للفقيه أبي العباس بن الصَّقر (ت.569هـ/1173م)، الذي نجى من المذبحة التي شهدتها مراكش، والتي قام بها الموحدون عام 541هـ/1147م، ولعِظم شأن الفقيه أبي العباس وغزارة علمه، فقد ألحقه عبد المؤمن بجملة طلبة العلم الملازمين حضور مجلسه، وبالغ في الإحسان إليه[2]، ومن الفقهاء الذين شاركوا في الوفود الرسمية لتجديد البيعة لعبد المؤمن: الفقيه القاضي أبو بكر الغافقي

---

[1] الزركشي: نفس المصدر، ص.9؛ انظر أيضا: دندش، عصمت عبد اللطيف: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1988، ص ص. 106، 107.

[2] ابن عبد الملك، أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي: **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق: محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ط.، د.ت.ط، ج.1، ص.228.

(ت.570هـ/1160م) ممثلا عن إشبيلية وغيرهم كثير، واستمرت إقامة الوفود نحوا من عشرين يوما، اتصلت فيها مِنَحُ الخليفة وإنعاماته فنال خيراته الفقهاء والكبراء[1].

وعلى العكس تماما لَقِيَ بعضهم مصيرا مؤسفا؛ ومن بين هؤلاء: فقيه مكناسة أبا عبد الله بن زغبوش (ت.542هـ/1147م)، الذي أُودِعَ السجن، وبعدها وُجد مقتولا[2]، كما كانت الحادثة سببا في هجرة الكثير من الفقهاء، وعن هؤلاء استمد المؤرخون المشارقة بعض المعلومات حول الصراع المرابطي الموحدي، وهذا ما جعل ابن القلانسي يقول: "...وكان قد ورد من فقهاء المغاربة من وَثِقَتِ النفس بما أورده..."[3].

وفي قرطبة[4] نجا الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن الأمين (ت.544هـ/1149م) بأعجوبة من الموحدين المصامدة، (الذين لم يترددوا كعادتهم في الاجتراء على القتل والسلب)، وكذلك الفقيه (المفقود): أبو الحسن علي بن محمد الفزاري البقري الغرناطي (كان حيا سنة 557هـ/1162م)[5]، ومن كبار الفقهاء المالكية الذين اختاروا الرحلة إلى المشرق، وكذلك الفقيه المذكور عند صاحب الديباج

---

[1] ابن صاحب الصلاة: نفس المصدر، ص.170؛ بولطيف: نفس المرجع، ص.194.

[2] ابن غازي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الكتامي المكناسي: **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، مطبعة الأمنية، الرباط، د.ط.، 1952، ص.20؛ بولطيف: نفس المرجع، ص.148.

[3] ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد التميمي الدمشقي: **ذيل تاريخ دمشق**، تحقيق: سهيل زكار، دار حسّان، دمشق، ط.1، 1983، ص.453.

[4] انظر موقع المدينة على الخريطة، الملحق رقم: 05.

[5] بولطيف: نفس المرجع، ص. 162.

باسم أبي الوليد بن خِيَرَة القرطبي (ت.551هـ/1155م) الذي هرب من بطش عبد المؤمن ودولته مُيَمِمًا مصر ثم الحجاز ثم دخل اليمن، ليلقى حتفه هناك[1].

وللتعبير عن الموقف المناهض للموحدين من قِبل الفقهاء والقضاة، وترسيخ هذه الفكرة في الوسط الشعبي، -وبالفعل نجحوا في تأليبهم على السلطة الموحدية-، اِخْتِيرَ لذلك مصطلح أو عبارة ظلت عالقة في مخيلة المغاربة والأندلسيين، مفادها: "سُمَّ ابن العربي، وخُنق اليحصبي" [2].

2- الفقهاء وأبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن (558/580هـ/1163/1184م):

عرفت فترة حكم أبي يعقوب تسامحا بين الفقهاء المالكية والحكام الموحدين، فقد كان يُحسن إليهم، وسار بين رعيته بالرفق والتوسعة عليهم في أرزاقهم، "... فلم يكن في بني عبد المؤمن مَلِكٌ بالحقيقة غيرَ أبي يعقوب هذا " [3]، حتى شُبهت أيامه بأيام عثمان بن عفان، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما؛ عدلا وعلما وزهدا

---

[1] ابن فرحون، أبو الوفا إبراهيم بن علي اليعمري المدني: **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1996، ص. 410.

[2] النُّباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله الجذامي المالقي: **تاريخ قضاة الأندلس**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط.5، 1983، ص ص.105، 106؛ بولطيف: نفس المرجع، ص.169.

[3] عبد الواحد المراكشي، أبو محمد بن علي التميمي: **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق: محمد زينهم عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط.، 1994، ص.204.

وفضـلا [1]، وفي عصره نال الكثير من الفقهاء مكانة مرموقة، وعاد عدد من الفقهاء المالكية إلى الواجهة السياسية؛ ومنهم: الفقيه القاضي أبو موسى بن عمران التلمساني (ت.578هـ/1182م) الذي نال حظوة ومكانة عنده حتى "...كان على يده التنويه بأقوام ليست لهم سوابق ولا أقدار، رفعهم من الحضيض جاهه، ونبّههم بعد الخمول اعتناؤه" [2].

ولأن أبا يعقوب أطال المكث في الأندلس حين جوازه الأول سنة 566هـ/1170م؛ فقد أحاط نفسه بمجموعة من فقهاء الأندلس، فكانوا يجالسونه ويسامرونه ويستظرف مُلَحَهُم، ووفد عليه من أهل الأندلس والقيروان فقهاء وقضاة مهنِّئين له ومعرِّفين بأحوال بلادهم[3]، وكان فيهم الفقيه: أبو حفص عمر بن السيد القرشي الهاشمي (ت.573هـ/1177م)، الذي امتدحه زميله أبو بكر بن الجد (ت.586هـ/1190م) عند يوسف فلم يغادر بلاط الخليفة إلا وقد أنعم عليه بولاية قضاء تونس[4].

ومن أشهر الفقهاء أيضا: الفقيه أبو بكر بن أبي زَمَنَيْنْ المرِّي الغرناطي (602هـ/1205م) فقيه الخلافة[5]،و أبو بكر بن الجد الإشبيلي

---

[1] ابن صاحب الصلاة: نفس المصدر، ص.237؛ بولطيف: نفس المرجع، ص.188.

[2] المراكشي: المصدر السابق، ط.الفرجاني، ص.205.

[3] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.211.

[4] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.8، ص.233.

[5] نفس المصدر، ج.6، ص.312.

(ت.586هـ/1190م)[1]، فقد كان الخليفة الموحدي يبرّه ويكرمه ويعرف حقه ويؤثره على غيره، وكان يصغي إلى حديثه ويستحسن كلامه؛ فكان خطيباً لملوك عصره[2]، واستمرت كذلك حاله عنده في ترقي الرُتَبِ، ونماء الحظوة إلى أن توفي أبو يعقوب هذا في غزوة شنترين ببلاد الأندلس يوم السبت 18 ربيع الآخر سنة 580هـ/1184م وهو ابن 47 سنة فكانت أيام حكمه 22 سنة وشهرا[3]، وخلفه ابنه المنصور فزادت حظوته لديه وإحسانا إليه وإجلاله إياه[4].

3- الفقهاء ويعقوب المنصور بن يوسف(580-595ه/1184-1199م):

كان سِنُّه يوم تولى الحكم 32 سنة، بويع من طرف الخاصة في اليوم الذي توفي فيه والده، وتأخرت بيعة العامة بسبب كتم وفاة يوسف بن عبد المؤمن، وبعد البيعة مباشرة كان أول شيء فعله تفريق المال في الضعفاء، وتسريح من بالسجون وردّ المظالم إلى أهلها، وأكرم الفقهاء وراعى الصلحاء والفضلاء، وأجرى على أكثرهم الإنفاق من بيت المال[5].

كما عرفت فترة حكمه بالميل عن آراء المهدي ورفضها، حتى أن الإيمان بمذهبه تزعزع، وبالرغم من إقدامه على حرق كتب المالكية على طريقة والده وجدِّه

---

[1] ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص ص.207، 208.

[2] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.6، ص.324.

[3] نفس المصدر، ج.6، ص.208.

[4] نفس المصدر، ج.6، ص.325.

[5] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص. 217.

الرافضة لفقه الفروع، إلا أنه كان يمنع الناس من الخوض في علم الأصول والكلام، كما ألغى كتب المهدي التي كانت تُدَرَّس، وأحلّ مكانها كتابا أمر بجمعه من الكتب الصحاح، يحوي الضروريات من أمور الدين، وكان يشجع على قراءته بالمنح والأموال[1].

وكما كانت الحظوة في عصر المنصور للفقيه ابن الجد؛ كذلك كانت للفقيه أبي العباس بن جُرْج البلنسي (ت.601هـ/1205م) نفس المكانة؛ فقد استدعاه المنصور إلى مراكش " فحَظِيَ عنده، وجلّت منزلته ونال عنده وعند ابنه الناصر بعده جاها عريضا"[2]، ومن فقهاء المغرب الذين اشتهروا في مجال الخطابة لدى الأمراء: الفقيه المعمر محمد بن عبد الحق اليفرني الكومي الندرومي (ت.625هـ/1228م)؛ الذي كان من الفقهاء الخطباء المبرزين في مجالس الولاة والأمراء والسلاطين[3].

نفس المكانة المرموقة حظيَ به معاصره الفقيه أبو الحسن بن القطان الفاسي (ت.628هـ/1231م) فقد كان " معظَّما عند الخاصة والعامة من آل دولة بني عبد المؤمن...، وكان المنصور يؤثره على غيره من أهل طبقته، وجرت له أخبار طريفة معه..." [4]، واستمر حاله كذلك وهو في تلك المكانة حتى تولى المعتصم (624-

[1] الجراري: نفس المرجع، ص.106.

[2] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.6، ص. 280.

[3] ؛ ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.8، ص.320.

[4] نفس المصدر، ج.8، ص.169؛ بولطيف: نفس المرجع، ص. 190.

633هـ/1227-1236م) زمام الدولة، "فكانت مصروفةً إليه -أي لابن القطان- الخططُ النبيهة"[1].

وحرصا من أمراء بني عبد المؤمن وولاّتهم على تقريب الفقهاء إليهم؛ فقد سعوا جاهدين في تكريمهم ومشاورتهم في الأمور كلها، ومن ذلك ما فعله أمير غرناطة أبا سعيد عثمان بن عبد المؤمن عام 554هـ/1159م؛ حيث استدعى أكبر أعلام إشبيلية إلى مقر ولايته، بعد أن خرج والده عبد المؤمن في غزوته المشهورة إلى بلاد إفريقية؛ لتحرير المهدية من النورمان وبسط النفوذ الموحدي، وهؤلاء هم: الفقيهان أبو بكر بن الجد وأبو إسحاق إبراهيم بن فرقد الفهري الإشبيلي (ت.572هـ/1176م)، والكاتبان أبو بكر بن حُبَيْش اللخمي الباجي (كان حيا سنة 560هـ/1165م)، وأبو القاسم بن المواعيني[2] (ت.564هـ/1168م) فأقاموا معه مدة تقرب من عامين اثنين[3].

في المقابل كانت -داخل الدولة الموحدية- أصوات مناوئة سعت للإيقاع بالفقهاء المترددين على البلاط، ومحاولة إبعادهم عن الولاة والأمراء، ومن ذلك ما

---

[1] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.8، ص.175.

[2] ذكره صاحب الإحاطة باسم المراعي، انظر: ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله الغرناطي: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد عبد الله عنان، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط.2، 1973، ج.1، ص.365.

[3] نفسه.

سعى إليه محمد بن عبد العزيز الشاطبي (؟؟) الذي أنشد في حضرة أمير مرسية أبي حفص عمر بن يوسف بن عبد المؤمن قائلا:

يا سيِّدًا سادَ الأنَامُ بعقله وبعدله يومَ الجزاءِ يُثابُ.

إنَّا من الفقهاء في كَرْبٍ وقَدْ سُدَّتْ لنا من دونكم أبوابُ.

هذا بن سفيانَ يَسِفُّ دماءَنا وكذا بن يعقوبَ فذاك عقابُ.

وكأنما بن مُفَوَّزَ بمفازة ذئب له لتهَافُتٍ أنيابُ.

فاغضب عليهم وازْمِهم بعقوبة قبل الممات فكُلُّهم مرتابُ.[1]

لكن كُتب لهذه الأصوات أن تندثر ولا يُسمع لها ذيع، واستمر أمراء البيت الموحدي في إجلال الفقهاء وتقريبهم، وكان ذلك دأبهم؛ فقد حرصوا أشد الحرص على مشاورتهم والأخذ بنصائحهم وتوجيهاتهم، كما اسْتُشير الفقيه أبو عمر بن عات الشاطبي (ت.609هـ/1212م)، "...فكانوا يعتمدون رأيه وإشارته في مصالح بلدة شاطبة وأهلها، ثقة بدينه، وركونا إلى نصيحته"[2].

[1] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.6، ص ص. 392، 393، والأسماء الواردة في الأبيات كلها أسماء فقهاء كانت لهم الحظوة عند الأمراء والولاة الموحدين آنذاك.

[2] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.1، ص.560.

استعان المنصور بالفقهاء وآرائهم في كل صغيرة وكبيرة، حتى في الحروب والغزوات، فقد عقد للشيخ أبي يحيى بن أبي حفص راية الجهاد في موقعة الأرك[1]، ومعه فقهاء المغرب وصلحاؤه[2].

بعد موقعة الأرك -وبالضبط في عام 594هـ/1198م-؛ أخذ المنصور البيعة لولده محمد الملقب بالناصر لدين الله، فبايعه كافة الموحدين، فجرت الأحكام والأوامر باسمه ولزم المنصور قصره إلى أن توفاه الله ليلة الجمعة الثاني والعشرين من ربيع الأول عام 595ه/1199م.

4- الفقهاء بعد المنصور الموحدي[3] :

خلف المنصور ابنه أبو محمد عبد الله الملقب بالناصر، وكان عمره يوم ارتقاء عرش سلطنة المغرب والأندلس ثمانية عشرة عاماً، وتولى الحكم عام 595هـ/1199م، وقد كان شاباً طموحاً معتزاً بنفسه وبرأيه قليل الذكاء، ولا يحترم أصحاب الخبرات الواسعة من رجالات دولة الموحدين، وأستبدّ بالأمور، ورفض النصائح من أقرب المقربين من رجاله، وكان والده قد أطلعه على سير الأمور في

---

[1] **معركة الأرك** هي معركة وقعت سنة 591هـ/ 1195م بين جيوش الموحدين بقيادة أبو يوسف يعقوب المنصور ، و ملك قشتالة ألفونسو الثامن، استلم فيها كل من الشيخ بن أبي حفص والصالح بن صناديد راية الجهاد بأمر من المنصور، شاركت فيها معظم قبائل المغرب وأعيان الموحدين والعرب، خرج منها الموحدون بنصر عظيم وكتب المنصور بالفتح إلى جميع بلاد الإسلام (انظر: ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص. 220 ومابعدها بعدة صفحات).

[2] نفس المصدر: ص.222.

[3] راجع قائمة الحكام الموحدين الثلاثة عشر في الملحق رقم: 07.

البلاد، وأمَره بأن لا يقطع برأي حاسم يهم البلاد دون مشاورة أبي حفص محمد بن أبي حفص[1].

شهدت فترة حكم الناصر معركة خاسرة للمسلمين، تمثلت في موقعة العقاب سنة 609هـ/1213م، والتي كانت السبب في إفلات الأندلس من أيدي الموحدين، أما حشود النصارى في معركة العقاب فكانت ضخمة جدا، وكانت التعبئة والنفير العام على مستوى (أوربا) كلها تدفعهم نزعتهم الدينية للانتقام من المسلمين، والقضاء على شوكتهم وإضعاف قوتهم، فكان لهم ذلك.

كانت هزيمة العقاب ضربة قاسمة للمشروع الموحدي المبتعث والرامي إلى طمس المذهب المالكي، فما إن انقضى عهد الناصر؛ حتى علّق الفقهاء المالكية آمالا كبيرة على استرجاع مكانتهم، وما فقدوه من مواقع طيلة فترة حكم الدولة الموحدية، وعاد الكثير منهم إلى التدريس والتعليم على مذهب مالك، ونبذ كل ما له صلة بالموحدين؛ فهذا ابن زرقون-السالف الذكر- ومعاصره الفقيه: أبو الحسن بن خطاب الإشبيلي (ت.629هـ/1232م)، عزما على مذهب مالك بعد أن كان ثانيهما يميل إلى الظاهر أول أمره، بل ووصل الحال بالفقيه القرطبي أبي القاسم بن بقي (ت.625هـ/1228م)، أن انتصب لإقراء دواوين الفقه المالكي الفروعية مباشرة بعد

---

[1] جدو، فاطمة الزهرة: **السلطة والمتصوفة في الأندلس، عهد المرابطين والموحدين، 479-635هـ/1086-1238م**، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: بحاز إبراهيم بكير، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص. 132.

وفاة الناصر[1].

ومـــع تطـــور الأحـــداث وبدايـــة أفـــول نجـــم الموحـــدين في المغـــرب، أصـــبح الأخـــذ بمعتقـــد المهـــدي شـــبه منعـــدم؛ وخاصـــة بعـــد اســـتلام المـــأمون (627-630هــ/ 1231-1232م) للحكـــم، وذمِّـــه للمهـــدي[2] ونبـــذ مذهبـــه عامـــة، فهـــو الـــذي أمـــر بـــزوال اســـم المهـــدي مـــن الســـكك والخطبـــة[3]، وبـــذلك يـــتم انفتـــاح أهـــل المغـــرب علـــى المـــذاهب الأخـــرى بعد أن فرضت الدولة الموحدية معتقد المهدي عليهم لقرابة قرن من الزمن.

خلاصـــة لمـــا تقـــدم ذكـــره نســـتنتج أن عـــدم قـــدرة المبـــادئ الموحديـــة علـــى مزاحمـــة المالكيـــة في المغـــرب الإســـلامي، راجـــع إلى إيمـــان الشـــعوب بالعاطفـــة والقلـــب لا بالعقـــل والجـــدل[4]، وفي المقابـــل نجـــد الفقهـــاء المالكيـــة –رغـــم تعصـــبهم لمـــذهبهم- قـــد حـــادوا قلـــيلا عـــن تـــزمّتهم، والتـــزامهم الجامـــد بـــآراء سَـــلَفِهم، إن لم نقـــل حـــاولوا ســـلوك مـــنهج جديـــد يعتمد على الاجتهاد، والتوفيق بين المصلحتين الشرعية والاجتماعية.

كمـــا لُـــوحظ –في هـــذا العصـــر- اســـتقرار نهـــائي للمالكيـــة علـــى فقـــه الســـلف وإتِّبـــاع مالـــك في الفقـــه، واســـتمرت العقيـــدة الأشـــعرية مـــذهبهم العقـــدي، لا يـــرون غـــيره في التوحيـــد، ومـــردّ ذلـــك إلى الضـــغط الـــذي فرضـــه الموحـــدون علـــى علـــوم الفـــروع، وإدخـــالهم

[1] بولطيف: نفس المرجع، ص.321.

[2] انظر خطبته التي نزع فيها اسم المهدي، في الملحق رقم: 06.

[3] مجهول: **الحلل الموشية**، ص.164.

[4] عشي، علي: **المغرب الأوسط في عهد الموحدين، دراسة تحليلية للأوضاع الثقافية والفكرية، 534ه/1139م-633ه/1235م**، رسالة ماجستسر في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: مزهودي مسعود، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، ص.218.

لمعتقـد الأشـعرية، وارتضـائهم لـه مـذهبا رسميـا للدولـة، كمـا نهـج الفقهـاء نهـج الموحـدين في دراسة علم أصول الفقه، الذي شجعته السلطة الموحدية، فتناولوه بالبحث والدراسة.[1]

[1] الجراري: نفس المرجع، ص.111.

الفصل الثالث : طبيعة العلاقة بين الفقهاء المالكية والسلطة الموحدية:

المبحث الأول: مظاهر عداء السلطة الموحدية للفقهاء المالكية:

1- دعوة الحكام الموحدين الفقهاء المالكية للرجوع إلى الكتاب والسنة:

تردّد في بعض المصادر المشرقية، أن عبد المؤمن بن علي (524-558هـ/1130-1163م) "جمع الناس على مذهب الإمام مالك في الفروع، وعلى مذهب أبي الحسن الأشعري في الأصول"[1]، وهو ما لا يرِد القول به في المصادر المغربية، بل إن عبد المؤمن اجتمع بعدد من وجوه المالكية، فخاطبهم عنه وزيره أبو جعفر بن عطيّة (ت 553هـ/ 1158م) -قبل أن ينكِّب به ويقتله-[2] بما ينكره عليهم الخليفة من استمساك بكتب الفروع؛ خاصة "المدوّنة" التي يعكفون على دراستها، ويحتجّون بها لفتواهم، دونما عناية جديرة بنصوص الكتاب والسنة.

بالإضافة إلى أن الفقيه أبا محمد بن زَرْقون (ت 586هـ/1190م) لم يسعه إلا أن ينبري من بين الفقهاء في أحد المجالس؛ فاستفتح الكلام مع الخليفة؛ موضحا له طبيعة الإشكال، ومدلّلا على أن جميع ما في هذا الكتاب (المدوّنة) مبني على الكتاب والسنة وأقوال السلف والإجماع، إنما اختصره الفقهاء تقريبا لفهم من ينظر فيه من المتعلمين والطالبين.

---

[1] النويري: نفس المصدر، ج. 24، ص. 175.

[2] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص.196.

ولا يبدو أن الخليفة عاود الفقهاء في هذا الموضوع، أما ما ينفرد بروايته ابن أبي زرع من أن عبد المؤمن -في سنة 550هـ/1155م- "أمر بتحريق كتب الفروع وردِّ الناس إلى قراءة الحديث"[1]، فإنه ليس ثمّة ما يدل على أنه دخل حيّز التطبيق[2].

إلاّ أن الإشارة بتنفيذ هذا الأمر عادت إلى الظهور مجدّدا في عهد يوسف بن عبد المؤمن (558-580هـ/1163-1184م)، وذلك فيما يرويه عبد الواحد المراكشي عن أبي بكر بن الجدّ (ت 586هـ/1190م)، الذي يُخبر قائلا: "لما دخلتُ على أمير المؤمنين أبي يعقوب -أول دخْلة دخلتها عليه- وجدت بين يديه كتاب ابن يونس، فقال لي: يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أُحدثت في دين الله، أرأيت يا أبا بكر المسألة؟، فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأيّ هذه الأقوال هو الحق؟ وأيها يجب أن يأخذ به المقلِّد؟ فافتتحت أُبَيِّن له ما أَشكل عليه من ذلك، فقال لي -وقطع كلامي-: يا أبا بكر، ليس إلا هذا؛ وأشار إلى المصحف، و هذا؛ و أشار إلى كتاب سنن أبي داود - وكان على يمينه-أو السيف[3].

والمراكشي يسوق هذه الرواية في معرض تأكيده على أن مشروع مصادرة كتب الفروع المالكية، كان مشروعا قائما قبل عهد المنصور؛ فإنه كان -على حد قوله-

[1] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص. 195.

[2] بولطيف، لخضر: **المذهب المالكي في عصر الموحدين**، بحث مقدم في ندوة: المدرسة المالكية الفاسية : الأصالة و الامتداد، فاس، المغرب، 10 مارس 2007، ص.4.

[3] المراكشي: **المعجب**، ص ص. 355، 356.

"مقصد أبيه وجدّه، إلا أنهما لم يُظهراه، وأظهره يعقوب هذا"[1]، بل إنه قد لا ينبغي عزل توجّه السلطة الموحّدية -بهذا الصدد- عما عُرف عن ابن تومرت، من أنه كان ينهى عن التقليد وقراءة كتب الرأي؛ خاصة وأن من الباحثين من يرى في تأليفه "محاذي الموطأ" ومذكّراته الفقهية، نهجاً لأسلوب تدريجي، كان يروم من ورائه صرف الناس عن تعلقهم بالمذهب المالكي، وعنايتهم بالكتب الفقهية المالكية، وعلى ذلك يمكن القول إن يعقوب المنصور لم يقم سوى ببعث مشروع مؤجّل[2] خطط له جده ووالده من قبله[3].

رغم ما ذكرته بعض المصادر من أن المنصور خالف والده وجده في العقيدة التي تبناها، ومال إلى عقيدة ابن حزم في التوحيد[4]، وأقلُّ ما يقال فيه أنه كان لا يعتقد بمعتقد المهدي في قرارة نفسه، وكان ينكر الإمامة والمهدوية، وإنما لم يجهر بذلك حفاظا على كلمة الموحدين [5].

2- حرق كتب الفروع ومكتبة ابن زرقون:

[1] نفس المصدر، ص. 355.

[2] بولطيف: **ندوة المذهب المالكي**، ص.4.

[3] أحمد بكير، محمود: **المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب**، دار قتيبة، بيروت، لبنان، ط.1، 1990، ص.64.

[4] حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج.4، ص.444.

[5] مغزاوي، مصطفى: **التحولات المذهبية في المغرب الإسلامي والأندلس خلال العصر الموحدي (6-8هـ/11-13م)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: خالد كبير علال، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2012/2011، ص.184.

يعلن عبد الواحد المراكشي أن قصد المنصور كان "محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمْل الناس على الظاهر من القرآن والحديث"[1]، وأنه في سبيل بلوغ غايته تلك؛ كلّف جماعة من علماء الحديث ممّن كان يغشى مجلسه، لِأَنْ يضعوا له "مجموعا حديثيّا" في الصلاة وما يتعلق بها، يستقون مادته من أمهات كتب السنة، على نمط مجموع ابن تومرت في الطهارة، فلما فرغوا من تصنيفه، جعل يمليه – بنفسه– على الناس، ويأخذهم بحفظه، وكان يجعل لمن حفظه الجُعْل السنيّ من الكُسا والأموال[2]، فكانت هذه بدايةً للمشروع الموحدي الرامي إلى طمس المذهب المالكي وإحلال المذهب الظاهري مكانه.

ومن هنا بدأت تظهر للعيان فكرة حرق الكتب المعتمدة في الفقه المالكي، ففي أيامه –أي المنصور الموحدي–انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والقرآن، ففُعل ذلك، فأُحرق منها جملة في سائر البلاد؛ كمدوّنة سحنون (ت.240هـ/854م)، وكتاب (الجامع) لابن يونس (ت.451هـ/1059م)، ونوادر ابن أبي زيد (ت.386هـ/996م)، ومختصره، وكتاب التهذيب للبَرَاذعي (ت.438هـ/1046م)، وواضحة ابن حَبيب (ت.238هـ/852م)، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها[3].

[1] المراكشي: نفس المصدر، ص. 355.

[2] المراكشي: نفس المصدر، ص. 355.

[3] نفس المصدر، ص. 354.

ويـــردف المراكشـــي قـــائلا: "ولقـــد شـــهدت منهـــا –أي الحادثـــة– وأنـــا يومئـــذ بمدينـــة فـــاس، يـــؤتى منهـــا بالأحمـــال فتوضـــع، ويطلـــق فيهـــا النـــار"، ويضـــيف أيضـــا: أن الأمـــر لم يقـــف عنـــد حـــد إحـــراق الكتـــب، بـــل إن المنصـــور "تقـــدّم إلى النـــاس في تـــرك الاشـــتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة[1].

وفي شـــأن حادثـــة الحـــرق هـــذه يســـتطرد ابـــن دِحْيَـــة (ت 633هـ/1235م) القـــول في الفقيـــه أبي الحســـين بـــن زَرْقـــون (ت 621هـ/ 1224م)؛ فـــيروي كيـــف أن المنصـــور أمـــر بتصـــفيده في الحديـــد وتعريضـــه للقتـــل، فحُمـــل إلى الســـجن (علـــى حالـــة مذمومـــة)، ثم أُحضـــر إلى موضـــع (جـــرت العـــادة فيـــه بضـــرب رقـــاب أهـــل الظلـــم والعـــدوان)، ولمـــا كـــان ذلـــك لغـــرض الترهيـــب، فلـــم يُنفَّـــذ فيـــه الوعيـــد، وأُذن –في وقـــت لاحـــق– بـــإطلاق ســـراحه، إلا أنـــه – ومبالغـــة في النّكايـــة بـــه– أمـــر بإحضـــار كتبـــه وهـــي الـــتي ورثهـــا مـــن أبيـــه – ممـــا لـــه صـــلة بالـــرأي–، وكانـــت تُقـــاوم مـــالا جســـيما، فأُضـــرمت فيهـــا النـــار حـــتى أتـــت على جميعها[2].

رغـــم كـــل هـــذا وأكثـــر؛ فبالإمكـــان القـــول أن العصـــر الموحـــدي لم يكـــن عصـــر خمـــول للمـــذهب المـــالكي كمـــا هـــو شـــائع، بـــل عهـــد تجديـــد وتمحـــيص ودعـــم بالأدلـــة والحجـــج ببعـــث أمهـــات كتبـــه وإحيـــاء مصـــنفات رواده، ولهـــذا يمكـــن القـــول بـــأن الفقـــه المالكي قد جدد شبابه خلال العهد الموحدي رغم ما تعرض له من محن ومضايقات.

---

[1] المراكشي: نفس المصدر، ص ص. 354، 355.

[2] ابـــن دِحْيـــة، أبـــو الخطـــاب عمـــر بـــن حســـن السـبتي: **المطـــرب مـــن أشـــعار أهـــل المغـــرب**، تحقيـــق: إبـــراهيم الأبياري وآخرون، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، ط.1، 1955، ص ص. 221، 222.

3- محنة الفقهاء المالكية:

لم يفصح الموحدون وحكامهم بصريح العبارة عن سبب متابعة الفقهاء والتضييق عليهم، إلا أنه يُفهم من ذلك أن تهمتيْ الخيانة والتآمر على السلطة ومن تولاَّها، كانتا من بين التهم الأكثر رواجا، والتي كانت ذريعة مباشرة اتخذها حكام الدولة الموحدية للتنكيل بكل من يشتبهون به، أو غرضا في تقليص نفوذهم، أو يتضايقون من انتقاداتهم[1]، وقد تنوعت أساليب التنكيل بالفقهاء المالكية في عصر الموحدين فشملت النفس والأهل والمال، فمنهم من قُتل، ومنهم من سُجن واعتُقل، ومنهم من غُرِّب عن أهله، ومنهم من عُزل من منصبه.

ومن أمثلة القتل نذكر: قتل الفقيه طارق بن موسى المعافري[2] (ت.556هـ/1161م)، والفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم الحكمي[3] (ت.567هـ/1172م)، والفقيه القاضي أبو الحسن علي بن محمد اللخمي المشهور بالقسطلي[4] (ت.626هـ/1229م)، كما أن الجريمة تعدّت إلى أبناء الفقهاء؛ كما فُعل بولد أبي بكر بن العربي (ت.543هـ/ 1148م): أبو محمد بن عبد الله الذي

---

[1] بولطيف: **فقهاء المالكية**، ص.296.

[2] ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي: **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 2008، ج.1، ص.234.

[3] نفس المصدر، ج.2، ص.35.

[4] ابن الأبار: **التكملة**، ج.3، ص.116.

قُتل خلال دخول الموحدين لمدينة إشبيلية[1]، ولم يكتفوا بهذا، بل تعدت جرائمهم إلى الذبح كما فُعل بالإمام ابن الياسمين[2] (ت.541هـ/1147م)، بل وصل بهم الأمر إلى التمثيل بالجثث كما فُعل بالفقيه ابن فارس الخزرجي (ت.541هـ/1147م)، الذي قُتل وقُطع رأسه وعُلِّق[3].

نال من المحن الكثير من الفقهاء المالكية زمن الموحدين، ومن أمثلة الاعتقال والسجن نجد: تقييد أبي بكر بن الجد في لبلة[4]، واعتقال الفقيه أبو الطاهر عمارة بن يحيى بن عمارة الحسني (ت. بعد 585هـ/1189م)، الذي سيق مصفدا في الحديد هو وبعض أصحابه من بجاية[5]، وممن تعرّض لمحنة السجن والاعتقال أيضا الفقيه أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن محمد الأزدي المعروف بابن الأصفر[6] (ت.564ه/1169م)، والفقيه أبو الحسين بن زرقون (ت.621ه/ 1224م).

من المحن التي طالت الفقهاء المالكية أيضا في العصر الموحدي: النهب؛ فهذا الفقيه الشهير أبو الحسن بن القطان الفاسي (ت.628هـ/1231م) قد انتُهبت

---

[1] ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي: **القبس شرح موطأ مالك بن أنس**، تحقيق: محمد عبد الله ولد عبد الكريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط.1، 1992، ج.1، ص.50؛ السلاوي: نفس المصدر، ج.2، ص. 105.

[2] ابن الأبار: **التكملة**، ج.2، ص.271.

[3] ابن الأبار: **الحلة السيراء**، ج.2، ص.270؛ ابن الأبار: **التكملة**، ج.2، ص.319.

[4] ابن الأبار: **التكملة**، ج.2، ص.56.

[5] الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد: **عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط.1، د.ت.ط، ص ص.46، 47.

[6] ابن الأبار: **التكملة**، ج.1،ص.53.

داره، وذهب كل ما فيها من مال وكتب، وكانت سبعة عشر حملا؛ وكان ذلك لما دخل المأمون الموحدي (624- 629هـ/1227-1232م) مدينة مراكش واستباحها[1].

ومن المحن التي طالت الفقهاء المالكية أيضا التغريب والتهجير والإقامة الجبرية؛ خارج أوطانهم وإبعادهم عن أهلهم وذويهم، ومن هؤلاء العلماء المغَرَّبين: القاضي عياض اليحصبي (ت.544هـ/1149م)، الذي هُجِّر من بلده (سبتة) سنة 543هـ/1148م، إلى مراكش التي مات فيها[2]؛ وكذلك الفقيه أبو إسحاق أبراهيم بن محمد بن خلف المعروف بابن الحاج (ت.616هـ/1219م)، الذي غرَّبه الموحدون من وطنه (ألمرية بالأندلس)، إلى مراكش التي توفي بها كذلك بعد إقامته بها أشهرا[3]، ويدخل في هذا النوع من الامتحان: الاختباء كما كان حال الفقيه أبو الحسن بن علي بن عبد الله اللخمي الباجي (ت.635هـ/1238م) الذي مات مختبئا من سياسة الموحدين تجاهه[4].

يُضاف إلى كل هذا نوع آخر من المحن -التي طالت الفقهاء خلال الحقبة الموحدية-، وهو العزل من المناصب؛ ويكفينا مثالا ما حصل للفقيه ابن القطان الفاسي الذي كانت بيده خطط كثيرة كالقضاء والخطابة والحسبة والديوان...الخ، ثم

---

[1] ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة**، ج.8، ص.194.

[2] ابن فرحون، أبو الوفا إبراهيم بن علي اليعمري المدني: **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق:محمد الأحمدي، دار التراث العربي، القاهرة، د.ط.، 1976، ج.2، ص.48.

[3] ابن الأبار: **التكملة**، ج.1، ص.118.

[4] نفس المصدر، ج.3، ص.118.

نُزعت منه أغلبها من طرف الوزير أبي سعيد بن جامع[1]، ومنهم من صُرف عن منصبه في القضاء كما وقع للفقيه القاضي محمد بن علي بن مروان الوهراني المعروف بابن مروان[2] (ت.601هـ/1205م).

5- اتهام الفقهاء المالكية بالتجسيم والتشبيه والتقليد:

قامت دعوة المهدي على تكفير المرابطين باعتبارهم من المجسمة من حيث أخذهم في القول بالصفات على ظاهرها، وهي تهمة، رمى بها المعتزلة خصومهم من أهل السنة، وقد ذكر القاضي عياض أن أهل السنة قبل ظهور الأشعري، كانوا يُرمَوْن بالتجسيم ويُدْعَوْن بالمثبتة، ومن تتبع آراء عياض في "كتاب الشفا" يجد أنه بعيد عن التجسيم بريء منه[3].

كانت كلمة التجسيم تطلق على المرابطين؛ لأنهم قالوا بالصفات التي يتصف بها الله عز وجل؛ من استواء على العرش واليد والساق...إلخ، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة، دون تعطيل ولا تكييف ولا تأويل ولا تحريف، ولإثباتهم لها قيل فيهم أنهم جسموا الله عز وجل وجعلوه في مكان معين، وهذه الصفة لا يتصف بها إلا المخلوق، وبقي الوصف قائما في العصر الموحدي وكان يُطلق خصوصا على الفقهاء المالكية الذين ناصبوا العداء للسلطة الموحدية ولأفكار المهدي بن تومرت.

[1] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.8، ص.176.

[2] نفس المصدر، ج.8، ص.339.

[3] القاضي عياض: نفس المصدر، ج.5، ص. 24 ومابعدها من عدة صفحات

كانت صفة التجسيم لا تنفك عن الفقهاء المعارضين، وفي المقابل كانت تطلق على الفقهاء المؤولين المدافعين عن العقيدة الموحدية؛ يقول إسماعيل بن الأحمر:" ووقع الإطباق على أنه– أي أبو عمرو عثمان بن عبد الله القيسي المعروف بالسلالجي (ت.564ﻫ/1169م)- عمدة أهل المغرب في علم الاعتقاد على طريقة أبي الحسن الأشعري، وأنه منقذ أهل فاس من التجسيم[1]، كما وزّع ابن تومرت وأتباعه صفات الكفر والنفاق والشرك والتجسيم جُزافاً، على حكام المرابطين وفقهائهم وجنودهم ورجالهم ونسائهم، بل وكل من رضي بحكمهم[2].

من جهة أخرى تم ملاحظة وقوع المؤرخون والفقهاء المحسوبين على الموحدين في تناقضات كلامية عند ذكرهم للمجسمين، وأنهم اتفقوا جميعا على تسمية المرابطين والفقهاء المعارضين بالكفرة والمجسمين والحشم...، وغيرها من التسميات التي تخرجهم من الملة الإسلامية، لكنهم – أي المؤرخين- في نفس الوقت يسمونهم المسلمين، خذ مثلا قول بن القطان في المرابطين بعد معركة قادوها ضد ألفونسو الأول في الأندلس: "...وانهزم المسلمون وتبعهم العدو..."، يقصد بذلك المرابطين المنهزمين أمام النصارى، ثم يعود ويؤكد ذلك في قوله: "وذهب من المسلمين مايزيد على اثني عشرة ألفا بين قتيل وأسير..."[3]، والمعلوم أن المسلمين الذين شاركوا في هذه الموقعة هم من لمتونة وغيرها من القبائل المغربية الذين يكنُّون العداء للموحدين.

---

[1] بن الأحمر: نفس المصدر، ص. 45.

[2] ابن القطان، نفس المصدر، ص.94 فما بعدها.

[3] ابن القطان: نفس المصدر، ص. 154.

6- الانتصار للعقيدة الأشعرية والمذهب الظاهري ورفض المذهب المالكي:

نشطت دعوة المهدي بن تومرت الموحدي (ت.524هـ/1130م) بعد المرابطين، وتحوّل المذهب الأشعري مذهباً رسمياً للدولة، حيث رجع ابن تومرت إلى المغرب بأشعرية عميقة تلقاها من الغزالي، واتخذها مطية سياسية لتثبيت الحكم الموحدي، فطعن في أهل المغرب لإقرارهم المتشابهات[1] كما جاءت، وحَمْلِهم على القول بالتأويل والأخذ بمذهب الأشعرية في كافة العقائد، وأعلن بإمامتهم ووجوب تقليدهم[2]، وكان قد لقي بالمشرق أئمة الأشعرية من أهل السنة، وأخذ عنهم واستحسن طريقتهم في الانتصار للعقائد السلفية، والذب عنها بالحجج العقلية الدامغة في صدر أهل البدعة، وذهب إلى رأيهم في تأويل المتشابه من الآيات والأحاديث، بعد أن كان أهل المغرب بمعزل عن إِتِّبَاعهم في التأويل والأخذ برأيهم

[1] المتشابهات: المتشابه هو: ما لا يستقل بنفسه ويحتاج إلى بيان، أو ما استأثر الله تعالى بعلمه،يقول أحمد بن عجيبة الحسني: فَتَحَصَّل أن الكتاب العزيز مشتمل على المحكم والمتشابه؛ وأما قوله تعالى:**{كِتَابٌ أُحْكِمَتْ ءَايَاتُهُ}** (هُود: 1)، فمعناه: أنها حُفظت من فساد المعنى، وركاكة اللفظ، وقوله تعالى:**{كِتَاباً مُّتَشَابِهاً}** (الزُّمَر: 23)، معناه: أنه يشبه بعضه بعضاً في صحة المعنى وجزالة اللفظ، ثم إن الناس في شأن المتشابه على قسمين: **{فَأَمَّا الذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ}** (آل عمران: 07) أي: شك، أو ميل عن الحق، كالمبتدعة وأشباههم، **{فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْه }** (آل عمران: 07)، فيتعلقون بظاهره، أو بتأويل باطل، **{ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ}** (آل عمران: 07) أي: طلباً لفتنة الناس عن دينهم؛ بالتشكيك والتلبيس، ومناقضة المحكم بالمتشابه، **{وابْتِغَاءَ تَأْوِيلِه}** (آل عمران: 07) على ما يشتهون ليوافق بدعتهم. انظر: بن عجيبة، أحمد بن محمد بن المهدي الحسني الإدريسي الفاسي: **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: أحمد عبد الله رسلان، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، د.ط.، 1999م، ج.2، ص ص. 5، 6.

[2] ابن خلدون: **العبر**، ج.6، ص. 302.

فيه، اقتداءً بالسلف في ترك التأويل، وإقرار المتشابهات كما جاءت، ففطِن أهل المغرب لذلك، وحَمَلَهُم على القول بالتأويل والأخذ بالتوحيد[1].

حاول بن تومرت توطيد العقيدة الأشعرية في بلاد المغرب، فحمل أهلها على القول بالتأويل، وكان المرابطون قد "مُلِئُوا منه حسدا وحفيظة، لِما كان ينتحل مذهب الأشعرية في تأويل المتشابه، وينكر عليهم جمودهم على مذهب السلف في إقراره كما جاء"[2]، و"...كان جُلُّ ما يدعو إليه علم الاعتقاد على طريق الأشعرية"[3]، وكان على مذهب أبي الحسن الأشعري في أكثر المسائل[4].

يقول الناصري في الاستقصا، واصفا حال أهل المغرب في الاعتقادات في الفترة التي سبقت قيام المهدي ابن تومرت الموحدي: "...وأما حالهم في الأصول والاعتقادات فبعد أن طهَّرهم الله تعالى من نزعة الخارجية أولا، والرافضية ثانيا، أقاموا على مذهب أهل السنة والجماعة، مقلّدين للجمهور من السلف رضي الله عنهم في الإيمان بالمتشابه، وعدم التعرض له بالتأويل مع التنزيه عن الظاهر...، واستمر الحال على ذلك مدة إلى أن ظهر محمد بن تومرت-مهدي الموحدين- في صدر المائة السادسة/أوائل المائة الثانية عشرة، فرحل إلى المشرق وأخذ عن علمائه مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، ومتأخري أصحابه من الجزم بعقيدة السلف مع تأويل المتشابه

---

[1] ابن خلدون: **العبر**، ج.6، ص.302.

[2] نفس المصدر، ج.6، ص.303.

[3] المراكشي: نفس المصدر، ص.251.

[4] نفس المصدر، ص.255.

من الكتاب والسنة، ثم عاد محمد بن تومرت إلى المغرب ودعا الناس إلى سلوك هذه الطريقة، وجزم بتضليل من خالفها بل بتكفيره، وسمى أتباعه الموحدين"[1]

يقول يوسف احنانة في ذلك موضحا ارتباط دعوة المهدي بمشروعه السياسي والإصلاحي: "...ذلك أن ابن تومرت كرَّس مجهوداته النظرية والإصلاحية لمحاربة أعدائه التاريخيين: المرابطين بما وسعه من الوسائل، وما استطاعه من الذرائع، فمن التهم التي وجهها لهم هي أنهم مجسِّمة ومشبِّهة، وهذا يجعلهم يتنافون مع التوحيد والتنزيه الذي يفهمه الأشاعرة...وهذه ذريعة تذرّع بها من أجل الثورة عليهم..."[2].

وعن طريقته يقول عبد الله كنون: "...وألَّف المهدي لأصحابه عقائد مختصرة باللسانين العربي والبربري...فتأثر الناس خطاه وصنفوا في هذا العلم -يقصد علم الكلام- الكتب العديدة، وكان من أطولهم يدا وأحسنهم عارفة في هذا السبيل عند العامة، الشيخ أبو عمرو عثمان بن عبد الله بن عيسى السلالجي (ت. 564هـ/1169م)، وهو الذي على يده وقع تحول أهل فاس من المذهب السلفي في العقيدة إلى المذهب الأشعري، تبعا للتيار العام الذي اكتسح المغرب بأجمعه في هذا الأمر نتيجة لدعوة ابن تومرت..."[3]

---

[1] السلاوي: **الاستقصا**، ج.1، ص.62.

[2] احنانة، يوسف: **تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي** ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، د.ط.، 2003، ص.89 فما بعدها.

[3] كنون، عبد الله: **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، المطبعة المهدية، تطوان، المغرب، ط.1، 1936، ص.121، 122.

لاقت أفكار ابن تومرت الأشعرية رواجاً كبيراً، وظلت مصدراً أشعرياً لكثير من الآراء الكلامية يُعتمد عليها لفترة زمنية طويلة، فقد حظيت عقيدة المرشدة باهتمام واسع من طرف العلماء وطلبة العلم والشُرَّاح، حتى قيل عنها: "إنها مرشدة رشيدة لم يترك المهدي أحسن منها وسلية"[1]، لأنها لقيت صدى كبيراً في الأوساط العلمية في أماكن متفرقة، وتهافت العلماء على شرحها.

وعن المذهب الظاهري في الحقبة الموحدية، ثار جدل كبير حول المسلك الذي سلكه المنصور، فمنهم من يرى أنه انتصار واضح للمذهب الظاهري الحزمي، وأن ملوك الموحدين تحلَّوا بالمذهب المعروف لهم من إنكار الرأي في الفروع الفقهية، والعمل شرعا على محض الظاهرية[2]، وبين من يرى فيه سوى دعوة إلى الاجتهاد المطلق؛ ولئن كانت تلتقي والنهج الظاهري في نبذ التقليد والرجوع إلى النصوص، فإن ذلك ليس سببا كافيا للحكم بانتحال المنصور للظاهرية[3].

كان للمنصور الموحدي سبق إلى اتخاذ مذهبين يحتكم إليهما، فقد اتخذ الفقيه الظاهري: أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن بقي بن مخلد قاضيا، إلى جانب الفقهاء المالكية الذين حظوا بالمنزلة الرفيعة عنده؛ فتارة يحكم بمذهب الظاهري وتارة

---

[1] التنسي زكريا يحيى: **الأنوار المبينة المؤيدة لمعاني عقد عقيدة المرشدة**، مخطوط خاص، ورقة رقم: 1، نقلا عن: أحمدون، عبد الخالق : نفس المرجع.

[2] المنوني، محمد: **حضارة الموحدين**، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1989، ص ص. 37، 38.

[3] بولطيف: نفس المرجع، ص. 309.

أخرى بمذهب المالكي، فصار لقضائه وجهان: مالكي وظاهري، ومن هنا يصير مذهب الموحدين مزيج بين المذهبين[1].

رغم كل هذا يظهر –للعيان– جليا، أنّ ما أصابته الظاهرية من انتعاش في عصر المنصور وغيره، إلا أن فقهاء الظاهر لم يحظوا بالمكانة المرموقة في البلاط الموحدي ، وأقصى ما بلغوه من مناصب؛ منصب القضاء لفترة يسيرة من الزمن، أما البقية فلم يزيدوا على الإمامة والآذان بالمساجد[2]، لأن المذهب الحزمي أسرع في الزوال بعد انقضاء الموحدين، ولم نعد نجد من أتباعه خلال القرن الثالث عشر إلا عددا قليلا من الناس[3].

خلاصة:

سلك الموحدون مسلكين تجاه المالكية وهما:

- مسلك تجاه أهل التقليد وأهل الفروع فهؤلاء لقوا من التنكيل وإحراق كتبهم ومصادرة أفكارهم ما تفوح بذكره المصادر، ومَنْ انتقد ابن حزم من هذا الصنف المالكي – (أهل التقليد) – كان يُعاقب ويُنكب ويُسجن وتُحرق كتبه.

- والمسلك الثاني : وهو مسلك اللين والتمكين لمن أقبل على منهجهم من المالكية، وتعلم الأصول ومهر فيها، ودعا إلى نبذ الفروع والتقليد، والتعويل على

---

[1] أحمد بكير: نفس المرجع، ص ص.64،، 65.

[2] ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة**، ج.5، ص.238؛ ج.4، ص.19.

[3] بالنثيا، آنخل جُنْثَالِثْ: **تاريخ الفكر الأندلسي**، نقله من الإسبانية: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1.، 1955، ص.238.

استنباط الأحكام من الكتاب والسنة، فهذا الصنف وجد من الإنعامات والإحسانات ما تحوّل حاله، وقلب أمره رأسا على عقب، فمنهم من تولى القضاء، ومنهم من صار مفتيا، ومنهم من صار ملازما للخليفة في مجلسه، ومنهم من تولى رئاسة طلبة الحضرة، ومنهم من كان له مجالسَ وعظٍ، يُستفاد من وعظه، وما شابه ذلك[1].

المبحث الثاني: ردود فعل الفقهاء المالكية من سياسة السلطة الموحدية:

1- عزوف الفقهاء المالكية عن الخطط الحكومية:

كان فقهاء المالكية قديما وحديثا حريصين أشد الحرص على الاحتفاظ بمسافة فاصلة بينهم وبين الحكام والسلطة، حتى وصل بهم الحال إلى الرفض الشديد والهرب والمقاطعة، ويعود ذلك إلى النتيجة التي يؤول إليها مخالطي السلطة؛ وهي تَجَرُدُهُمْ من مهمتهم الأساسية كرجال علم ودين.

حتى أن الخشني (ت.364هـ/975م) استهل كتابه: قضاة قرطبة بباب سمّاه: " من عُرض عليه القضاء من أهل قرطبة فأبى قبوله"[2]، فكان ذلك دأب الفقهاء على مرِّ العصور؛ لأن الاشتغال بالحكم، ومجالسة الأمراء يُعدُّ منقصة لشخص الفقيه.

[1] شرقي، نوارة: **الحياة الإجتماعية في الغرب الإسلامي في عهد الموحدين، (524-668ه/1126-1268م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: لعرج عبد العزيز، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2008/2007م، ص.150.

[2] الخشني، أبو عبد الله محمد بن الحارث القيرواني القرطبي: **قضاة قرطبة**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط.2، 1989، ص ص.27 وما بعدها بعدة صفحات.

وهـذا مـا عـنى بـه الإمـام الغـزالي في معـرض حديثـه عـن فقهـاء عصـره قـائلا: "...أكبُّـوا علـى علـم الفتـوى، وعرضـوا أنفسـهم علـى الـولاة، وتعرفـوا إلـيهم، وطلبـوا الولايـات والصـلات مـنهم...، فأصـبح الفقهـاء-(بعـد أن كـانوا مطلـوبين)- طـالبين، وبعد أن كانوا –(أعزّة بالإعراض عن السلاطين)-، أذلة بالإقبال عليهم"[1].

كمـا أشـار الونشريسـي (ت.914هـ/1508م) في حديثـه عـن علاقـة العلمـاء بالسـلطة إلى أنَّ: "شـر العلمـاء علمـاء السـلاطين"[2]، ورغـم تـولي الإمـام سـحنون لمنصـب القضـاء لأربعـين سـنة، إلاّ أنـه كـان زاهـدا ورعـا فيـه، حـتى أُثـر عنـه أنّـه كـان يقـول: "مـا أقـبح العـالم يُـؤتى إلى مجلسـه، فـلا يُوجـد فيـه، فيُسـأل عنـه، فيقـال: هـو عنـد الأمـير، هو عند الوزير، هو عند القاضي، فإنَّ هذا وشَبَهَه شرٌّ من علماء بني إسرائيل"[3].

بلـغ وفـاء الفقهـاء لهـذا العـزوف مبلغـا كبـيرا، حـتى أنهـم كـانوا يمتنعـون مـن حضـور مجـالس الخلفـاء الموحـدين، ولـو كانـت دعـوة رسمية لهـم، ومـن أمثلـة الممتنعـين مـن ذلـك نـذكر: الفقيـه أبـا عبـد الله بـن الكتـاني الفاسـي (ت.597هـ/1201م)، الـذي طلبـه المنصـور لحضـور مجلسـه، إلا أنـه أبى عليـه، فمـا قـدر عليـه البتـة، ولم يخـرج ضـمن الوفـد الذي استقبل المنصور عند قُفوله راجعا من إشبيلية، متعللا بمرض زَعَمَ أنه أصابه[4].

---

[1] الغـزالي، أبـو حامـد محمـد بـن محمـد الطوسـي: **إحيـاء علـوم الـدين**، مطبعـة كرياطـة فـوترا، أندونيسـيا، د.ط. د.ت.ط.، ج.1، ص.42.

[2] الونشريسي: **المعيار**، ج.2، ص.480.

[3] الدباغ: **معالم الإيمان**، ج.2، ص.96.

[4] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.8، ص ص.332، 333.

كان القدوم على الحكام وحضور مجالسهم؛ من أشد المآخذ التي تُؤخذ على الفقهاء في عصر الموحدين، ذلك أن بعضهم كان يغلو في حبهم، ويفرط في مجانبتهم، كما هو الحال بالنسبة للفقيه أبي الحسن بن القطان (ت.628هـ/1231م)، الذي ظل ملازما لهم، غالٍ فيهم، مُفْرِطًا في تشيُّعه فيهم، مما دفع ببعض من لقيه من الفقهاء ألاّ يرضاه، ولا يرى الرواية عنه[1].

عَرَفت خطة القضاء على عصر الموحدين حضورا قويا للفقهاء المالكية، ورغم ذلك نجد البعض منهم يقابل الدعوات لتولي مثل هذه المناصب بالرفض والاستعفاء، ومن بين الفقهاء الذين عُرضت عليهم ولاية القضاء الفقيه: أبا عبد الله بن المجاهد (ت.574هـ/1179م)، الذي "نفر من ذلك وامتنع حتى أُعفي"[2]، ونفس الشيء بالنسبة للفقيه: أبي محمد عبد الحق الإشبيلي (ت.581هـ/1185م)، حيث استُدعيَ لتولي خطتي القضاء والخطابة ببجاية فامتنع عنها وأبى[3].

لم يقتصر الإعراض عن المهام الحكومية على منصب القضاء فحسب بل تعداه إلى خطة الكتابة والإنشاء؛ فهذا الفقيه أبو الفضل بن محشرة (ت.598هـ/1201م)، لما استدعاه يوسف بن عبد المؤمن لِيَليَ منصب رئيس ديوان الإنشاء له، ارتحل من بجاية وهو كاره لارتحاله، مع علمه أنه استدعاه لمنصب

[1] نفس المصدر، ج.8، ص.172.

[2] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.5، ص.667.

[3] بولطيف: نفس المرجع، ص ص.292، 293.

يسمو به عن أمثاله[1]، وللفقيه أبي عبد الله بن عميرة المريي (ت.576هـ/1180م) نفس القصة مع الأمير عبد الله بن عبد المؤمن، لكنه ما لبث أن نزع عن الكتابة له، وانقطع إلى نشر العلم[2]،أما الفقيه أبو الخطاب بن خليل السّكوني (652هـ/1254م) فإنه اشتغل بالكتابة لبعض الأمراء مُكْرَهًا في شبابه، فلما آل إلى الكهولة نزع بالجملة عن ذلك[3].

2- ثورة الفقهاء المالكية:

حَاوَلَت الدولة الموحدية فرض مذهب فقهي جديد، غير الذي كان سائدا في المغرب لقرون خلت، مما سبب صراعا بين المالكية أنصار المذهب القديم، والدولة الموحدية صاحبة المذهب الجديد، ومن الطرق التي عبر بها المالكية عن رفضهم للمذهب الجديد: خيارُ العمل العسكري المتمثل في الثورات، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ثورتين تزعمهما فقيهين مشهود لهما بالعلم وهما: القاضي عياض اليحصبي، وابن الفرس الغرناطي:

أ- ثورة القاضي عياض :

كان من أبرز أسباب الثورة على الموحدين اختلاف المذهب الفقهي المخالف للمذهب المالكي، وادّعاء حكامهم العصمة والمهدوية لإمامهم بن تومرت، مما أدى

[1] الغبريني: نفس المصدر، ص.53.

[2] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.6، ص.191.

[3] نفس المصدر، ج.5، ص.633.

بالفقهاء إلى تزعم ثورات عديدة ناهضوا فيها هذا الإعتقاد الفاسد، والمخالف لمذهبهم.

وقد تجسدت هذه المقاومة في ثورة أهل سبتة على الموحدين، بعد أن بايعوهم، فنقضوا بيعتهم، بعد سماعهم لشائعة مفادها أن والي الموحدين على سبتة يعتزم على قتل القاضي عياض، وكان أهل سبتة ينظرون إليه نظرة إجلال واحترام.

ومن أجل قاضيهم عياض انقضّ أهل سبتة على حصن الموحدين هناك وقتلوا من به، واضطر القاضي عياض أن يكون بجانب أهلها، فسار إلى يحيى بن غانية، وطلب منه أن يبعث معه واليا على سبتة، فأرسل معه يحيى بن أبي بكر الصحراوي[1]، وثاروا بسبتة برأي قاضيهم عياض بن موسى، فقتلوا من بها من الموحدين، فلما رأى أهل سبتة ذلك ندموا على صنيعهم، وكتبوا ببيعتهم إلى عبد المؤمن، فعفا عنهم وعن القاضي عياض، الذي نفاه إلى مراكش، حيث كانت وفاته سنة 544هـ/1149م.

وفي المقابل كان لفقهاء المالكية مواقفهم المعبِّرة عن استيائهم من السياسة الموحدية، واعتُبرت ثورة القاضي عياض على الموحدين لا علاقة لها ببيعة المرابطين الذين تقهقروا، وضعفت شوكتهم، وإنما هو انتصارٌ للمذهب المالكي ضد هجمة الموحدين، فالقاضي عياض هو إمام

[1] البيذق: **أخبار المهدي**، ص ص.70، 71؛ دندش: نفس المرجع، ص ص.108، 109.

المالكية حينها، وجامع مذهب الإمام مالك وشارح أقواله والمدافع عنه[1]، ومن جهة أخرى يمكن القول بأن القاضي عياض بايع الموحدين من باب الضعف والاستسلام للأمر الواقع لا غير، ثم لما جاءته فرصة الثورة انتهزها.

كان لاستفحال ثورة أهل سبتة واتساع نطاقها على هذا الشكل أثر كبير في قلوب أهل المغرب، كما كانت دليلا على أن الدعوة الموحدية لم تكن تأصّلت في نفوس معتنقيها، ولم يؤمنوا أو يدينوا بها، إلا تحت سلطان الضغط والإرهاب المادي والمعنوي، مما جعل القبائل تتلمس أي ثائر يقود ثورة ضدهم لينضمّ إليه، وذلك لإسقاط الدولة الموحدية[2].

ب- ثورة الفقيه ابن الفرس:

هو الفقيه أبو القاسم عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الفرس الغرناطي المعروف بالمهر (ت.601هـ/1204م)، كان من طبقة العلماء بالأندلس ، قام بثورته عن دراية وكان صاحب مبادئ يريد تحقيقها، وهذه المبادئ كما يبدو تتعارض مع مبادئ دولة الموحدين ، التي أدلى بها في مجلس المنصور الموحدي[3].

ويتعلق الرأي الذي طرحه في المجلس بإمامة المسلمين فقد ورد حديث للرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ورد فيه الآتي: (**لا يزال هذا الأمر**

[1] مغزاوي: نفس المرجع، ص.358.

[2] دندش: نفس المرجع، ص.109.

[3] السلاوي: نفس المصدر، ج.2، ص.195.

فـى قـريش مـا بقـي مـن النـاس اثنـان)[1] ، ولمـا كـان الموحـدون ليسـوا مـن قـريش، فقـد ظـنّ ابـن الفـرس أن المنصـور الموحـدي سـيحقد عليـه ويعاقبـه، وكـان قـد خشـي عاقبتـه؛ فحـين خروجـه مـن المجلـس قـرر الاختفـاء عـن الأنظـار، لكنـه ظهـر في منطقـة جزولـة مـن السـوس الأقصى ، وكان ذلك في الفترة التي أعقبت وفاة المنصور الموحدي[2].

أمّـا ظهـوره في منطقـة جزولـة فعلـى الأرجـح أنّـه مـن قبيلـة جزولـة الـتي أنجبـت كثـيرا مـن قـادة التحـولات السياسـية في إقلـيم السـوس الأقصـى، ومـنهم عبـدا لله بـن ياسـين الجـزولي (ت.451هـ/1059م) ، وأمّـا اختفـاؤه في فـترة حكـم المنصـور، وظهـوره في الفـترة الـتي أعقبـت وفاتـه ، فهـذا يعـني أنّـه اختفـى مـدة خمـس سـنوات بعـد وفـاة المنصـور الموحـدي سـنة (595هـ /1199م) وكـان ظهـوره سـنة (600 هـ/1204م).

أمـا أهـم المبـادئ الـتي نـادى بهـا ابـن الفـرس فهـي: مبـدأ الإمامـة: وكـان قـد نـادى بهـا مـن قَبْلِـه المهـدي بـن تـومرت، والمبـدأ الثـاني: أنـه القحطـاني، مسـتندا إلى قـول الرسـول (صـلى الله عليـه والـه وسـلم): **(لا تقـوم السـاعة حتـى يخـرج رجـل مـن قحطـان يقـود النـاس بعصـاه، يملؤهـا عـدلا كمـا ملئـت جـورا)**[3]، ويظهـر جليـا عمـق تـأثير فكـرة المهـدي المنتظـر، وغرْسِـها في عقـول أهـل المغـرب، وممـا جـاء مـن شـعره -في معـنى حـديث

[1] مسلم: **الجامع الصحيح**، مج.2، ص.882.

[2] السلاوي: نفس المصدر، ج.2، ص.195.

[3] مسلم: **الجامع الصحيح**، مج.2، 1331.

النبي صلى الله عليه وسلم-، مناشدا ومحرِّضا القبائل العربية في إقليم السوس الأقصى بعدما اطمأن إلى وَفْرة أتباعه وحصانة موقعه:

قولوا لأبناء عبدا لمؤمن بن علي تأهبوا لوقوع الحادث الجَلَلِ

قد جاء سيد قحطان وعالِمُها ومنتهى القول والغلاّب للدول

والناس طوعُ عصاه وهو سائقهم بالأمر والنهي بحرٌ للعلم والعمل

وبادروا أمره فالله ناصره والله خاذل أهل الزيغ والمَيْلِ[1]

وعلى الرغم من الثقل الكبير للقبائل العربية في السوس الأقصى، إلاّ أنه يُلاحظ أنها لم تكن قد ساندت ابن الفرس بشكل كبير، وبذلك كانت نهاية هذه الثورة سريعة؛ إذ تمكنت الجيوش الموحدية التي بعثها محمد الناصر بن المنصور الموحدي (ت610هـ/1212 م)، من قتل ابن الفرس، وسِيق رأسه الى مراكش فنُصب هناك، وسكنت الفتنة[2]، وكان ذلك كله بين سنتي 600هـ/1204م، و601هـ/1205م.

4- حركة التأليف المضادة للمشروع الموحدي:

لم تسجل المصادر المعتمدة مرحلة من تاريخ المذهب المالكي بالمغرب والأندلس تَوَقَّف فيها التأليف في المذهب، أو قلَّ الاهتمام بتدريس فقهه، والفتوى على ضوءه، وظلّ لفقه الفروع والمسائل والرأي حضورا واعتبارا؛ إلى جانب الاهتمام بعلوم الحديث خلال العصر الموحدي، ولقد ازدادت وتيرة التأليف في مختلف مناحي

[1] ابن الأبار: **الحلة السيراء**، ج.2، ص ص.270، 271.

[2] السلاوي: نفس المصدر، ج.2، ص.195.

العلوم الفقهية المالكية؛ على مدى العصر الموحدي بالمغرب والأندلس، ومما يؤكد حيوية التأليف في الفقه المالكي وأصوله؛ ما تزخر به المكتبات من مؤلفات للفقهاء والأصوليون إبان الحقبة الموحدية.

يجدر لفت الأنظار إلى أن الفقه الجديد، الذي انتشر خلال الفترة الموحدية؛ لم يكن سوى فقه الإمام مالك، بعد حذف الأسانيد وآراء الفقهاء المالكية التي كانت سائدة ورائجة منذ القرون الهجرية الأولى، كما أنه رغم إقبال الناس عليه، ومحاولة حفظه في حُلّته الجديدة، ظل فقه الإمام مالك يُسَيِّر الناس عمليا على نهجه، كما ظل الفقهاء المالكية مُحْتَرَمين؛ يجلهم الكبير والصغير على السواء.

وما يمكن أن يسجل لصالح (المجتهد) المنصور- وللمجتهد أجران إذا أصاب وأجر إذا أخطأ- أنه أفاد الحياة العلمية آنذاك، فائدة كبيرة بفتح مجال أرحب وأوسع للبحث والتنقيب والدراسة، بمحاولته صرف العلماء إلى التعمق في دراسة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وحثهم على استنباط الأحكام منهما مباشرة، فظهر الاشتغال بالتفسير، وعكف الناس على فَهْمِ كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه الكريم عليه أفضل الصلوات وتدبُّر فقههما، كما انتشر علم الحديث رواية ودراية، وأقبل الناس على الأخذ عن رجاله والتأليف في علومه المختلفة[1].

نشطت حركة التأليف المعارضة للسلطة الموحدية أيام المنصور الموحدي، ومن بين الأسماء التي احتفظت بها المصادر نذكر: الفقيه أبو بكر بن أبي جمرة

---

[1] علية الأندلسي: **شذرات فقهية من الحقبة الموحدية**، ميثاق الرابطة، جريدة إلكترونية أسبوعية، تصدر عن الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، المغرب، 04 جوان 2010، ص.04.

(ت.599هـ/1202م) الذي ألَّف في الانتصار للنهج الفروعي كتابين أسماهما: "إقليد التقليد المؤدي إلى النظر السديد" و "نتائج الأبكار ومناهج النُظّار في معاني الآثار"، وكان بارعا بصيرا بمذهب مالك بن أنس، متخصصا في تدريسه، تولى قضاء مرسية وبلنسية وشاطبة وأريولة[1]، وكتابه هذا "نتائج الأبكار"، تذكر المصادر أنه كان من بين كتب المالكية التي أحرقها المنصور الموحدي، كما تصدى الفقيه أبو الحسن بن عمر الوادياشي (ت.609هـ/1212م) بتأليف كتابيْ " نهج المسالك للتفقه في مذهب مالك" و "الترصيع في شرح مسائل التفريع"، ومُؤَلِّف أبي الحسين ابن زرقون (ت 621ه/ 1224م) الشهير بـ "تهذيب المسالك إلى تحصيل مذهب مالك"، الذي لم يكمله، ونحا نحوهم الفقيه أبو الوليد بن رشد (ت.595هـ/1198م)، وخرج بكتاب في الفقه المقارن سماه " بداية المجتهد ونهاية المقتصد"[2].

وفي المجال الفقهي يمكن اعتبار كل المدونات المالكية؛ مصدراً من مصادر المذهب، أما في مجال الفكر عامة، فإن أهم المصادر المالكية التي يمكن الرجوع إليها في إبراز التوجه الفكري: مؤلفات القاضي عياض، وخاصة كتابه "الشفا في التعريف بحقوق المصطفى"، الذي حوى قضايا تخص رسالة النبوة، وصفات الرسل وما يجب ويمتنع في حقهم، ومؤلفات شيخه ابن العربي وخاصة كتابه: "العواصم من القواصم"، وما حواه من بيان للوقائع التاريخية الكبرى التي تشكل أصولاً للخلاف بين الفرق

[1] مدن أندلسية، انظر موقعها على الخريطة في الملحق رقم: 05.

[2] بولطيف: نفس المرجع، ص. 311 فما بعدها.

الكلامية خاصة، يضاف إلى ذلك كله نصوص المناظرات ونصوص المسائل وبعض النوازل.

أما في ما يخص الأندلس؛ فقد ظل المذهب المالكي رائجا بها رغم محاولة الموحدين استئصال جذوره، وتجفيف منابعه حيث نشط التأليف في فقه المذهب، أكثر مما كان عليه من قبل، واشتهر فقهاء كثر، أعطوا للمذهب عقولهم وقلوبهم عن طريق التدريس والتأليف، وإصدار الفتاوى وفق المذهب المالكي، ومن أبرز هؤلاء الفقهاء الذين برزوا على الساحة، وكانت لهم مصنفات فقهية مالكية؛ الفقيه أبو محمد عبد الله بن أيوب الأنصاري المعروف بابن خدوج (ت562هـ/1167م) صاحب كتاب "المنوطة على مذهب مالك"، والفقيه الضليع أبو محمد بن عاشر بن خلف الأنصاري (ت.567هـ/1172م) صاحب تأليف: "الجامع البسيط وبغية الطالب النشيط"،

وبعيدا عن الفروع الفقهية وضع جملة من الفقهاء مؤلفاتٍ في الرد والمحاججة، ومن أهمها: " المعلَّى في الرد على المحلَّى والمجلَّى" لأبي الحسين ابن زرقون (ت 621ه/ 1224م)، و "حجة الأيام وقدوة الأنام" للفقيه أبي زكريا الزواوي البجائي (ت.611هـ/1214م)؛ ردا فيهما على ابن حزم الظاهري، كما ألّف أبو علي المسيلي[1] (حي سنة580هـ/1184م) كتابه الموسوم بـ "النبراس في الرد على منكري

[1] الغبريني: نفس المصدر، ص.33 فما بعدها.

القياس".[1]

وفي هذه الفترة برز في الأندلس الفقيه المالكي الكبير: أبو بكر محمد بن العربي المعافري (ت.543ه/1148م)، أكبر شخصية مالكية أشعرية بالغرب الإسلامي، والذي سيتطور المذهب الأشعري على يديه تطوراً ملحوظاً، من خلال ما نقله من المشرق من كتب علم الكلام على طريقة الأشعرية، ونذكر منها على سبيل المثال كتابَيْ: مدارك العقول، والعقيدة النظامية للجويني (ت.478هـ/1085م)، ومِحَك النظر، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ت.505هـ/1112م)، والجامعين الخفي والجلي للأسفراييني (ت.406هـ/1016م)، ونذكر من كتبه- أي ابن العربي- : "الأمد الأقصى بأسماء الله الحسنى وصفاته العليا"، "رسالة الغُرَّة في الرد على كتاب الدرة لابن حزم"، "العواصم من القواصم"، "كتاب المتوسط في معرفة الاعتقاد"، و"المقسط في شرح المتوسط"[2].

كما أن نشاط الفقهاء المالكية لم ينقطع بصفة نهائية، وظل عطاؤهم مستمرا حتى في أحلك الظروف التي مر بها المذهب المالكي، وخير دليل على ذلك تلك المصنفات والدُرر النفيسة التي تزخر بها المكتبات العامة والخاصة في زماننا، رغم ما ضاع منها بفعل الأيادي والزمان، وأسماء الكثير من الفقهاء الذين ظلوا أوفياء للمذهب المالكي، حيث حافظوا على قواعده المتميزة، وصنفوا فيه المصنفات الفقهية

---

[1] بولطيف: نفس المرجع، ص. 313 فما بعدها.

[2] أحمدون، عبد الخالق : عناية المغاربة بالعقيدة الأشعرية، **ندوة بعنوان: العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي**، تنظيم: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وجدة، المغرب، من 23 إلى 25 ماي 2003.

القيّمة، التي مازالت تشهد بأن الدولة الموحدية دولة شجعت العلم والعلماء، ورغم الامتحان والاضطهاد للفقهاء المالكية حاملي لواء المذهب في ذلك العصر الذهبي إلا أنّ منهم من أقرّ بعكس ذلك وهو القول الوسط في المسألة[1].

4- المعارضة السياسية والمشاركة في النزاعات حول السلطة:

كان الشيخ الفقيه أبو إسحاق البلفيقي (ت.616هـ/1219م) يقول: "كل من نال من عرضي ما نال فأنا أحلّله من ذلك، وأغفر له، ما عدا من رماني بالقيام على السلطان، فإني لا أغفر له حتى أخاصمه بين يدي الله تعالى فيما رماني به من البدعة الشنعاء، والمعصية الكبرى والداهية الدهياء..."[2].

هكذا كان دأب ثلة من الفقهاء المالكية، وهذا ما كانوا يَرَوْنَه، بل وهذا هو موقفهم من أزمة النزاعات السياسية حول السلطة التي عاشها البيت الموحدي، وعلى العكس من ذلك نجد الكثير منهم؛ كان سببا في تلك النزاعات، إن لم نَقُلْ خطَّطَ لها لسنوات عديدة، فهذا الفقيه قاضي مرسية أبو بكر بن أبي جمرة (ت.599هـ/1202م) ساهم في النكبة التي لحِقَتْ بوالي مرسية أبي حفص عمر الملقب بالرشيد[3].

---

[1] علية الأندلسي: نفس المرجع، ص.05.

[2] المقري، أبو العباس أحمد بم محمد القرشي التلمساني: **أزهار الرياض في أخبار عياض**، تحقيق: سعيد أعراب ومحمد بن تاويت الطنجي، اللجنة المشتركة لنشر التراث العربي، الرباط- الإمارات.ع.م، د.ط.، 1980، ج.4، ص.114.

[3] ابن عذاري: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص ص.198، 199.

كما اضطلع القاضي أبو الوليد بن أبي الأصبغ الأُفَيْلَح (ت.632هـ/1234م) بالنزاع الذي كان بين أبي العلا إدريس المأمون (624-629هـ/1227-1232م)، وأخيه العادل (621-624هـ /1224-1227م)، حيث ألقى خطبة في يوم عيد الفطر بمحضر من وجوه الموحدين وأشياخهم، يطلب فيها الإمرة للمأمون، ورغم أنها كانت مجازفة من الخليفة وقاضيه إلاّ أنّ المحاولة نجحت وأثمرت كما خططا له[1]، ولم يقتصر دور الفقيه الأفيلح على التخطيط لاعتلاء المأمون لعرش الموحدين، بل تعدى دوره إلى مشاركته في قرار الإطاحة بأشياخ الموحدين؛ الناكثين بيعة المأمون لما طلب منه الفتوى في ذلك قائلا: "ما تراه أيها الفقيه في هؤلاء الناكثين؟، فلم يتردد الفقيه في الفتوى بقتلهم جميعا رغم خطورة القرار."[2].

في المقابل كان الفقيه أبو الحسن بن القطان (ت.628هـ/1231م) في صف عبد الواحد المخلوع (620-621هـ/ -1224م) ضد ابن أخيه عبد الله العادل – بعد وفاة المستنصر (611-620هـ/1313-1224م) -، لكن الحظ لم يحالف الفقيه، فقد آلت الأمور إلى العادل، فهمّ بالقبض عليه ومعاقبته، لكن من حسن حظه أنّ العادل عفا عنه –فيما بعد- لِما كان يقدمه الفقيه من خدمة للبيت الموحدي من قبل[3].

[1] ابن عذاري: نفس المصدر، ص ص.275، 276؛ بولطيف: نفس المرجع، ص ص. 270، 271.

[2] ابن أبي زرع: نفس المصدر، ص. 252.

[3] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.8، ص.157.

حادثة أخرى اضطلع بها الفقيه ابن القطان؛ وهي نَكْثُ البيعة المأمونية[1]، وذلك لما قام أشياخ الموحدين بخلع العادل وقتله ومبايعة المأمون، ثم نكْث بيعته هو الآخر ومبايعة المعتصم، وبما أن ابن القطان شارك في محاولة الإطاحة بالمأمون فقد عرَّض نفسه للنكبة من قِبَل هذا الخليفة، فأرسل في طلبه حين دخوله مراكش سنة 626هـ/1229م، لولا أنْ تيسَّر له الفرار في جملة من رافق المعتصم، فنجا بذلك من المذبحة التي راح ضحيتها كبار الموحدين آنذاك[2].

في الأخير يمكن الوصول إلى نتيجة يُعتدُّ بها في تاريخ الدولة الموحدية، -رغم أن القليل من الباحثين من أشار إليها- وهي: علاقة الفقهاء المالكية بسقوط الدولة الموحدية ودورهم في أفول نجمها، وفي هذا الصدد نجد إشارة حول ذلك عند عز الدين موسى، القائل: "...لم تسعفنا المصادر بكثير من تحركات الفقهاء المالكيين ضد الدولة الموحدية، ولكننا لا نستبعد من هذه الإشارات اليسيرة، أنّ يكون الفقهاء المالكية- الذين لم يصبحوا جزءا من الطبقة الحاكمة- قد أسهموا في كل ما يقوِّض أركان الدولة الموحدية، ويزلزل كيانها."[3]

[1] نفس المصدر، ج.8، ص. 191.

[2] ابن عبد الملك: نفس المصدر، ج.8، ص. 194؛ بولطيف: نفس المرجع، ص ص. 371، 372.

[3] موسى، عز الدين عمر: **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، دار الشروق، بيروت-القاهرة، ط.1، 1983، ص.106.

خاتمة:

انتهت المعركة الفقهية بوضع فقه مؤقت –إن صح التعبير– على أساس الكتاب الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، واعتقد الخليفة المنصور أنه قضى على الفقه المالكي وفروعه نهائيا، وأنه اجتثه من جذوره، لكنه إذا كان استطاع أن يحاصره على الساحة؛ فإنه لم يستطع أن يقضي عليه ويمحوه من عقول وقلوب الناس الذين ظلوا متشبثين به في عباداتهم، ومعاملاتهم المتنوعة، فأضحت الدعوة الموحدية –بعد استقرار الدولة الموحدية– في شبه جمود تام وفق ما تذكر المصادر والمراجع التاريخية المعتمدة.

يمكن القول أن الخليفة المنصور الموحدي أفاد الحركة العلمية ونشَّطها من جانب علم الحديث وعلومه، وباقي العلوم النقلية والعقلية ، وأن حادثة حرقه لأمهات كتب الفقه المالكي التي تداولتها المصادر والمراجع، لم تؤثر سلبا على ازدهار الحياة العلمية في عهده، بل فتحت الأبواب على مصراعيها من أجل البحث والدراسة والتنقيب، ومن ثمة لم تقلل من رعاية الدولة الموحدية للجوانب العلمية والفكرية؛ كما أن نشاط الفقهاء المالكية لم ينقطع بصفة نهائية وظل عطاؤهم مستمرا حتى في أحلك الظروف التي مر بها المذهب المالكي.

بالتدريس والتأليف والشرح لأمهات كتب المذهب المالكي خلال الحقبة الموحدية، و بتحدي الفقهاء للصعوبات واجتيازهم لشتى العوائق، واستمرارهم في خدمة المذهب المالكي غير آبهين بالضغوطات التي كانت تمارس عليهم والإكراهات

الـتي كانـت تـواجههم، تمكـن المـذهب المـالكي مـن الصـمود محافظـا علـى مكانتـه المتميـزة في عقول وقلوب المغاربة.

في المقابـل عـرف المغاربـة انحرافـا يسـيرا في أصـول المـذهب المـالكي؛ فقـد لـوحظ استقرار نهـائي للمالكيـة علـى فقـه السـلف وإتّبـاع مالـك في الفقـه، وتحولـت عقيـدتهم مـن العقيـدة السـلفية – الـتي كـان مالـك عليهـا–، إلى العقيـدة الأشـعرية الـتي صـارت مـذهبهم العقـدي الوحيـد، لا يـرون غـيره في التوحيـد، ومـردّ ذلـك إلى الضـغط الـذي فرضـه الموحـدون علـى علـوم الفـروع، وإدخـالهم لمعتقـد الأشـعرية وارتضـائهم لـه مـذهبا رسميـا للدولة.

كانـت السياسـة الـتي اتبعهـا حكـام الدولـة الموحديـة ترمـي إلى طمـس كـل مـا لـه علاقـة بالمـذهب المـالكي، وإحـلال الخلـيط المـذهبي الـذي ارتضـاه بـن تـومرت لنفسـه ولخلفائـه، والمتمثـل في المشـروع الموحـدي القـائم علـى تحكـيم العقـل والاهتمـام بـالعلوم العقليـة كعلـم الكـلام وغـيره، ونبـذ التقليـد والجمـود الفكـري الـذي كـان يعـتري الفقهـاء المالكية.

كـان مـن أهـم نتـائج الصـراع الفكـري بـين الفقهـاء المالكيـة والسـلطة الموحديـة، أن بقـي المـذهب المـالكي مرتبطـا بالفقـه والفـروع فقـط (المـذهب الفقهـي)، وأُهمـل الجانـب العقـدي، رغـم أن الإمـام مالـك وتلامذتـه الأوائـل، كـانوا يركـزون علـى تعلـيم التوحيـد والعقيـدة، كمـا أصـبح المـذهب المـالكي في المغـرب الإسـلامي مقتصـرا علـى الكتـب

الفقهية المؤَلَّفة من قبل الفقهاء بعد مالك؛ كالمدونة والواضحة والأسدية والمختلطة ...إلخ، في حين أهمل الموطأ الذي يعتبر الكتاب الأول في فقه وأصول المذهب.

من بين النتائج أيضا: تَبَنِّي المجتمع المغربي للفكر القائم على التقليد، وبُعْدِهِ عن الأصليْن: الكتاب والسنة، و-بطبيعة الحال- أقوال مالك نفسه، واقتصارهم على ما نقله أتباع مالك واستنبطوه، وهو الملاحظ في المجتمعات المغربية منذ القرن الثالث الهجري حتى الآن؛ فبعد وفاة مالك (ت.179هـ)، - وبالرجوع إلى تراجم العلماء في تلك الفترة- نجد أن عملهم كان يدور حول مدونة الإمام سحنون بن سعيد، اختصارا وتهذيبا، وشرحا وتعليقا، فأصبحت المدونة تفوق الموطأ شهرة، وتَلَتها رسالة بن أبي زيد القيرواني، وبعدها مختصر خليل...إلخ، و هكذا كلما جاء فقيه برسالة أو مختصر انقادت له العقول والأذهان.

كانت مظاهر الصدام بين السلطة الموحدية والفقهاء المالكية نتيجة حتمية آل إليها كل طرف؛ فكل واحد منهم كان يسعى لفرض رأيه وتوجهه، والملاحظ في ذاك كله أن المقاومة بين الطرفين غلب عليها الطابع السياسي والفكري، من خلال امتناع النخبة عن القبول بالمناصب الإدارية مثلا، يُضاف إلى ذلك محاولة طبقة الفقهاء إبراز خصوصية لهم من خلال النشاط الفكري الذي واكب العمل السياسي، ومن خلال حركة التأليف وتنشيط أدوارهم في المساجد وغيرها من الأماكن العمومية، التي يُرجى منها إيصال أفكارهم إلى أبعد الحدود.

وعلى غرار مثيلاتها من الدراسات السابقة فقد خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج أهمها:

- ✓ اختلاف موقف الدولة الموحدية من الفقهاء المالكية ومذهبهم، فتارة تحاربهم وأخرى تسعى لاستعطافهم وتقريبهم، ويبقى من الصعب أن نجزم بأن حكام الدولة الموحدية كان همّهم الوحيد محاربة الفقه المالكي واجتثاثه من جذوره، وعلى العكس من ذلك لا يُقال أنهم ارتضوه منهاجا لهم.
- ✓ لم يمنع وعيد الموحدين وتهديداتهم للفقهاء المالكية من مواصلة نشر مذهبهم، بنفس الطرق والمناهج التي سلكوها قبل الموحدين.
- ✓ تصحيح المفهوم السائد لدى البعض؛ أنَّ رَفْضَ الفقهاء المالكية للموحدين ومعتقدهم كان من باب زوال الحظوة التي كانوا يتمتعون بها على أيام الدولة المرابطية، فلو كانوا كذلك لما تكبد القاضي عياض عناء السفر إلى بن غانية، وطلبه منه أن يُرسل معه واليا على سبتة، ولو كان يبحث عن الحظوة لتولى بنفسه ولاية سبتة.
- ✓ لم تمنع الدولة الموحدية الفقهاء المالكية من تولي المناصب الحساسة في الدولة، رغم ما عُرِف على الموحدين من امتحانهم لبعضهم، ومن أهم ما يمكن ملاحظته هو أن الفقهاء المالكية كانوا يقضون بين الناس بالمذهب المالكي كما كان يفعل أبو علي المسيلي.

- ✓ آلت الوضعية المذهبية في أواخر أيام الدولة الموحدية إلى تبني الأخيرة لمذهبين؛ المذهب الظاهري: وهو مذهب الدولة الرسمي، وتتمذهب به الطبقة الحاكمة ومن وَالاَهُم، والمذهب المالكي: وهو المذهب السائد بين عامة الناس والطبقة الشعبية، وهذا ما ستعرفه الجزائر (الحديثة) – فيما بعد– أيام الأتراك العثمانيين، حيث عيّنوا مفتٍ حنفيا للأتراك، وآخر مالكيا لأهالي البلد.
- ✓ إنصافا للدولة الموحدية وحكامها فإنه من الواجب الاعتراف بأن عدد الفقهاء الذين امتُحنوا بسبب توجهاتهم الفكرية، أقل بكثير من عدد الفقهاء الذين نالوا حظوة في تلك الأيام.

وفي الأخير تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، لا تخلو من مشاركة العديد من الباحثين فيها، ولا أدّعي السبق إليها، وأرجو أن تكون إضافة مني للمكتبة الجامعية ليستفيد منها غيري.

والله الموفق والحمد لله أولا وآخرا.

الملحق رقم: 01

قصة طبيب المعز بن باديس: "بن عطاء اليهودي" مع الفقيه: أبي عمران الفاسي[1]

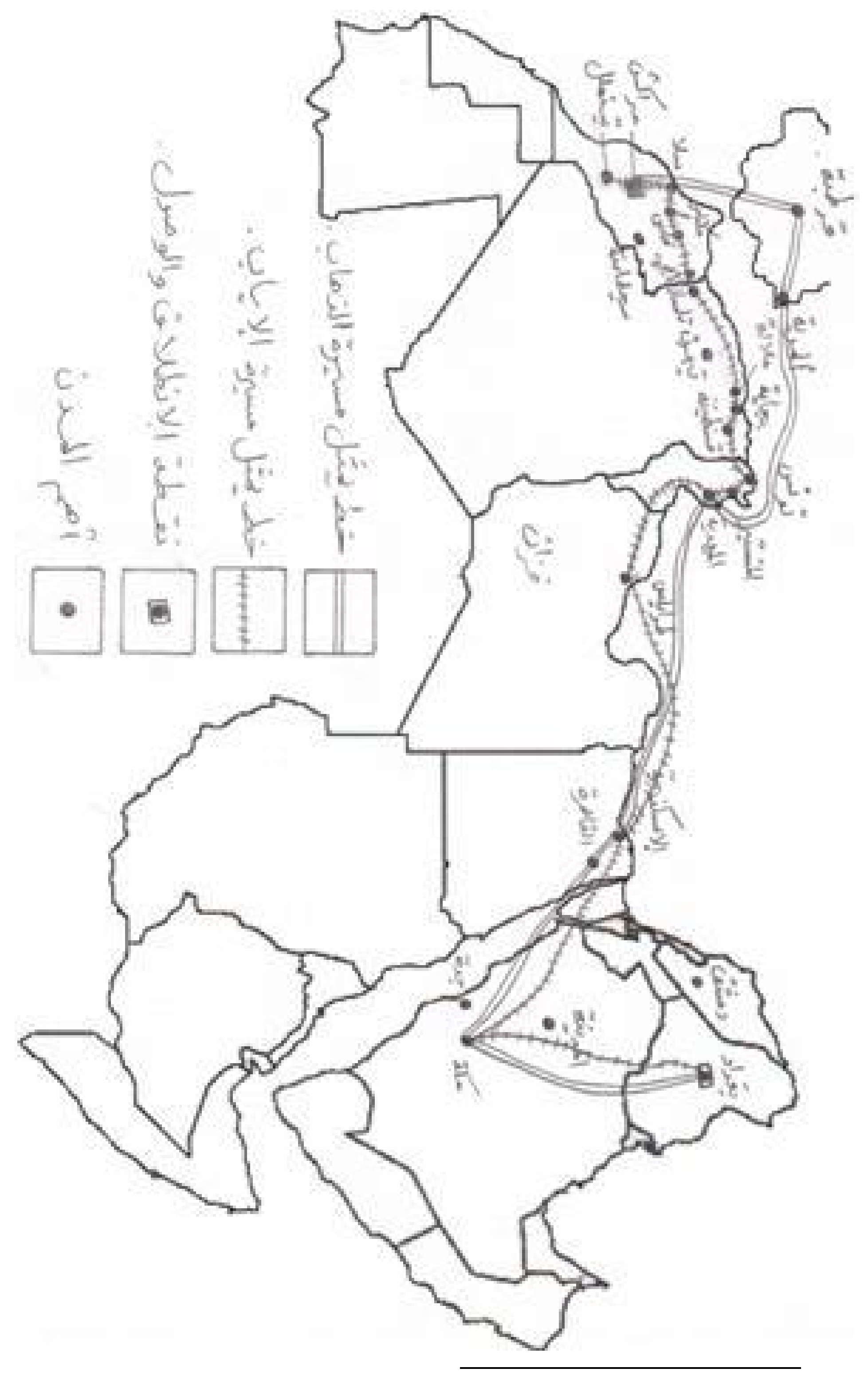
"...وكانت له هيبة- يعني أبا عمران-، قال أبو عبد الله محمد بن علي المازري عن بعض شيوخه: أن المعز بن باديس بعث بن عطاء اليهودي طبيبه وخاصته إلى أبي عمران يستفتيه في مسألة، فلما دخل على الشيخ في داره ظنَّه الشيخ بعض رجال الدولة إلى أن قال بعض الحاضرين: أكرمك الله إنه من خيار أهل ملته، فقال الشيخ: وما ملّته؟ فقال: هذا بن عطاء اليهودي، فغضب أبو عمران وقال: أما علمت أن داري كمسجدي، فكيف اجترأت على دخولها؟، وأمره بالخروج فخرج وهو يرتعد، وكان غير مُعلَّم- لا يحمل علامة اليهودي-، فأمر الشيخ بصبغ طرف عمامته لشهرته، وقال انصرف إلى مُرسلك فقل له: يبعث إليَّ برجل من المسلمين يأخذ جواب مسألته، فإني لأستحي أن أحمِّلك أسماء الله وحُكْمًا من أحكامه، فلما دخل اليهودي على المعز ذكر له القضية وقال: والله يا سيدي ما ظننت أن بإفريقية مَلِكًا غيرك إلا يومي هذا، ولقد وقفت بين يديك في حال غضبك الشديد، فما أدركني الفزع ولا أصابني من الرعب ما أصابني في يومي هذا، فقال له المعز: إنما فعلت ذلك لأريك عِزَّ الإسلام وهيبة علماء المسلمين، وما ألبسهم الله من شعائر الأولياء لعلك تُسلم".

---

[1] الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري: **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، د.ط.، 1978، ج.3، ص.161.

الملحق رقم: 02

خريطة تمثل مسار رحلة محمد بن تومرت إلى المشرق ذهابا وإيابا[1]



---

[1] مستخرجة من المصادر أثناء تتبع مسار الرحلة (اخترت خريطة مقسمة؛ تبين حدود الدول الحديثة لتقريب الصورة أكثر للقارئ).

الملحق رقم: 03

خطبة محمد بن تومرت في أصحابه وإعلانه للمهدية[1]:

"الحمد لله الفعال لما يريد، القاضي بما يشاء، لا راد لأمره ولا معقب لحكمه، وصلى الله على سيدنا محمد المبشر بالمهدي الذي يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا، يبعثه الله إذا نُسخ الحق بالباطل، وأُزيل العدل بالجور، مكانه المغرب الأقصى، وزمنه آخر الزمان، واسمه اسم للنبي عليه الصلاة والسلام، ونسبه نسب النبي صلى الله تعالى وملائكته الكرام المقربون عليه وسلم، وقد ظهر جور الأمراء، وامتلأت الأرض بالفساد، وهذا آخر الزمان، والاسم الاسم والنسب النسب والفعل الفعل."

ولما فرغ محمد بن تومرت من الخطبة بادر إليه أصحابه العشرة فقال رجل منهم :هذه الصفة لا توجد إلا فيك، فأنت المهدي، فبايعوه على ذلك.

[1] ابن القطان: نفس المصدر، ص.124، 125.

الملحق رقم: 04

حادثة التمييز

خلاصة الحادثة أن المهدي بن تومرت قبل قيامه لحرب المرابطين أراد أن يميز صفوفه وينقيها من المنافقين، فاتفق مع صاحبه البشير الونشريسي؛ الذي ادعى أنه أوتي علما سريا يميز به أهل الخير من أهل الشر، ثم قام بن تومرت خطيبا فيهم فقال لهم: {**لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ**}[1]، وهذا البشير مطَّلِع على الأنفس...وقد صَحِبنا أقوام أَطْلَعه الله تعالى على ما في نفوسهم من النفاق، ولا بد من النظر في أمورهم حتى يتم المراد من العدل في أحكام هذه البلاد."[2]، "...فكان البشير يُخرج المخالفين والمنافقين والخبثاء من الموحدين حتى امتاز الخبيث من الطيب، ورأى الناس الحق عيانا، وازداد الذين آمنوا إيمانا،...وكان تمييز البشير للخلق من يوم الخميس إلى يوم الجمعة بعد أربعين يوما، فمات يومئذ من الناس خمس قبائل..."[3]، فكان كل من أخرجه عن يمينه يزعم أنه من أهل الجنة، وما خرج عن يساره إلا شاكٌ في الأمر وفي الإمام المهدي رضي الله عنه.[4]

---

[1] سورة: **الأنفال**، الآية:37.

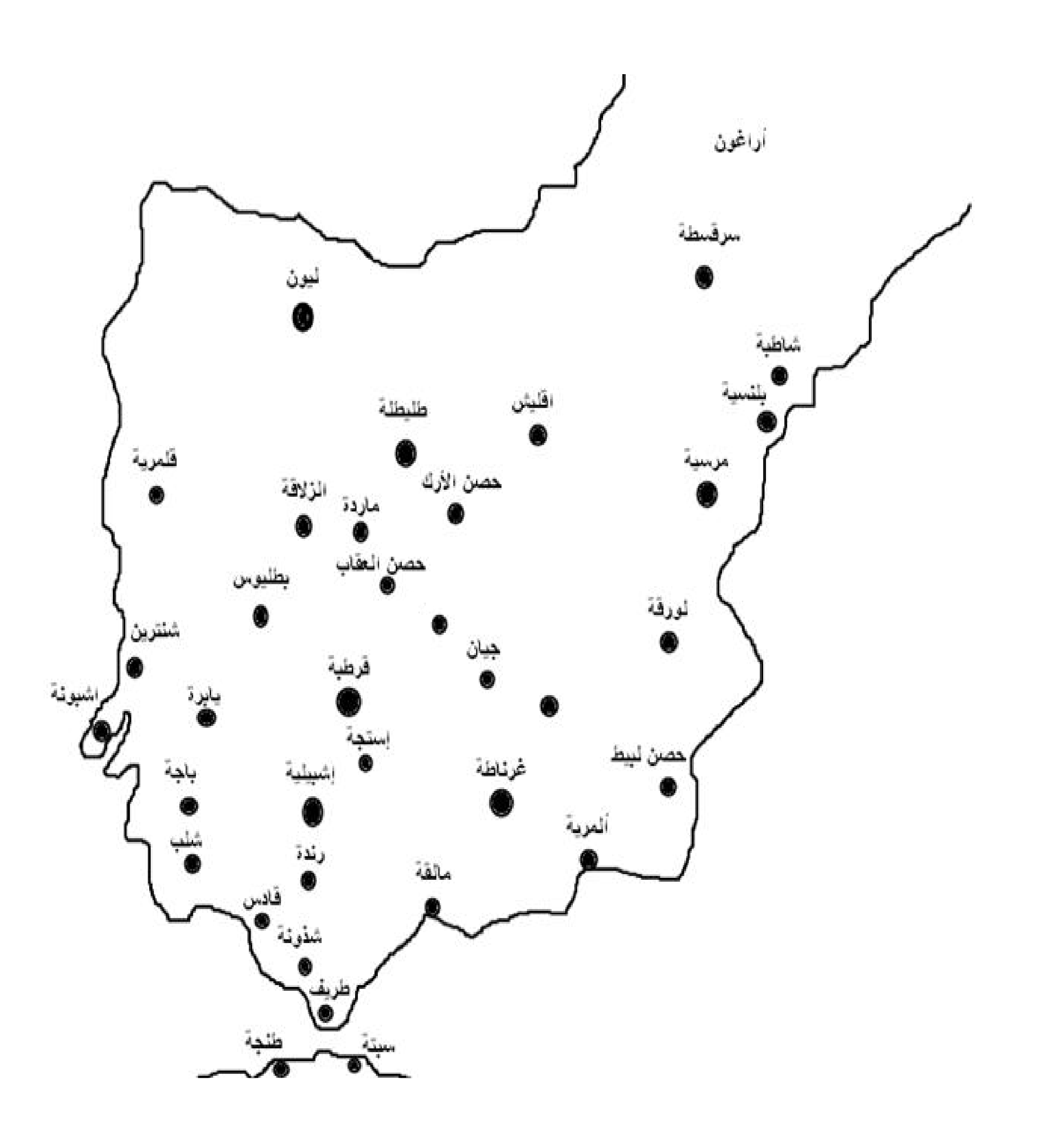
[2] ابن القطان: نفس المصدر، ص.147.

[3] البيذق: نفس المصدر، ص.39.

[4] بن القطان: المصدر السابق، ص.147.

الملحق رقم: 05

خريطة تقريبية تمثل أهم المدن في الأندلس[1]



[1] أسماء المدن الموقعة على الخريطة مقتبسة من مجموعة من الأطالس: (انظر: شوقي، أبو خليل: **أطلس التاريخ العربي الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، ط.12، 2005، ص.81؛ مؤنس، حسين: **أطلس تاريخ الإسلام**، مؤسسة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط.01، 1987، ص.171 وما بعدها.).

الملحق رقم: 06

رسالة المأمون الموحدي إلى رعيته يأمر فيها بخلع اسم المهدي واسقاطه من الخطب، وإنكار عصمته ومهدويته[1].

" من أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين، إلى الطلبة والأشراف والأعيان والكافة، ومن معهم من المؤمنين، ومن المسلمين،....، فإنّا كتبناه لكم...من حضرة مراكش كلأها الله...، وبعد: فالذي نوصيكم به تقوى الله العظيم، والاستعانة به، والتوكل عليه، ولتعلموا أننا نبذنا الباطل، وأظهرنا الحق، وأن لا مهدي إلا عيسى بن مريم، روح الله،...وما سمي مهديا إلا أنه تكلم في المهد، فتلك بدعة قد أزلناها، والله يعيننا على هذه القلادة التي تقلّدناها، وقد أسقطنا اسم من لم تثبت له عصمة، فلذلك أزلنا عنه رسمه، فيمحى ويسقط ولا يثبت، وقد كان سيدنا المنصور همَّ أن يصدع بما به الآن صدعنا، وأن يرفع عن الأمة الحزن الذي رفعنا، فلم يساعده لذلك أمله، ولا أجله لزواله إلاّ أجله، فقدِم على ربه بنية صِدق، خالصِ الطوية، وإذا كانت العصمة لم تثبت للصحابة، فما الظن بمن لم يدر بأي يد يأخذ كتابه، بل هم قد ضلوا وأضلوا، وتَلِفوا في ذلك وزَلُّوا، ما تكون لهم الحاجة على تلك الحاجة، اللهم اشهد أننا تبرأنا منهم براءة أهل الجنة من أهل النار، ونعوذ بك من أمرهم الرثيث، وفعلهم الخبيث، لأنهم في المعتقد من أهل النار،.... والسلام"

---

[1] مجهول: **الحلل الموشية**، ص ص. 164، 165.

الملحق رقم: 07

قائمة خلفاء الموحدين:

عبد المؤمن بن علي	524-558هـ / 1120-1163م
أبو يعقوب يوسف	558-580هـ / 1136-1184م
أبو يوسف يعقوب المنصور	580-595هـ / 1184-1199م
أبو محمد عبد الله الناصر	595-610هـ /1199- 1213م
أبو يعقوب يوسف المستنصر	611-620هـ / 1313-1224م
عبد الواحد بن يوسف بن عبد المؤمن	620-621هـ/ -1224م
العادل بن يعقوب المنصور	621-624هـ /1224-1227م
يحي بن الناصر	624-627هـ /1227-1230م
المأمون بن المنصور	627-630هـ / 1231-1232م
الرشيد بن المأمون بن المنصور	630-640هـ / 1232-1242م
السعيد علي أبو الحسن	640-646هـ / 1242-1248م
أبو حفص عمر المرتضى	646-665هـ / 1248-1266م
أبو دبوس الواثق بالله	665-668هـ / 1266-1270م

ملاحظة: فترة حكم العادل ويحيى والمأمون شهدت نزاعات حول تولي السلطة لذا جاءت تواريخ حكمهم تقريبية فقط.

أولا- المصادر:

. القرآن الكريم.

1- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الشيباني الجزري (ت.630هـ/1233م): **الكامل في التاريخ**، مراجعة وتصحيح: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.4، 2003.

2- ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت.658هـ/1260م): **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 2008.

3- ـــ: **الحلة السيراء**، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط.2، 1985.

4- ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف الأنصاري (ت.810هـ/1407م): **بيوتات فاس الكبرى**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ط.1، 1972.

5- البكري، أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز (ت.487هـ/1094م): **المُغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، تحقيق: البارون دوسلان، مطبعة الحكومة، الجزائر، د.ط.، 1857.

6- البيذق، أبو بكر بن علي الصنهاجي (ت.555هـ/1160م): **المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ط.1، 1971.

7- ـــ: **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ط.1، 1971.

8- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن بن يوسف الأتابكي (ت.874هـ/1469م): **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط.1، 1992.

9- التنبكتي، أبو العباس أحمد بابا بن أحمد الصنهاجي الماسي (ت.1036هـ/1627م): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، تقديم عبد الحميد الهرامة، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ليبيا، ط.1، 1989.

10- ابن تومرت، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الهرغي السوسي (ت.524هـ/1130م): **أعز ما يطلب**، تحقيق: عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، د.ط، 1997.

11- التجاني، أبو محمد عبد الله بن محمد التونسي (ت.717هـ/1317م): **الرحلة**، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، د.ط.، 1981.

12- بن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت.728هـ/1328م): **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بِدَعِهِم الكلامية**، تحقيق: يحيى بن محمد الهنيدي، مجمع الملك فهد للطباعة، المملكة العربية السعودية، د.ط.، 1426هـ.

13- ــــ: : **مجموع الفتاوى**، اعتنى به: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط.3، 2005.

14- الخشني، أبو عبد الله محمد بن الحارث القيرواني القرطبي (ت.364هـ/975م): **قضاة قرطبة**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط.2، 1989.

15- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله الغرناطي (ت.776هـ/1375م): **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد عبد الله عنان، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط.2، 1973.

16- ـــ: **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، القسم الثالث، نشر بعنوان: **تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط**، تحقيق: أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، د.ط.1964.

17- ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت.808هـ/1405م): **المقدمة**، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط.1، 2004.

18- ـــ: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ضبط ومراجعة: خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، د.ط.، 2001.

19- ـــ: **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، تحرير وترجمة: ألفرد بل، مطبعة بيار فونتانا، الجزائر، 1903.

20- ابن خلكان, أبو العباس أحمد بن محمد البرمكي الإربلي (ت.681هـ/1282م): **وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان**, تحقيق: إحسان عباس, دار صادر, بيروت, د.ط.، د.ت.ط..

21- الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري القيرواني (ت.699هـ/1299م): **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، د.ط.، 1978.

22- ابن دِحْية، أبو الخطاب عمر بن حسن السبتي (ت.633هـ/1235م): **المطرب من أشعار أهل المغرب**، تحقيق: إبراهيم الأبياري وآخرون، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، ط.1، 1955.

23- الذهبي, شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد التركماني الدمشقي (ت.748هـ/1348م): **سير أعلام النبلاء**, تحقيق: شعيب الأرناءوط و صالح السمر, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط.1، 1982.

24- ابـــن أبي زرع، أبـــو الحســـن علـــي بـــن عبـــد الله الفاســـي (حـــي ســـنة: 726هـ/1326م): **الأنـــيس المطـــرب بـــروض القرطـــاس فـــي أخبـــار ملـــوك المغـــرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ط.1، 1972.

25- الزركشـــي، أبـــو عبـــد الله محمـــد بـــن إبـــراهيم (حـــي ســـنة: 894هـ/1489م): **تـــاريخ الـــدولتين الموحديـــة والحفصـــية**، تحقيـــق: محمـــد ماضـــور، المكتبـــة العتيقـــة، تـــونس، ط.2، 1966.

26- ســـحنون بـــن ســـعيد التنـــوخي (ت.240هـ/853م): **المدونـــة الكبـــرى**, نشـــر: محمد ساسي المغربي, مطبعة السعادة, مصر, ط.1، 1905.

27- ابـــن ســـعد، محمـــد بـــن منيـــع الزهـــري (ت.230هـ/843م): **الطبقـــات الكبـــرى**, تحقيق: علي محمد عمر, الشركة الدولية للنشر, القاهرة, ط.1، 2001.

28- الســـلاوي، أبـــو العبـــاس أحمـــد بـــن خالـــد الناصـــري (ت.1315هـ/1897م): **الإستقصـــا لـــدول المغـــرب الأقصـــى**، تحقيـــق: جعفـــر ومحمـــد وَلَـــدَيْ المؤلـــف، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط.1، 1954.

29- الشـــاطبي، أبـــو إســـحاق إبـــراهيم بـــن موســـى اللخمـــي الغرنـــاطي (ت.790هـ/1388م): **الموافقـــات فـــي أصـــول الشـــريعة**، تقـــديم: بكـــر أبـــو زيـــد، تحقيـــق: مشـــهور حســـن آل ســـلمان، دار بـــن عفـــان، المملكـــة العربيـــة الســـعودية، ط.1، 1997.

30- الشعراني, أبو عبد الرحمن عبد الوهاب بن أحمد المصري (ت.973هـ/1566م): **الميزان**, تحقيق: عبد الرحمن عميرة, عالم الكتب, بيروت, ط.1، 1989.

31- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت.548هـ/1153م): **الملل والنحل**، تصحيح: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.2، 1992.

32- ـــ: **الملل والنحل**، تحقيق: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعود، دار المعرفة، بيروت، ط.3، 1993.

33- الشيرازي, أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت.476هـ/1083م): **طبقات الفقهاء**, تحقيق: إحسان عباس, دار الرائد العربي, بيروت, د.ط.، د.ت.ط..

34- ابن صاحب الصلاة، عبد الملك بن محمد الباجي (حي سنة: 594هـ/1198م): **المنّ بالإمامة، على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين**، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.3، 1987.

35- الصفدي، أبو الصفا صلاح الدين خليل بن أيبك (ت.764هـ/1363م): **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.1، 2000.

36- الضبي، أبو جعفر أحمد بن يحيى اللورقي (ت.599هـ/1203م): **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، و دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر ط.1، 1989.

37- ابن عبد البر, أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت.463هـ/1071م): **جامع بيان العلم وفضله**, تحقيق: أبو الأشبال الزهيري, دار بن الجوزي, المملكة العربية السعودية, ط.1، 1994.

38- ابن عبد الملك، أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي (ت.703هـ/1303م): **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق: محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ط.، د.ت.ط..

39- ابن عِذاري، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي (حي سنة: 712هـ/1312م): **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق: ج.س. كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط.3، 1983.

40- ـــ: **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين**، تحقيق: محمد الكتاني وآخرون، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1985.

41- أبو العرب، محمد بن أحمد التميمي القيرواني (ت.333هـ/945م): **طبقات علماء إفريقية**, دار الكتاب اللبناني, بيروت, د.ط.، د.ت.ط..

42- ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي (ت.543هـ/ 1148م): **القبس شرح موطأ مالك بن أنس**، تحقيق: محمد عبد الله ولد عبد الكريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، ط.1، 1992.

43- عليش، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت.1299هـ/1881م): **فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك**، دار المعرفة، بيروت، د.ط.، د.ت.ط..

44- عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي السبتي (ت.544هـ/1149م): **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**, تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي, مطبعة وزارة الأوقاف, الرباط, ط.2، 1983.

45- ابن عياض، أبو عبد الله محمد بن عياض اليحصبي السبتي (ت.575هـ/1179م): **التعريف بالقاضي عياض**، تحقيق: محمد بن شريفة، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ط.2، 1982.

46- ابن غازي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الكتامي المكناسي (ت.919هـ/1513م): **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، مطبعة الأمنية، الرباط، د.ط.، 1952.

47- الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد (ت.704هـ/1305م): **عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط.1، د.ت.ط..

48- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت.505هـ/1112م): **إحياء علوم الدين**، مطبعة كرياطة فوترا، أندونيسيا، د.ط. د.ت.ط..

49- ـــ: **سر العالمين وكشف ما في الدارين، تحقيق**: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، القاهرة، د.ط.، 1968.

50- ابن فرحون، أبو الوفا إبراهيم بن علي اليعمري المدني (ت.799هـ/1397م): **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1996.

51- ـــ: **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق:محمد الأحمدي، دار التراث العربي، القاهرة، د.ط.، 1976.

52- ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي القرطبي (ت.403هـ/1013م): **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**، نشر وتصحيح: عزت العطار، مطبعة المدني، القاهرة، ط.2، 1988.

53- ابن القطان، حسن بن علي الكتامي المراكشي (حي سنة: 650هـ/1252م): **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، تحقيق: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ط.2، 1990.

54- ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد التميمي الدمشقي (ت.555هـ/1160م): **ذيل تاريخ دمشق**، تحقيق: سهيل زكار، دار حسّان، دمشق، ط.1، 1983.

55- ابن قنفذ، أبو العباس أحمد بن الحسن القسنطيني (ت.809هـ/1406م): **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تقديم وتحقيق: محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، د.ط.، 1968.

56- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت.751هـ/1350م): **إعلام الموقعين عن رب العالمين**, تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت,د.ط.، 1987.

57- ابن ماكولا, أبو نصر (ت.475هـ/1083م): **الإكمال في رفع الارتياب عن المُؤتَلف والمُختَلف في الأسماء والكنى و الأنساب**, تحقيق: عبد الرحمن اليماني, دار الكتاب الإسلامي, ط.2، 1966.

58- المالكي, أبو بكر عبد الله بن محمد (ت.474هـ/1082م): **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم**, تحقيق: بشير بكوش, دار الغرب الإسلامي, بيروت, ط.2، 1994.

59- مجهول، أندلسي (حي سنة: 783هـ/1381م): **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط.1، 1979.

60- مخلوف، أبو الفضل محمد بن محمد (حي سنة: 1350هـ/1931م): **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، المطبعة السلفية، القاهرة، د.ط.، 1349هـ.

61- المقري، أبو العباس أحمد بن محمد القرشي التلمساني (ت.1041هـ/1632م): **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذِكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط.، 1968.

62- ـــ: **أزهار الرياض في أخبار عياض**، تحقيق: سعيد أعراب ومحمد بن تاويت الطنجي، اللجنة المشتركة لنشر التراث العربي، الرباط - الإمارات.ع.م ، د.ط.، 1980.

63- عبد الواحد المراكشي، أبو محمد بن علي التميمي (ت. 647هـ/1249م): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط.، 1963.

64- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت.261هـ/875م): **الجامع الصحيح**، نُشر بعناية: نظر محمد الفريابي، دار طيبة، الرياض، ط.1، 2006.

65- النُّباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله الجذامي المالقي (حي سنة: 792هـ/1390م): **تاريخ قضاة الأندلس**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط.5، 1983.

66- النويري، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الوهاب القوصي (ت.732هـ/1332م): **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق: عبد المجيد ترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2004.

67- الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى التلمساني (ت.914هـ/1508م): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تخريج: محمد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د.ط.، 1981.

ثانيا–المراجع باللغة العربية:

01- أحمد بكير، محمود: **المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب**، دار قتيبة، بيروت، لبنان، ط.1، 1990.

02- احنانة، يوسف: **تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي** ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، د.ط.، 2003.

03- بشير ضيف، أبو عاصم بن أبي بكر الجزائري: **مصادر الفقه المالكي أصولا وفروعا في المشرق والمغرب قديما وحديثا**، دار ابن حزم، بيروت، ط.1، 2008.

04- بولطيف، لخضر محمد: **فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي(510-668هـ/1116-1269م)**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، و.م.أ.، ط.1، 2009.

05- الثعالبي، عبد العزيز: **تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية**، تحقيق: أحمد بن ميلاد ومحمد إدريس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.2، 1990.

06- الجيدي, عمر: **مباحث في المذهب المالكي بالمغرب**, مطبعة المعارف الجديدة, الرباط, ط.1، 1993.

07- الحجوي، أبو عبد الله محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي: **الفكر السامي في الفقه الإسلامي**، مطبعة النهضة، تونس، د.ط، د.ت.ط..

08- حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام، السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط.14، 1996.

09- دندش، عصمت عبد اللطيف: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1988.

10- سالم، السيد عبد العزيز والعبادي، أحمد مختار العبادي: **تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس**، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط.، 1969.

11- شوقي، أبو خليل: **أطلس التاريخ العربي الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، ط.12، 2005.

12- الصلابي، علي محمد: **صفحات من التاريخ الإسلامي في الشمال الإفريقي، دولة الموحدين**، دار البيارق، عمان، ط.1.

13- بن عجيبة، أحمد بن محمد بن المهدي الحسني الإدريسي الفاسي: **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: أحمد عبد الله رسلان، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، د.ط.، 1999م.

14- عنان، محمد عبد الله: **دولة الإسلام في الأندلس**، مطبعة المدني، القاهرة، ط.4، 1997.

15- ـــ: **دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.2، 1990.

16- الغرياني، محمد عز الدين: **المذهب المالكي، النشأة والموطن، وأثره في الاستقرار الاجتماعي**، جمعية الدعوة الإسلامية، ليبيا، د.ط.، 2010.

17- بن قربة، صالح: **عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط.، 1991.

18- حسين مؤنس: **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، دار الرشاد، مصر، د.ط.، 2004.

19- ـــ: **أطلس تاريخ الإسلام**، مؤسسة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط.01، 1987.

20- المامي، محمد المختار: **المذهب المالكي، مدارسه ومؤلفاته وخصائصه وسماته**، مركز زايد للتراث، الإمارات، ط.1، 2001.

21- المنوني، محمد: **حضارة الموحدين**، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1989.

22- موسى، عز الدين عمر: **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، دار الشروق، بيروت-القاهرة، ط.1، 1983.

23- النجـار، عبـد المجيـد: **تجربـة الإصـلاح فـي حركـة المهـدي بـن تـومرت، الحركـة الموحديـة بـالمغرب أوائـل القـرن السـادس الهجـري**، المعهـد العـالمي للفكـر الإسـلامي، فرجينيا، ط.2، 1995.

24- ــــ: النجـار، عبـد المجيـد: **المهـدي بـن تـومرت، حياتـه وآراؤه وثورتـه الفكريـة والاجتماعية بالمغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط.1، 1983.

25- الهنتـاتي, نجـم الـدين: **المـذهب المـالكي بـالغرب الإسـلامي إلـى منتصـف القـرن الخامس الهجري**, تبر الزمان, تونس, د.ط.، 2004.

ثالثا– المراجع المترجمة إلى اللغة العربية:

01- أشباخ، يوسف: **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ترجمة: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.2، 1996.

02- ألفرد بل: **الفِرَق الإسلامية في الشمال الإفريقي**، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط.3، 1987.

03- بالنثيا، آنخل جُنْثَالِثْ: **تاريخ الفكر الأندلسي**، نقله من الإسبانية: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1.، 1955.

رابعا- الرسائل الجامعية:

1- عز الدين موسى، أحمد عمر: **تنظيمات الموحدين ونظمهم في المغرب**، رسالة مقدمة للحصول على درجة أستاذ، غير منشورة، دائرة التاريخ في الجامعة الأمريكية ببيروت، بيروت، ط.1، 1969.

2- جدو، فاطمة الزهرة: **السلطة والمتصوفة في الأندلس، عهد المرابطين والموحدين، 479-635هـ/1086-1238م**، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: بحاز إبراهيم بكير، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

3- شرقي، نوارة: **الحياة الإجتماعية في الغرب الإسلامي في عهد الموحدين، (524-668هـ/1126-1268م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: لعرج عبد العزيز، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2008/2007م.

4- عشي، علي: **المغرب الأوسط في عهد الموحدين، دراسة تحليلية للأوضاع الثقافية والفكرية، 534هـ/1139م-633هـ/1235م**، رسالة ماجستسر في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: مزهودي مسعود، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية

العلوم الإنسانية والإجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.

5- قمّان، كمال: **الدور السياسي للفقهاء في الأندلس خلال عهد ملوك الطوائف، القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي**، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: خالد كبير علال، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2009/2008.

6- مغزاوي، مصطفى: **التحولات المذهبية في المغرب الإسلامي والأندلس خلال العصر الموحدي (6-8هـ/11-13م)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: خالد كبير علال، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2012/2011.

7- هيصام، موسى: **المذهب السني في المغربين الأدنى والأوسط، 296-547هـ/909-1153م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، تحت إشراف: بن عميرة محمد، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2011/2010.

خامسا- المقالات:

1- السحيباني، حمد بن صالح: الاتجاه الفكري لدعوة بن تومرت (دراسة تاريخية)، **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد: 06، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1413هـ.

2- بوعقادة عبد القادر: التحول المذهبي في العهد الصنهاجي – الحمادي الزيري- وأثره على بلاد المغرب الأوسط، **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، العدد: 74، قسم الدراسات والنشر, جمعية الماجد, دبي, يونيو, 2011.

3- بن زغيبة عز الدين:بين الفقه والمذهب وحقيقة الإشكال الموهوم, **مجلة آفاق الثقافة والتراث**, العدد: 70, قسم الدراسات والنشر, جمعية الماجد, دبي, يونيو, 2010.

4- علية الأندلسي: **شذرات فقهية من الحقبة الموحدية**، ميثاق الرابطة، جريدةإلكترونية أسبوعية تصدر عن الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، المغرب، 04 جوان 2010.

5- المغراوي محمد: تطور علاقة السلطة الموحدية بفقهاء المذهب المالكي إلى عهد يعقوب المنصور، **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، العدد: 31، قسم الدراسات والنشر، جمعية الماجد، دبي، أكتوبر، 2000.

سادسا- القواميس والموسوعات ودوائر المعارف:

1- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم:**لسان العرب**, تحقيق: عبد الله الكبير وآخرون, دار المعارف, القاهرة, د.ط.،1981.

2- الجهني، مانع بن حماد: **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، دار الندوة العالمية للنشر، المملكة العربية السعودية، ط.4، 1420هـ.

3- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي:**القاموس المحيط**،تحقيق:محمد العرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.8، 2005.

4- وجدي، محمد فريد: **دائرة معارف القرن العشرين**، دار الفكر، بيروت، د.ط.، د.ت.ط..

سابعا- الندوات والملتقيات:

1- أحمدون، عبد الخالق : عناية المغاربة بالعقيدة الأشعرية، **ندوة بعنوان: العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي**، تنظيم: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وجدة، المغرب، من 23 إلى 25 ماي 2003.

2- بولطيف، لخضر: **المذهب المالكي في عصر الموحدين**، بحث مقدم في ندوة: المدرسة المالكية الفاسية : الأصالة و الامتداد، فاس، المغرب، 10 مارس 2007.

3- التواتي بن التواتي: الإمام مالك رائد مدرسة المدينة، بحث مقدم في: **الملتقى الوطني الثالث للمذهب المالكي؛ المذهب المالكي في طور التأسيس، أعلامه، وخصائصه، ومدوناته**، تنظيم: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالتعاون مع ولاية عين الدفلى، دار الثقافة، عين الدفلى، الجزائر، من: 17 إلى: 18 أفريل 2007.

ثامنا– المراجع باللغة الأجنبية:

1 – Brunschvig, Robert : ***Sur la doctrine du Mahdi Ibn Tumert***, Arabica, tome 2, 1955.

2- H.R.Idris : ***L'Aube du malikisme ifriqiyen, stvdia islamica, XXXlll***, 1971.

3- I.Goldziher : ***Mohamed ibn Tumert et la theologie de l'Islam dans le nord de l'Afrique au XI*** ***e*** ***siecle***, Imprimerie orientale, Piere Fontana, Alger, 1903.

4- René Millet : ***Les Almohades, Histoire d'une dynastie Berbère***, société d'édition geographique, maritimes et coloniales, Paris, 1923.

1- فهرس الآيات:

2- فهرس الأحاديث:

3- فهرس الأعلام:

حرف الألف:

حرف الباء:

حرف الحاء:

حرف الخاء:

حرف الدال:

حرف الراء:

حرف الزاي:

حرف السين:

حرف الشين:

حرف الطاء:

حرف العين:

حرف الغين:

حرف الفاء:

حرف القاف:

حرف الكاف:

حرف اللام:

حرف الميم:

حرف النون:

حرف الهاء:

حرف الواو:

حرف الياء:

4- فهرس الأماكن:

حرف الألف:

حرف الباء:

حرف التاء:

حرف الجيم:

حرف الحاء:

حرف الخاء:

حرف الدال:

حرف الراء:

حرف السين:

حرف الشين:

حرف الصاد:

حرف الطاء:

حرف الميم:

حرف النون:

حرف الهاء:

حرف الواو:

وجدة: 62.

اليمن: 83.

5- فهرس الموضوعات